عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس وأثرها على القضية الفلسطينية (2007-2019م)

خالد توفيق محمد أبو الروس

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1442هـ/2021م

السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس وأثرها على القضية الفلسطينية (2007-2019م)

إعداد:

خالد توفيق محمد أبو الروس

بكالوريوس صحافة وإعلام - الجامعة الإسلامية/ فلسطين

إشراف الدكتور: خالد رجب علي شعبان

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد الدراسات الإقليمية / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1442هـ/2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس وأثرها على القضية الفلسطينية (2007-2019م)

اسم الطالب: خالد توفيق محمد أبو الروس
الرقم الجامعي: 21710146

إشراف الدكتور: خالد رجب علي شعبان

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2021/4/6 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور خالد شعبان التوقيع: .....

2- ممتحنًا داخليًا: الأستاذ الدكتور وليد المدلل التوقيع: .....

3- ممتحنًا خارجيًا: الدكتور حسن السعدوني التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1442هـ/2021م

إهداء

إلى الرجل الذي أفنى عقاربَ الزّمنِ من أجلِ أنْ تُولَدَ هذه الساعة، الينبوعُ الذي أمدَّنا بعطفه، القدوةُ في كل منعطفٍ، السّندُ الذي نلجأُ إليه، الأميرُ الذي نستظِلُّ برأيهِ وخبرتهِ، الرّجلُ الرّجلُ حيثُ تُدقُّ خانةُ الافتخار؛ **أبي الحبيب.**

إلى السيّدةِ المِعْطاءَةِ التي تتربَّعُ على أعماق الفؤاد، لم أكنْ فيما أكتبُه إلّا شاعرًا على ضياءِ خِلالِك، ذلك أنّ التّباهي في حضرةِ الأكارمِ يَستوقِفُني مراتٍ كثيراتٍ، تُحاولُ بثّ حيائِها لمجافاتِه الأدب، إنّ جلالَ قلبِك اللازَوَرْدِي يدعو إلى الحَيْرَة، فهو يذكّرني باللؤلؤِ من العيونِ الرّاسيَة، والشّمِّ من الأطوادِ الجاثمةِ على متنِ القلب، ليس إليكِ تُهْدَى حروفي، بل أحملُ إليك قلبًا مُتَيمًا بهواك. **أمي الحبيبة** أنتِ وأبي بارك الله لكُما في عمريكما ورزقني بِرَّكُمَا وأدامَكُما اللهُ فوق رؤوسِنا.

إلى **زوجتي وسيدتي الغالية سها** التي ما زالتْ عضُدًا لي، مَنْ غمَرتْني باهتمامِها، وأمدَّتْنِي بجودِها، وما عرَفْتُها إلا جليلةً تُسانِدنُي ما أشارَ العقلُ والقلبُ معًا، بدا حثُّها وتشجيعُها الدائميْنِ بساطًا من نورٍ؛ لإتمامِ الدورِ الرئيسِ في إنجاز هذه الرسالةِ، فجزَاها اللهُ كلَّ خيرٍ.

إلى بنتيَّ الحبيبتيْنِ: جودي وماريا، ودُميتي الثالثة؛ طِفْلَتي التي أنتظرُها أو تَنْتَظرُني، منكُم وفيكُمْ ولَكُم أزرعُ حبّي وأملي، أنتُم دُرَّةُ روحِي، والأمَلُ المُرْتَقَبُ في ثنايا الظّروفِ الزَّمَكَانِيَّةِ.

إلى الملاذِ الآمنِ: **إخواني وأخواتي** مَنْ لهما اليَدُ العظيمةُ لحصادِيَ اليومَ: أخي أبو توفيق، وأخي أبو يوسف، وأخي أبو يحيى، وأخي أبو أحمد، **وشقائق القلب:** أم أحمد، وأم فادي، وأم جهاد، لكم منّي كلُّ حبٍّ.

الباحث/ خالد توفيق محمد أبو الروس

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدُّ الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتاجُ أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

خالد توفيق محمد أبو الروس

التاريخ: 2021/4/6م

شكر وعرفان

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف:15].

الحمدُ للهِ كما ينبغي لجَلَالِ وجهِكَ وعظيمِ سُلطانِكَ، لكَ الحمْدُ على مَا أَعْطَيْتَ وَجزَيتَ، ولَكَ الشُّكْرُ كُلُّهُ، وَإِليكَ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ فَلَكَ الحمدُ أوَّلًا وأَخِيرًا.

الشُّكْرُ ترجمانُ النيّةِ، ولسانُ الطّوِيّةِ، وشاهدُ الإخلاصِ، وعنوانُ الاختصاصِ. أتقدّمُ بالتقديرِ الذي أعارَني حبَّه، وأهداني قلبَه، فهيهاتَ أنْ ينتسبَ إلّا إلى عادات فضلِه وأفضالِه، أو يسيرُ إلّا إلى أهلِه، من بابِ ردِّ اليدِ إلى ذويها أتقدَّمُ بجزيلِ حبّي وامتِناني لأستاذِي ومُشرِفي: **الدكتور خالد شعبان**، على عظيمِ جهدِه، وإرشادِه، وما أَسْدَى إليَّ من نصحٍ، فكان لحُسْنِ توجيهاتِهِ، ومتابعته الدّؤوبِ الأثرُ بعدَ اللهِ –سبحانه وتعالى– في إِخْراجِ هذا البحثِ بصورتِه النهائيّةِ، فجزاه اللهُ عنِّي خيرَ الجَزاءِ، ومنحَهُ اللهُ الخيرَ الكثيرَ ونفعَ به.

والشكر موصول إلى الكريمين **الأستاذ الدكتور/ وليد المدلل** ممتحناً داخليًا **والدكتور حسن السعدوني** ممتحنا خارجيًا حفظهما الله خيرَ حفظٍ، اللذين قبلَا مناقشةَ هذهِ الرِّسالَةِ، فلو كان في الثناءِ وملازمةِ الدّعاءِ وحفظِ الجميلِ، والقيامِ بالخدمةِ جُهْدُ المُستطيعِ ما يفي بِشُكْرِ من يفتتِحُ بابَ المحبّةِ والتفاني شأنَكما أساتذتي.

ولا يمكنُ أنْ أنسَى أنْ أتقدَّمَ بخالصِ الشُّكرِ **لجامعة القدس** "**أبو ديس**" هذا الصرح العلمي المُنير، وكل من أمدَّني بالمساعدةِ والعطاءِ، وأسْدَى لي النُّصْحَ والتَّوجيه، وأخصُّ بالذّكر: **الدكتورة آمنة بدران**، التي لمْ تدّخِرْ جُهْدًا وهي تتابعُ لحظةً بلحظةٍ الإشرافَ على خطَّةِ هذه الدِّراسةِ، وأشكرُ كل ما من كان عونًا لي في إتمام هذه الدِّراسِة بأتمِّ هيئةٍ.

ولكم منّي جميعًا خالصَ الإمتنانِ

الباحث/ خالد توفيق محمد أبو الروس

مصطلحات الدراسة:

1- السياسة الخارجية:

مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدولة وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى وتجاه رعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، وعلاقاتها مع غيرها من الدول على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لتحقيق مصالحهما وأهدافهما الوطنية، وحماية أمنها وسلامتها الوطنيين (العمود، 1993).

2- العلاقات الدولية:

تدفقات تعبر الحدود وتشمل العلاقات بين حكومات الدول والأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة على جانبي الحدود، وتشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات مثل: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب، وتشمل في الوقت نفسه تدفقات من طبيعة أخرى، أيديولوجية، اقتصادية، سكانية، رياضية (توفيق، 2010).

3- الدبلوماسية:

أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية، بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي مبطن وغير أخلاقي، وتعنى بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة (الكيالي، 2003).

4- السعودية:

دولة عربية تقع في أقصى جنوب غرب قارة آسيا، وتشكل الجزء المركزي من شبه الجزيرة العربية، ويطلق عليها السعودية أو أرض الحرمين الشريفين لوجود مكة المشرفة والمدينة المنورة، والذي يقصدهما المسلمون لأداء شعائر الحج والعمرة، ويعد الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس الدولة الحديثة عام 1902م، والذي استمر في ضم المناطق المجاورة لها حتى إعلان قيام المملكة 1932م (الجازي والربيحات، 2019).

5- حماس:

جناح من أجنحة حركة الإخوان المسلمين التي تأسست على يد مؤسسها الشيخ أحمد ياسين مع بداية انتفاضة الحجارة عام 1987م (الشيخ عيد، 2013)، وهي حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها (حماس، 2017).

6- جماعة الإخوان المسلمين:

كبرى الجماعات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، ولها عمقها التاريخي وانتشارها العريض في المجتمعات، حيث تنتشر في 72 دولة، وتصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة، وتأسست على يد مؤسسها حسن البنا في مصر عام 1928م، وهي حركة ذات خلفية دينية ترى في الإسلام منهاجًا للحياة، وتنبذ العنف وتسعى للوصول إلى السلطة عن طريق المشاركة السياسية (عدوان، 2015).

7- الإسلام السياسي:

مصطلح غربي يطلقه الغرب على الحركات الإسلامية الساعية للوصول إلى السلطة في المنطقة، استخدمته الدراسات الغربية إبان ظهور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط الشاه، وزاد الاهتمام بالمصطلح بعد أحداث سبتمبر 2001م، واستغلته إسرائيل لتشويه صورة الحركات الإسلامية بربطها بالإرهاب والتطرف بعد الحراك العربي 2011م، ويرفضه المسلمون؛ لأنهم يعتبرونه مصطلحًا غربيًا يهدف للإساءة للدين الإسلامي (ريحان، 2007).

8- الإرهاب:

محاولة الأفراد أو الجماعات فرض رأي أو فكرة أو مذهب ديني أو موقف في قضية من القضايا بالقوة، واتباع أساليب العنف على أناس وشعوب آخرين، بدلاً من اللجوء إلى الحوار والوسائل الحضارية التي انتزعها الإنسان عبر كفاح طويل من أجل حقوق الإنسان (رشوان، 1997)، وأيضاً هو الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف أو التهديد بهما من منظمة ثورية ضد الأفراد أو الممتلكات مع نية إكراه الحكومات أو المجتمعات لتحقيق غرض معين (نهاد، 2005).

9- المقاومة:

نضال عسكري وغير عسكري وحق مشروع معترف به دوليًا تقوم بها مجموعات منظمة ليست منخرطة في عداد القوات المسلحة النظامية التابعة للأطراف المتحاربة، تقوم بعمليات عسكرية وغير ذلك لإلحاق الضرر بالاحتلال بغرض تحرير الوطن (الشاوش، 2008).

10- الحراك العربي:

حركات احتجاجية سلمية ضخمة، انطلقت في كل البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م، ومطلع عام 2011م متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، وأطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، ومحمد حسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية، ومن أسبابها انتشار الفساد وسوء الأحوال المعيشية (البستنجي، 2018).

11- الأزمة الخليجية:

أزمة دبلوماسية اندلعت في 5 يونيو/حزيران 2017 بين قطر ومجلس التعاون الخليجي، تخللها فرض حصار اقتصادي على الدوحة من قبل السعودية والإمارات والبحرين إضافة إلى مصر (الحتامله، 2019).

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس من 2007–2019م والتي أفرزتها التغيرات الإقليمية والعربية الجيوسياسية، حيث قسم الباحث الدراسة إلى ستة فصول: تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، وتناول الفصل الثاني محددات السياسة الخارجية السعودية، والفصل الثالث العوامل التي أدت إلى بدء الاتصالات السياسية بين السعودية وحماس، وركز الفصل الرابع على تداعيات وصول حركة حماس إلى السلطة عام 2006م، وتناول الفصل الخامس انعكاسات تغير السياسة الخارجية السعودية بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز في 2015م، كما تناول الفصل السادس أثر السياسة الخارجية السعودية على القضية الفلسطينية والمصالحة.

واستخدمت الدراسة المناهج التالية: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، واستخدمت أداة المقابلة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أبرزها أن فشل الوساطة السعودية المعروفة باتفاق مكة عام 2007 شكل تحولاً مهمًا في مسار العلاقة، وخلصت إلى أن المؤثرات في البيئة الداخلية والخارجية سيما بعد اندلاع الحراك العربي 2011م، عمقت من الأزمة السياسية بين السعودية وحماس ومن بينها: العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، والعلاقة مع الجمهورية الإيرانية، والعلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وأوصت الدراسة المملكة العربية السعودية بالعديد من التوصيات أبرزها بضرورة إعادة النظر بالنهج التدخلي في التعامل مع حركة حماس ومحاولة استعادة العلاقة مع حماس؛ لأن العلاقة مع حماس مفيدة للسياسة الخارجية السعودية بسبب؛ أن السعودية دولة مركزية وحماس عنصر فاعل فيها، وأوصت الدراسة حماس للحذر من الحرب التنافسية بين إيران والسعودية والعمل على تثبيت سياسة نسج علاقات متوازنة مع جميع الفواعل والدول من أجل كسب مزيد من الأوراق الداعمة للحركة وللقضية الفلسطينية.

كما أوصت السعودية بالتراجع عن استمرار وسم حماس بالإرهابية في المحافل الدولية وعبر وسائل إعلامها الرسمية؛ لأن هذه التصنيفات ضارة بمكانتها في العالم العربي والإسلامي وتضر بالمقاومة الفلسطينية ولا تخدم سوى تصورات "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، في حين أوصت حماس بالعمل دبلوماسيًا لإعادة ضبط العلاقة، والعمل إعلاميًا لمحاولة إصلاح صورتها داخل المجتمعات الخليجية لوضع حد للسياسات الدعائية السعودية ضدها.

Saudi Foreign Policy Towards Hamas Movement and its Impact on the Palestinian Cause (2007-2019)

Prepared by: KHALED T. M. ABUALROOS

Supervisor: Dr. Khalid Rajab Ali Shabaan

Abstract

This study aimed to identify the most prominent factors affecting Saudi foreign policy towards Hamas from 2007-2019, which resulted from the regional and Arab geopolitical changes. The researcher divided the study into six chapters: The first chapter frameword of the study, the second chapter dealt with the internal and external determinants of Saudi foreign policy, and the third chapter addressed the factors that led to the start of political contacts between Saudi Arabia and Hamas. The fifth chapter focused on the repercussions of the Hamas movement's coming to power in 2006, the fourth chapter dealt with the repercussions of the change in Saudi foreign policy after the death of King Abdullah bin Abdul Aziz in 2015, and the sixth chapter looked into the impact of Saudi foreign policy on the Palestinian issue and the reconciliation.

The study used the following approaches: the historical approach and the descriptive analytical approach, and relied on the theory of realism in international relations, and used the interview tool.

The study concluded with a set of results, the most prominent of which is that the failure of the Saudi mediation, known as the Mecca Agreement in 2007, constituted an important shift in the course of the relationship, and concluded that the influences in the internal and external environment, especially after the outbreak of the Arab popular movement in 2011, deepened the political crisis between Saudi Arabia and Hamas, among which are the relationship with the Muslim Brotherhood, the relationship with the Iranian Republic, and the relationship with Israel and the United States of America.

The study made several recommendations to the Kingdom of Saudi Arabia, most notably is the need to reconsider its interventionist approach in dealing with Hamas and try to restore the relationship with Hamas. This is because the relationship with Hamas is beneficial to Saudi foreign policy as Saudi Arabia is a central state and Hamas is an active element in it. The study recommends Hamas to be cautious about the competitive war between Iran and Saudi Arabia and to work to establish a policy of building relations with all actors and states in order to gain more supportive moves for the Hamas movement and the Palestinian cause.

The study also recommended that Saudi Arabia refrain from continuing labelling Hamas as "terrorist movement" in international forums and through its official media, because these classifications harm the resistance and only serve the perceptions of Israel and the United States of America. Hamas, on the other hand, is called on to work diplomatically to reset the relationship and use the media to try to reform its image within Gulf societies on order to put an end to the Saudi propaganda policies against it.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تحتل المملكة العربية السعودية موقعًا فريدًا في النظامين العالمي والإقليمي؛ نظرًا لمكانتها الدينية والاقتصادية والسياسية والجغرافية؛ لكونها منبع العروبة، ومهد الرسالة الإسلامية، وتحتضن على أرضها أطهر البقاع المقدسة "الحرمين الشريفين"، وقبلة المسلمين، وبما أن السعودية تحتضن الحرمين الشريفين المسجد الحرام والمسجد النبوي فإن هذه الميزة جعلتها تحظى برمزية فريدة في نفوس المسلمين والعرب ومهوى الأفئدة إليها كل عام.

وبما أن المملكة ترى في نفسها أنها زعيمة العالم الإسلام السني، وممثلة المسلمين والمحافظة على هويتهم من التفتت والضياع والانصهار، فإن ذلك جعلها تنشغل بالقضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، انطلاقًا من أهمية موقع فلسطين الديني باعتباره مأوى لأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين المسجد الأقصى المبارك.

ومنذ احتلال "إسرائيل" لفلسطين عام 1948م وظفت المملكة أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والدعائية من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني؛ فدافعت عن حقوقه المشروعة في الأمم المتحدة، وطرحت المبادرات من أجل محاولة إيجاد حل للصراع الفلسطيني وأبرزها المبادرة العربية للسلام التي أعلن عنها الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة بيروت عام 2002م.

بالإضافة إلى أنها سخرت مواردها وإمكانتها المالية خدمة لقضاياه لاسيما وأن السعودية تعد من أغنى الدول في منطقة الشرق الأوسط؛ نظرًا لما تمتلكه من موارد وثروات نفطية كبيرة، منحتها القدرة المالية في التأثير على الدول الأخرى عبر تقديم المساعدات الخارجية والهبات والقروض (جبريل، 2014).

ورغم أن المملكة تعدُّ منظمة التحرير الجهة الفلسطينية الشرعية والقانونية في التواصل السياسي، إلا أنها كانت تربطها علاقات مستقرة مع حركة حماس منذ نشأتها عام 1987م –كفاعل سياسي ما دون الدولة–، حيث قدمت لها مساعدات وهبات ومنح مالية كبيرة أسهمت بتطور أدائها الاجتماعي والسياسي، لاسيما بعد صعود حماس في الانتفاضة الفلسطينية وموقفها الإيجابي من الغزو العراقي للكويت عام 1990م.

كما تبنت السعودية دبلوماسية هادئة تجاه حماس خاصة بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م؛ فرفضت الحصار الدولي الذي تعرضت له، ووظفت أداة الدبلوماسية والوساطة من أجل وقف الاقتتال الفلسطيني الذي اندلع في الساحة الفلسطينية عام 2007م، حيث توصلت لاتفاق مكة الذي أدى إلى وقف الاحتقان وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة حماس، إلا أن سيطرة حماس الأمنية على القطاع في يونيو/حزيران 2007م أدى إلى حدوث تحولات في السياسة الخارجية السعودية تجاه الحركة على اعتبار أن انهيار الاتفاق شكَّل إهانة لمبادرة السعودية وموقعها الإقليمي.

ومع اندلاع أحداث الحراك العربي عام 2011م وصعود جماعة الإخوان المسلمين للمشهد السياسي العربي، انشغلت السياسة الخارجية السعودية في التعامل مع تداعياته، إذ رأت المملكة فيه تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية؛ فتبنت سياسات مضادة له، إلا أن سقوط حليف حماس الأيديولوجي في مصر المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين في 2013م عرض علاقات المملكة وحماس لحالة من الجمود، لاسيما بعد تقارب سياسات القاهرة والرياض.

وفي عام 2015م سعت المملكة بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز وصعود الملك سلمان لسدة العرش على تشكيل تحالف سني لمواجهة السياسات الإيرانية في الخليج والمنطقة العربية؛ فعملت على الانفتاح على فروع جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة ومنها حماس، غير أن المملكة أعادت النظر مرة أخرى بسياساتها الخارجية، بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرياض في 21مايو/أيار 2017م، للمشاركة في القمة العربية الإسلامية الأمريكية والتي نجم عنها تشكيل تحالف إقليمي لمواجهة النفوذ الإيراني، حيث –ونتيجة لهذه التطورات– اتخذت المملكة سياسات ضد حركة حماس.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

على الرغم من أن حركة حماس حركة وطنية وفلسطينية سنية وتلقت دعمًا ماليًا وسياسيًا من المملكة العربية السعودية منذ إنطلاقتها عام 1987م، إلا أن عام 2007م شهد تغيرات في طبيعة العلاقة وخاصة بعد فشل اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية، واندلاع أحداث الحراك العربي عام 2011م، المناهضة للنظام السياسي العربي الرسمي، الأمر الذي أدى إلى تأييد حركة حماس لهذا الحراك؛ فاعتبرت السعودية هذا تهديدًا لأمنها القومي والعربي، بالإضافة إلى أن تقارب حركة حماس من الجمهورية الإيرانية زاد من عمق الأزمة بينهما؛ إذ كلما كانت تقترب حماس من النظام الإيراني كلما كانت تبتعد عن المحور السعودي الأمر الذي أدى إلى حدوث إنكفاء وانتكاسة في العلاقات المشتركة بينهما بعد عام 2017م.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: كيف أثر فشل اتفاق مكة عام 2007م والحراك العربي 2011م والتقارب مع النظام الإيراني والتركي على العلاقة بين السعودية وحماس؟ وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات، وهي:

1- ما نتيجة فشل اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية عام 2007م على مسار العلاقات المشتركة بين المملكة وحماس؟
2- ما الأسباب والدوافع التي أدت إلى تعميق الأزمة الدبلوماسية بين المملكة وحماس بعد اندلاع أحداث الحراك العربي عام 2011م؟
3- كيف أثرت علاقات حماس مع النظام الإيراني ودولة قطر والجمهورية التركية على العلاقات بين المملكة وحماس؟
4- كيف انعكس تحسن العلاقات الأمريكية السعودية في عام 2017م على العلاقة مع حركة حماس؟
5- ما الدوافع والتحديات الاستراتيجية التي جعلت المملكة تقوم بإجراء تغييرات في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وحركات المقاومة؟
6- ما مدى فعالية وأثر السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس؟

3.1 أهمية الدراسة

1.3.1. الأهمية العملية:

1- تناولت الدراسة محددات السياسة الخارجية السعودية في التعامل مع الحركات الإسلامية في المنطقة ومنها حركة حماس التي تعد لاعباً مؤثراً في الساحة الفلسطينية.
2- تركز الدراسة على التحولات والتغيرات الجيوسياسية والأزمات في منطقة الشرق الأوسط بعد 2011م التي أثرت على مسار العلاقات الثنائية بين حماس والرياض.
3- تعمل على توضيح أبرز الهواجس والمخاوف الأمنية لدى المملكة التي دفعت المملكة إلى إجراء تغييرات على السياسة الخارجية السعودية تجاه حماس.
4- توضيح دور الفاعلين الإقليميين والدوليين وبخاصة الدور الأمريكي والإسرائيلي في التأثير المباشر على مسار العلاقة ولاسيما بعد عام 2017م.

2.3.1. الأهمية العلمية:

1- يعد هذا الموضوع من الموضوعات الجديدة والمهمة؛ لأنه يسلط الضوء على نوع العلاقة ما بين دولة وازنة وتتمتع بحضور إقليمي مثل المملكة العربية السعودية، وجهة فاعلة من غير الدول مثل حركة حماس التي لها حضور في المعادلة السياسية بالمنطقة.
2- يعد من الموضوعات الحساسة والمعقدة؛ لأنه يرتبط بأكثر الملفات حساسية ويتمثل بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويرتبط أيضًا بطبيعة الصراعات والاستقطاب في النظام الشرق أوسطي.
3- تقديم مجموعة نتائج يمكن أن تفيد الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، وصناع القرار أيضًا بما ينعكس بالإيجاب على سلوك الفاعلين المرتبطين بالدراسة.

4.1 أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق جملة من الأهداف، وهي على النحو الآتي:

1- استعراض المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية السعودية.
2- معرفة موقف المملكة العربية السعودية من حركة حماس بعد فشل اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية عام 2007م.

3- معرفة سياسة المملكة الخارجية تجاه حماس بعد اندلاع أحداث الحراك العربي عام 2011م.
4- فهم تداعيات تصاعد النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة العربية والخليج وأثره على السياسة الخارجية السعودية تجاه حماس.
5- تسليط الضوء على التهديدات والهواجس الأمنية التي جعلت المملكة العربية السعودية تقوم في 2017م بإعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية تجاه الفواعل الإقليميين ومنها حماس.
6- معرفة العلاقة بين التغير القيادي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد اختيار الرئيس دونالد ترامب في 2016م والتحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه ملفات المنطقة ومنها القضية الفلسطينية وحماس.
7- تسليط الضوء على السياسات الخارجية التي قامت المملكة باتخاذها ضد حركة حماس بعد انضمامها للتحالف الإقليمي ضد إيران بعد زيارة الرئيس الأمركي دونالد ترامب للرياض بـــ 2017.

5.1 فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية تتضمن أنّ "فشل اتفاق مكة للمصالحة عام 2007م، وأزمات المنطقة العربية بـــ 2011م والمؤثرات الخارجية أثرت سلباً على علاقات المملكة العربية السعودية بحركة حماس" ويتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، وهي:

1- تتحكم في السياسة الخارجية السعودية التهديدات المطروحة في البيئة الإقليمية بعد الحراك العربي 2011م والهواجس الداخلية من وصول الحركات الإسلامية لسدة الحكم في بعض الدول العربية.
2- تعمل علاقات السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية وحاجتها للأمن الداخلي والحماية باتجاه تعقيد الأزمة الدبلوماسية بين السعودية وحماس.
3- يؤثر التنافس الإقليمي الأيديولوجي والسياسي بين السعودية وإيران ورغبتيهما بالهيمنة والنفوذ في المنطقة العربية على العلاقة مع حركة حماس.
4- هناك علاقة عكسية إذ كلما اقتربت حركة حماس من النظام الإيراني والتركي كلما ابتعدت عن المملكة العربية السعودية وزادت الضغوطات العربية عليها.
5- هناك علاقة معقدة بين تحول السياسة الخارجية السعودية تجاه حماس ورغبة الرياض بدفع عملية التسوية مع إسرائيل.
6- هناك علاقة بين فشل وساطة اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية عام 2007م والتحول في السياسة السعودية تجاه حماس.

6.1 حدود الدراسة

بما أن الدراسة ستتناول السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس وأثرها على القضية الفلسطينية، فلابد من وضع حدود لها استجابة للمتطلبات المنهجية العلمية وهي كالآتي:

1- **الحد الموضوعي:** تقتصر الدراسة على تحليل تأثير فشل اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية والعوامل الخارجية كالحراك العربي عام 2011م والعلاقة مع إيران والإخوان المسلمين، إضافة للعلاقة مع تركيا وخاصة بعدما تم احتواء التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في الأراضي التركية بعد سقوط نظام الرئيس محمد مرسي عام 2013م، والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 2017م و"إسرائيل" على السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس.

2- **الحد الزماني:** تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2007م إلى 2019، حيث شهدت هذه الفترة أحداثاً مهمة في النظام الإقليمي العربي والدولي، بدءًا بالحرب الإسرائيلية على غزة عام 2009م، ومرورًا بالحراك العربي عام 2011م وما أعقبه من صعود لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة العربية، واندلاع عدواني 2012م و2014م على قطاع غزة، وليس انتهاءً بزيارة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب للرياض في 2017م والتي كشفت عن عمق الأزمة بين السعودية وحماس، وصولاً للأزمة الخليجية عام 2017م، وتم اختيار هذه المرحلة باعتبارها من أهم المراحل التي مرت بها حركة حماس والقضية الفلسطينية والمنطقة العربية التي شهدت تحولات جيوسياسية.

3- **الحد المكاني:** السعودية والأراضي الفلسطينية.

7.1 نوع الدراسة ومنهجها وأداتها

1.7.1. نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، التي تعمل على دراسة الحقائق كما هي عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها والتعبير عنها كيفيًا للوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى للتمكن من وضع استنتاجات تعمق وعينا بطبيعة الواقع وعوامل تطوره (العلوي، 2012).

2.7.1. مناهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على منهجين، وهما: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب حدوث هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة من خلال تجميع البيانات المتعلقة بالدراسة وتنظيمها وتحليلها بهدف الوصول إلى تعميمات مقبولة (الصاوي، 1992)، وسيقوم هذا المنهج من خلال تناول الأدب النظري المتعلق بالدراسة على تفسير الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي جعلت المملكة العربية السعودية تتجه نحو إنشاء علاقات سياسة مع حركة حماس الفلسطينية، وأثر العوامل الخارجية والإقليمية المؤثرة على العلاقة من خلال تفسيرها والوقوف عند أبعادها من أجل الوصول إلى النتائج والأهداف المتعلقة بهذه الدراسة.
2- **المنهج المقارن:** يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة والظروف المصاحبة لذلك، والكشف عن الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر (عليان وغنيم 2000)، إذ استخدم الباحث المنهج المقارن لدراسة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية خلال فترتي الملك عبد الله بن عبد العزيز، والملك سلمان بن عبد العزيز من خلال الوقوف عند أوجه الشبه والاختلاف في المرحلتين من حيث سياسات ومحددات تعامل المملكة العربية السعودية مع حركة حماس لاسيما بعد وصول ذروة الاستقطاب الإقليمي إلى أشده بعد عام 2017م.
3- **منهج دراسة الحالة:** وهو بحث متعمق في حالة من الحالات، وبحث في العوامل المعقدة التي أثرت فيها، والظروف الخاصة التي أحاطت بها، والنتائج العامة والخاصة التي نتجت عن ذلك كله، ولابد أن تتضمن دراسة الحالة معلومات ذات علاقة بالدراسة عن الناس المحيطين بصاحب الحالة المدروسة والجماعات والفواعل والدول الذين لهم علاقة مباشرة بالدراسة، والمواقف التي يتم فيها التفاعل، وطبيعة العلاقات بين الحالة والحالات المماثلة والمجاورة (دويدري 2000)، حيث اعتمدت الدراسة السياسة الخارجية السعودية كدراسة حالة.

3.7.1. أداة الدراسة:

المقابلة: اتصال مواجهة بين طرفين أحدهما الباحث أو القائم بإدارة المقابلة، والطرف الآخر هو المبحوث، وذلك بقصد الحصول على معلومات من الثاني في موضوع معين، واستخدم الباحث المقابلة المقننة في إجراء بحثه وهي التي تعد أسئلتها بشكل مفصل وتوضع في كشف أو دليل مقابلة (المنوفي، 2006)، واستخدم الباحث هذه الأداة في دراسته، إذ بلغ مجموع المقابلات التي نفذها

الباحث 16 مقابلة، واشتملت العينة على قيادات سياسية في حركة حماس، وخبراء في السياسة الخارجية السعودية، بالإضافة إلى شخصيات أكاديمية ورؤساء لمراكز أبحاث وأغلب من قابلهم الباحث لهم صلة مباشرة بالدراسة.

8.1 النظرية المستخدمة في الدراسة

النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية (Neo-realism): وهي من أكثر النظريات قربًا من تفسير السلوك السياسي للملكة العربية السعودية في محيطها الإقليمي عبر تبنى أساليب هجومية للمحافظة على نفوذها وأمنها القومي؛ بعد أن كانت تستند في سلوكها على مسارات دفاعية (Rich, 2019)، وتستند هذه النظرية على إدارة السياسة الخارجية للدولة على مبدأ المصلحة والمنفعة الذاتية (سميث، 2016)، وتعد الواقعية الجديدة امتداداً للواقعية التقليدية، غير أنها أعطت مفهوم القوة أبعاداً جديدة؛ فإذا كانت الواقعية التقليدية قد حصرت القوة ضمن نطاق القتال والحرب، فإن الواقعية الجديدة تجاوزت ذلك إلى أشكال أخرى من القوة، مثل القوة الاقتصادية، والجيوسياسية، والجيوثقافية، حيث تبنت هذه النظرية المنطلقات الرئيسية للواقعية التقليدية، مثل طبيعة الفوضى بالنظام الدولي (برغال، 2015). وتعد البرغماتية أحد أصول وأنماط هذه النظرية، والذي تأصل على يد مجموعة من العلماء الأمريكان، حيث تقوم على تغليب النفعية والمصلحة للدولة على سواها من المبادئ والأفكار والمعتقدات والأيديولوجيات، وتفترض أن نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة وليس المعتقدات السابقة (دورتيي، 2000).

9.1 الدراسات السابقة

1.9.1. دراسات السياسة الخارجية السعودية:

1- هيثم بن محمد الهلالي (2020): تحليل السياسة الخارجية السعودية تجاه التهديدات الإقليمية في الشرق الأوسط، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز التحديات التي واجهت السياسة الخارجية السعودية في مستواها الإقليمي، والكشف عن أبرز التهديدات الإقليمية وطريقة الدبلوماسية السعودية في التعامل معها، وتسليط الضوء على دوافع المملكة لتولي دور ريادي في المنطقة بعد تولي الملك سلمان الحكم.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي، ومنهج دراسة الحالة؛ حيث تطرقت إلى دراسة مواقف الدولة تجاه بعض الأحداث الخارجية، إضافة إلى المنهجين التاريخي والمقارَن؛ والاستعانة بأبرز مناهج السياسة الخارجية، واعتمد الباحث في أسلوبه على تحليل المضمون باعتباره أداةً تساعد في توفير معلومات من المادة المطروحة للتحليل.

وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- أبرز المهددات الإقليمية التي شكَّلت تحديًا أمام السياسة الخارجية السعودية بين 2010 و2018م، هي: الخطر الإسرائيلي والإيراني والإرهاب والطائفية وتهديدات أمن البحر الأحمر، والقلق من الدور التركي السلبي.

ب- السعودية ومصر أهم الدول العربية الفاعلة في الشرق الأوسط بعد عاصفة الحزم.

ت- أضافت الأدوات المعاصرة قوة دفع للسياسة الخارجية السعودية، ومن أبرزها: الحزم وتعزيز القوة باعتبارها هدفًا قوميًّا، وتجديد الخطاب الديني منطلقًا لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعايش، وتعزيز انطلاقة رؤية 2030م.

2- رافع شريف ذنون، (2018): تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، مجلة الدراسات الإقليمية، العراق.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز في خضم ظروف استثنائية ومتغيرات عصفت بمنطقة الشرق الأوسط.

واعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل النظم من خلال رصد التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية السعودية التي مرت بها في فترة حكم الملك سلمان بن عبد العزيز على صعيد أدوات السياسة الخارجية ومحدداتها تجاه أزمات المنطقة.

وخلصت الدراسة إلى:

أ- أن عهد الملك سلمان شهد تحولاً من سياسة الثبات والمراوحة في السياسة الخارجية إلى عهد التأقلم والتغير مع أزمات المنطقة؛ كالأزمة اليمنية والسورية، وفشل عملية التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والعلاقة مع جماعات الإسلام السياسي ومنها حركة حماس.

ب- فرضت التغيرات الجيواستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وخشية المملكة من تقلص نفوذها إثر تصاعد النفوذ الإيراني عدة دوافع لإجراء تحولات في مرتكزات السياسة الخارجية.
ت- أجرى الملك سلمان تغييرات داخلية من خلال إسناد المراكز العليا في المملكة لفئات شابة، انطلاقاً من نظرية الواقعية في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، وتماشياً مع شروط التحركات الاستراتيجية الجديدة في المنطقة.

3- آمال زرنيز (2018): التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط. مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي. ألمانيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية السعودية تجاه القضايا الإقليمية، في محاولة منها لإعادة التموضع الإقليمي، بعد أن ظلت السعودية على مدى عقود قوة محافظة تسعى لإبقاء الحال على ما هو عليه في الشرق الأوسط.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يستهدف تحليل التحول الذي شهدته السياسة الخارجية السعودية تجاه الشرق الأوسط من حيث المحددات والدوافع والتوجهات.

وخلصت الدراسة إلى:

أ- شهدت الفترة التي أعقبت تولي الملك سلمان الحكم اتخاذ العديد من القرارات في السياسة الخارجية السعودية لمواجهة التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.
ب- اتسمت السياسة السعودية بقدر كبير من المرونة في التعامل مع التحالفات الإقليمية بالانتقال من سياسة التحالفات المرنة التقليدية إلى التحالفات الوظيفية بغية تحقيق المصالح المشتركة بغض النظر عن تنافر المصالح في قضايا أخرى.

4- عوض العنزي (2017): التغير في السياسة الخارجية السعودية: دراسة مقارنة لفترة حكم الملك فهد والملك عبد الله 1982-2015م، جامعة مؤتة.

هدفت الدراسة إلى توضيح الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية السعودية، وبيان أوجه الاختلاف والتشابه في إدارة كلٍ من الملك فهد والملك عبد الله لملف السياسة الخارجية.

واعتمدت الدراسة على أربعة مناهج: المنهج التاريخي، ومنهج صنع القرار، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- أولت المملكة خلال عهد الملك فهد والملك عبد الله اهتماماً كبيراً بالقضايا العربية التي مثلت مرتكزات أساسية في بناء الوحدة العربية، وأبرز هذه القضايا القضية الفلسطينية، وقدم كلاهما مبادرات: مبادرة الأمير فهد 1982، والمبادرة العربية للسلام 2002.

ب- أولى الملك فهد والملك عبد الله اهتمامًا بتسوية الخلافات في إطار مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز العلاقة مع الدول العربية عبر جامعة الدول العربية.

ت- اهتم الملك فهد بتطوير الجيش السعودي وإيجاد توازن عسكري، فيما اهتم الملك عبد الله بتطوير الاقتصاد السعودي الذي شهد في عصره نقلة نوعية.

5- مها عرديب (2017): موجهات السياسة الخارجية السعودية في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الراهنة 2012-2015م، جامعة إفريقيا العالمية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز المتغيرات التي ساهمت في دفع السعودية لتبنى سياسة خارجية تدخلية من أجل حماية أمن المنطقة، ومن هذه المتغيرات: ثورات الربيع العربي وتفكك الأنظمة العربية، والتهديد الإيراني المتزايد بعد هذه الثورات، وتصاعد النفوذ التركي في المنطقة.

واعتمدت الدراسة على استخدام منهجين هما: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي؛ لمعرفة الأسباب التي دفعت السعودية لتبنى سياسة خارجية تدخلية تقوم على استخدام القوة الصلبة في التعامل مع التهديدات.

وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- استشعار السعودية لخطر التمدد الإيراني بعد الربيع العربي كان سببًا مباشرًا في دفع السعودية لتشكيل تحالف للتدخل في اليمن.

ب- شهدت المنطقة العربية منذ عام 2010 أزمات متتالية أحدثت فراغًا في منطقة الشرق الأوسط، فأصبحت المنطقة مسرحًا للاستقطاب الدولي؛ فوجدت السعودية نفسها مضطرة للعب دور فاعل في المنطقة.

6- محمد آل حدال (2016)، إشكاليات وتحديات السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية 2010-2015، الجامعة الأردنية، عمان.

هدفت الدراسة إلى توضيح المحددات المؤثرة على الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية بعد عام 2011، وبيان التحديات الإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية السعودية بعد عام 2011.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لدراسة السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية تجاه التحديات الإقليمية، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011 وخصوصًا الحركات العربية وتداعياتها المحلية والإقليمية في سوريا واليمن ومصر، شكلت محددًا رئيساً للسياسة الخارجية السعودية.

ب- تزايد التدخلات الإقليمية الإيرانية والتركية في قضايا المنطقة العربية ونزاعاتها، وانتشار الجماعات الإرهابية والمتطرفة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط، والإشكالات بين الدول الخليجية، جعل السعودية تتبنى سياسة خارجية غير تقليدية.

7- أحمد البرصان (2015): آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز. مركز دراسات الشرق الأوسط.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الجيوسياسي للملكة العربية السعودية في ظل التحديات التي تشهدها المنطقة العربية إثر انهيار القوى العربية التقليدية الغربية وصعود تنظيم الدولة "داعش"، وتوسع النفوذ الإيراني في اليمن وسوريا والعراق.

وخلصت الدراسة التي تكونت من 4 فصول إلى:

أ- كان لتولي الملك سلمان السلطة دورٌ في إعادة النظر في بعض القضايا الإقليمية، ومنها إعادة الدفء للعلاقات مع تركيا، وتكريس المصالحة مع قطر، وتعزيز التعاون الخليجي بهدف احتواء التمدد الإيراني.

ب- عملت المملكة العربية بعد فترة الملك سلمان على الضغط على مصر لتعديل قرار إدانة حركة حماس بالإرهاب، وتصويب العلاقة مع الحركة، وكان أبرز ملامحها فتح معبر رفح البري، والمساعدة في فك الحصار عن القطاع وإعادة إعماره.

ت- السياسة الخارجية السعودية تواجه تحديين رئيسيين، الأول تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ببعديها الطائفي والنووي، والتحدي الثاني قدرتها على رسم سياسات مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

8- عوض العازمي (2014): السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية في عهد خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005-2009م)، جامعة مؤتة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل والمتغيرات الرئيسية المؤثرة في سلوك الدبلوماسية السعودية تجاه القضية الفلسطينية في ظل نظام إقليمي وعربي تسوده حالة من الصراع والتفكك والتنافس، وركزت على أثر البيئة الخارجية في الضغط والتأثير على صناعة القرار السياسي داخل المملكة وطريقة تعامله مع القضية الفلسطينية.

واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم لمحاولة فهم العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية السعودية ودارستها، والبيئة الخارجية السعودية (إقليمياً ودولياً) والمصالح القومية السعودية، ومدى تأثير هذه التفاعلات على طبيعة تفاعل السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- في عهد الملك عبد الله حدث تحول في طبيعة السياسة الخارجية السعودية تجاه التعامل مع القضايا العربية والإسلامية، وتحولت من دبلوماسية داعمة ومساندة ومناصرة إلى دبلوماسية ديناميكية تبحث عن الحل وتشارك به وتطرح المبادرات.

ب- حالة التشرذم بين حركتي فتح وحماس كبّلت الدبلوماسية السعودية، ومنعتها من التحرك باتجاه تدعيم القضية الفلسطينية وإحراج إسرائيل في المحافل الدولية، وأضرت بالقضية الفلسطينية.

ت- أثّر العامل الأمريكي بشكل مباشر على سياسات السعودية تجاه التعامل مع الملف الفلسطيني.

9- حمد محمد آل رشيد (2013): السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج العربي، جامعة الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مخرجات السياسة الخارجية السعودية إزاء قضية الأمن في منطقة الخليج، والخطوات المتبعة في مواجهة مصادر التهديد، واحتواء الأوضاع المتفجرة من حين لآخر، ومعرفة هذه المخرجات المستجدة في شكل استراتيجيات أمنية وتفاعلات، وتستلزم بحث طبيعة المدخلات، والمحددات البنيوية والوظيفية للبعد الأمني في السياسة الخارجية.

واعتمد الباحث في دراسته على منهجين أساسيين هما: المنهج الوصفي من أجل وصف استراتيجيات السياسة الخارجية السعودية والاستعانة بالبيانات الكمية والأشكال البيانية، وتصريحات صناع القرار وخطاباتهم، ومنهج دراسة الحالة من خلال التركيز على حالة السياسة الخارجية السعودية في بعدها الأمني، وخلصت الدراسة إلى:

أ- تصاعد التهديدات والأخطار الأمنية أكثر مما كان قائماً قبل عام 2003 (وهو تاريخ سقوط بغداد)، وأكثر تجليات هذه الأخطار الاستراتيجية تصاعد النزاعات الطائفية والمذهبية التي أصبحت تهدد كيانات بعض الدول في المنطقة بالتفكك وانهيار السيادة الوطنية.

ب- أخذت مصادر التهديد الأمني شكل المصفوفة بحيث تعمل في اتجاهات متعددة وتتنامى من منابع مختلفة، ومن ثم تصبح استراتيجيات احتواء التهديدات مشتقة من خاصيات مصادر التهديد.

ت- بروز الاعتبارات السوسيو- اقتصادية والتهديدات المجتمعية كمدخلات أساسية في السياسة الخارجية السعودية لم يخفف أو يقلص أهمية الاعتبارات الاستراتيجية الأمنية الخالصة في صناعة القرار وبناء الأمن والمحافظة عليه.

2.9.1. دراسات حركة حماس:

1- مرج أبو هين (2020): صورة حركة حماس في الصحف الخليجية اليومية "دراسة تحليلية مقارنة"، الجامعة الإسلامية، غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة صورة حركة حماس في الصحافة الخليجية، ومعرفة ملامح وسمات هذه الصورة، والكشف عن مدى اهتمام تلك الصحف بموضوعاتها، ورصد أهم المضامين التي تناولتها.

واعتمدت الدراسة على منهج الدراسات المسحية ومن خلاله أسلوب تحليل المضمون، ومنهج العلاقات المتبادلة لمعرفة صورة حماس في المجتمعات الخليجية من خلال تحليل مضامين ثلاث صحف خليجية وهي: مكة المكرمة السعودية، الشرق القطرية، الأنباء الكويتية.

وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- اهتمت صحف الدراسة بموضوعات الوضع السياسي الداخلي في المرتبة الأولى بنسبة (17.9%)، تبعها الاعتداءات الإسرائيلية على غزة بنسبة (15%)، ثم الموضوعات الأخرى.

ب- صورت صحف الدراسة حماس على أنها حركة مقاومة وتحرر بنسبة (33.6%) ثم وحدوية ووطنية بنسبة (23.4%)، تبعها إرهابية ومعتدية.
ت- تناولت صحف الدراسة موضوعات حماس بصورة إيجابية بنسبة (63.3%)، ثم بشكل محايد بنسبة (20.5%)، ثم سلبية (15.2%).

2- مريم الراشد (2019): سياسات دول الخليج العربي تجاه حركة حماس (2006-2015م)، جامعة الكويت، الكويت.

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات دول الخليج العربي تجاه حركة حماس بعد أن أصبحت لاعباً سياسياً في الانتخابات الفلسطينية التي جرت في 2006، وقارنت الدراسة بين مواقف هذه الدول، والأسباب التي دفعت إلى التقارب السياسي تارة، وتأثير المتغيرات الإقليمية في تراجع العلاقات تارة أخرى.

واعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج هي: المنهج التاريخي من خلال استعراض أهم المراحل التي تناولت علاقة دول الخليج مع حركة حماس، ومنهج صناعة القرار، ومنهج تحليل السياسة الخارجية، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- تؤثر الأسرة الحاكمة وشخصية الحاكم في هذه الدول على طبيعة العلاقة مع حركة حماس.
ب- تؤثر صلة حماس بالإخوان المسلمين على طبيعة العلاقة مع الحركة وبالتحديد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
ت- متانة العلاقات الخليجية الأمريكية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياسة دول الخليج العربي تجاه الحركة.

3- محمد العيلة (2018): سياسة حماس الخارجية بين التماسك الأيديولوجي والتشظي الجغرافي، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسة حركة حماس الخارجية والديناميكيات الداخلية الموجهة لها، وذلك عبر تتبع أهم الفواعل الداخلية المشكلة لمنظور هذه السياسة، وتشريحها على مستوى مناطقي ومؤسساتي، والبحث في الظروف الذاتية لهذه الفواعل، عبر تتبع الملامح الأولى لتشظي أماكن تواجد حماس الجغرافي وواقعها الحالي وانعكاسه على الهياكل والأفراد وتأثيرها على مؤسسات العلاقات الداخلية للحركة.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاثنوجرافي لدراسة سياسة حماس الخارجية ودور الفواعل الداخلية فيها، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- تتبع الممارسات الأولى لحركة حماس في علاقاتها الخارجية مدخل سليم لفهم أكثر دقة لسياسة حماس الخارجية، وذلك على صعيد نظرة حماس للآخر، وعلى صعيد تحديات التوازن الداخلي.

ب- تمكنت حماس من تشكيل هياكل تتكيف مع واقعها كردات فعل على تنامي حجم العمل السياسي أو الظروف الأمنية والسياسية، وانحصرت مؤسسات العلاقات الدولية منذ نشأة حماس بين الدمج أو التجزأة دون أن تكون كياناً مستقلاً، ما قاد إلى تداخل في الصلاحيات وغياب في وحدة الفهم لدى العاملين، وساهم اختلاف أماكن تواجدها إلى إبطاء عملية صنع القرار داخل مؤسسات ذات العلاقة.

ت- أزمة حماس هي أزمة تنظيم صاعد لا أزمة تنظيم منحسر، مع وجود تباين لدى الصف القيادي حول أولويات وممارسة حماس لسياستها الخارجية، ولم تصل هذه التباينات إلى القاعدة بعد، لكن يصاحب ذلك ظهور بطيء لهويات فرعية على أسس مناطقية داخل حماس تأثرت وأنتجت عددًا من الجدليات.

4- عبد الحكيم حنيني، وعبد الرحيم بن أحمد (2016): استكشاف المبادئ الأساسية لعلاقات حماس الخارجية، مجلة البحر الأبيض المتوسط للعلوم الاجتماعية، جامعة ماليزيا الوطنية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المبادئ التي شكلت سياسية حماس الخارجية، والمسارات التي سارت عليها حركة حماس من أجل توطيد علاقاتها بالدول.

واعتمدت هذه الدراسة على منهجين هما: المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج التاريخي، من خلال تحليل علاقات حماس الخارجية، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- حماس تحاول الانفتاح على جميع الدول والأحزاب السياسية والمنظمات الدولية باستثناء دولة الاحتلال الإسرائيلي على أساس أن التفاعل والتعاون هما جوهر العلاقات الإنسانية.

ب- حماس لديها استقلالية في صنع القرار، وترفض الإملاءات، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية ولا تتورط في لعبة المحاور أو الاشتباكات المتصارعة في الشرق الأوسط، ولا تقوم بعمليات مسلحة خارج فلسطين.

ت- تمكنت حماس من خلال التزامها بمبادئ السياسة الخارجية الخاصة بها من الحفاظ على علاقات إيجابية مع الدول والأحزاب.

5- حمزة أبو شنب (2014): طبيعة العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والمملكة العربية السعودية، مركز الخليج لسياسات التنمية، الإمارات.

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المملكة العربية السعودية وحركة المقاومة الإسلامية حماس وانعكاساتها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، وتأثر فلسطين بها وتناقض التوجه السياسي بين السعودية، المؤيدة لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل إذا ما التزمت بمبادرة السلام العربية، وحماس الرافضة لنهج التسوية، والتي تعتمد المقاومة المسلحة في إدارتها للصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

واعتمد الباحث على الدراسات الوصفية من خلال المنهج التاريخي والاعتماد على أداتي المقابلة والملاحظة. وخلصت الدراسة إلى:

أ- أن حماس حاولت منذ انطلاقتها، فتح قنوات اتصال مع السعودية، كما سعت الأخيرة إلى الاتصال بالحركة بسبب دورها في الانتفاضة وغضبها من قيادة منظمة التحرير، وحرص الطرفان على فصل العلاقة بينهما عن تنظيم الإخوان المسلمين.

ب- أن السعودية قدمت لحماس دعماً مالياً رسمياً مرتين فقط، ولكنها تركت للحركة حرية جمع التبرعات من مواطنيها، مع فرض ضوابط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ت- أن العلاقة بين حركة حماس والسعودية شهدت حالات مد وجزر، ولكن بدا واضحاً، من سياق تطورها، أن الطرفين قد تجنّبا قطيعة تامة رغم أن التطورات السياسية أثّرت على طبيعة هذه العلاقة، خاصة فيما يتعلق باعتماد السعودية خيار التسوية، وهو ما تجلى في طرحها للمبادرة العربية التي لم توافق عليها حماس.

6- صادق عبد الله عيد (2013): تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف وسياسات حركة حماس في علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية، ورصد ملامح علاقات الحركة بالدول العربية والإسلامية، بالإضافة لتسليط الضوء على واقع العلاقات الأجنبية لحركة حماس، لاسيما بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م.

واعتمدت الدراسة بشكل رئيس على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف علاقات حركة حماس الدولية وتحليلها وأثرها على القضية الفلسطينية، بالإضافة للمنهج التاريخي للوقوف على تفاصيل بعض الأحداث التاريخية. وخلصت الدراسة إلى:

أ- أن علاقات حركة حماس العربية والإسلامية بدأت مع ظهور الحركة ونشأتها، غير أن علاقاتها مع الدول الأجنبية ظهرت وتبلورت بعد حادثة الإبعاد أواخر عام 1992.

ب- شكل فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م علامة فارقة في تطور العلاقات وانفتاحها على أطراف دولية جديدة، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي والتي ساهمت بشكل كبير في إعادة صياغة العلاقات في شكل جديد لاسيما على الصعيد العربي والإسلامي.

ت- أن حركة حماس نجحت في إقامة علاقات متوازنة بين جميع الأطراف الدولية دون الدخول في سياسة المحاور المتناحرة، وحافظت على قراراتها وتوجهاتها بما يحفظ مصالحها وحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني بعيداً عن الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية.

7- عدنان أبو عامر (2015): علاقات حركة حماس مع العالم العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أسس علاقات حماس العربية، وتقييم مستقبلها، لاسيما بعد انتقال حماس من موقع المعارضة في النظام السياسي الفلسطيني إلى إدارة السلطة، ولو على جزء من الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة. وخلصت الدراسة إلى:

أ- أن حركة حماس عبرت عن رؤيتها لطبيعة علاقاتها مع الأطراف العربية الرسمية، والقوى الشعبية، وأوضحت أساس بنائها لهذه العلاقات، وسعيها لإقامة علاقات طيبة وقوية وسليمة مع جميع الأطراف.

ب- تبين حرص حماس عدم التدخل في أي شأن من شؤون الأطراف العربية الرسمية، وتسعى لتوطيد العلاقات مع كل الدوائر المهمة والفاعلة تجاه القضية الفلسطينية، دون أن تضطر لدفع أثمان لها كالتخلي عن الثوابت والأفكار والمبادئ والحقوق.

ت- اتضح أن أجواء التغيرات والثورات في العالم العربي ما زالت تلقى بظلالها على علاقة حماس مع الأنظمة العربية.

8- Dylan Cody McDonnell (2010). Extreme realism: An analysis of Hamas through its external relationships. The University of Utah.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب والتكتيكات التي تدير بها حركة حماس علاقاتها الخارجية كمنظمة برغماتية تتأرجح بين الإسلام السياسي والإسلاموية المتشددة حسب ما تمليه الظروف.

واعتمدت الدراسة على مناهج السياسة الخارجية لفهم برغماتية حركة حماس، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- رغم أن حماس منظمة تقوم على أيديولوجية إسلامية وتؤكد على صلابة مواقفها الأيديولوجية إلا أن علاقاتها الخارجية تكشف عنها بوصفها لاعبا براغماتيا يحاول إيجاد نوع من الاتزان.

ب- مع إدراك حماس المستمر لاعتمادها على المساعدات المالية الخارجية فهي بالتالي تتعامل بعناية لضمان مكاسبها والاحتفاظ بالقدر الأعظم من بقائها وقوتها، من خلال الانفتاح على الكيانات الخارجية سواءًا كانت إسلامية أو قومية.

ت- إن النظر لحماس باعتبارها طرفًا متعقلاً من شأنه أن يسمح للدول والمنظمات الأخرى بالبدء في تنمية علاقات أكثر قوة معها، وهو ما يفيد الأطراف الدولية التي ترى في حماس بأنه طرف عاقل يمكن احتواؤه من أجل دمجه في المجتمع الدولي.

9- CHEN Tianshe (2010). Support or Hostility: the Relationship between Arab Countries and Hamas. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol, 4(2).

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الدول العربية التي تقدم الدعم المالي والمعنوي والخطابي لحركة حماس، والتركيز على المقارنات في سياسات الدول الخارجية في التعامل مع حركة حماس، وأهداف هذه الدول من الانفتاح على حركة حماس.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم سياسات بعض الدول العربية الداعمة لحركة حماس، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

أ- الدول العربية تدعم حماس؛ لأنها تخشى من أن تثير حماس التطرف الإسلامي في بلدانهم ما يؤثر على استقرار الأنظمة السياسية.

ب- التأثير على حماس وتليين مواقفها السياسية تجاه إسرائيل، ما يساعد هذه الدول على دفع حماس نحو المشاركة في عملية التسوية السياسية.

ت- الدول العربية تدعم حماس لقطع الطريق على إيران، ومنع تمدد نفوذها في المنطقة العربية بهدف الحفاظ على مصالحها الوطنية وأمنها القومي.

3.9.1. التعقيب على الدراسات السابقة:

لوحظ أن الجزء الأول من الدراسات السابقة تناولت محددات السياسة الخارجية السعودية تجاه القضايا الإقليمية والعربية والإسلامية، والخليج العربي، والتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية بعد انطلاق موجة الحراك العربي عام 2011م، واتفقت هذه الدراسات على أن تغيرات ملحوظة طرأت على السياسة الخارجية السعودية؛ واتفقت هذه الدراسات أيضاً على أن المملكة اعتمدت في السابق سياسات خارجية تجاه الدول والقضايا والأزمات تتسم بالهدوء وتفضل الأساليب الدبلوماسية في السلوك الخارجي لها، إلا أنها تبنت أساليب هجومية وواقعية وبرغماتية تجاه الدول والجماعات تحت مبررات الحفاظ على المصلحة القومية للمملكة؛ لمواجهة عدة تحديات تعتبرها السعودية بمثابة تهديدات وجودية لنظامها السياسي وتتمثل بجماعات الإسلام السياسي، والنفوذ الإيراني والتركي.

في حين تناول الجزء الثاني من الدراسات السلوك السياسي الخارجي لحركة حماس تجاه الأنظمة في المنطقة العربية ومنها السعودية، واتفقت هذه الدراسات على أن صعود حماس في الساحة الفلسطينية على إثر دخولها معترك الحكم والسياسة في 2006م، جعلها تحظى باهتمام عربي، سواء على الصعيد الرسمي أو حتى الشعبي، كما واتفقت على أنه ورغم سلوك حماس الخارجي الذي اتسم بالاندفاعية والرغبة في فتح الجسور مع هذه الأنظمة إلا أن بعض هذه الأنظمة لم تبد مرونة كبيرة نحو تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع حماس؛ لأسباب ذي صلة بالموقف الأمريكي والإسرائيلي والدولي الرافض لسياسات حماس بتبني نهج المقاومة ورفض مشاريع التسوية السياسية مع إسرائيل، ولأسباب داخلية مرتبطة بالهواجس الأمنية الداخلية والخارجية.

لم تتطرق الدراسات السابقة بشكل تفصيلي إلى محددات السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس خصوصًا في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز والملك سلمان بن عبد العزيز، لذا حاولت الدراسة الحالية الوقوف عند الظروف والدوافع والمتغيرات الإقليمية التي أدت إلى التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس، ومن هذه الظروف زيادة النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة العربية وخشية المملكة من أن يؤثر هذا النفوذ على أمنها الداخلي وحضورها الإقليمي سيما في اليمن وسوريا والعراق؛ فعملت المملكة -ونتيجة لهذه الهواجس- على الانضمام للتحالف الإقليمي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في 2017م؛ لمواجهة النفوذين الإيراني والتركي، ما

أدى إلى تغيرات في أولويات السياسة الخارجية السعودية تجاه أزمات المنطقة في الشرق الأوسط، وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية، وتشير هذه الدراسة إلى أن التغيرات باتجاه حماس جاءت في سياق سعي المملكة العربية السعودية للتعاطي مع خطة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الخاصة بتسوية القضية الفلسطينية.

10.1 محتويات الدراسة

اشتملت الدراسة التي بين أيدينا على ستة فصول جاءت على النحو الآتي:

تناول **الفصل الأول** الإطار العام للدراسة: واشتمل على كل من مقدمة الدراسة، وأهمية الدراسة، ومشكلة الدراسة، وفرضيات الدراسة، ومنهجية الدراسة وأدواتها، والنظرية المستخدمة في الدراسة، واشتملت أيضاً على الدراسات السابقة، وأبرز المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالدراسة.

فيما ركز **الفصل الثاني** على "محددات السياسة الخارجية السعودية"، إذ تمثل هذه المحددات العناصر الأبرز في هندسة السلوك الخارجي للمملكة العربية السعودية تجاه الدول والمتغيرات الراهنة، ويشرح المبحث الأول دور المحددات الداخلية التي تمثل عناصر قوة الدولة الداخلية التي تؤثر على القرار السياسي الخارجي، وهذه المحددات هي: المحدد الجغرافي، والمحدد الديمغرافي، والمحدد البنيوي والقيادي، إضافة للمحدد الديني، والمحدد الاقتصادي، والمحدد العسكري.

فيما يركز المبحث الثاني على المحددات الخارجية التي تمثل العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية للدولة والتي تؤثر في سلوك الدولة وقراراتها الخارجية كالمحدد الإسلامي، والمحدد الأمريكي، والمحدد العربي، والمحدد الخليجي، والمحدد الإيراني.

أما **الفصل الثالث** فيسلط الضوء على جذور الاتصالات السياسية بين السعودية وحماس، إذ يرصد المبحث الأول الأسباب والعوامل التي أدت لفتح السعودية علاقات مع حركة حماس في نهاية الثمانينات، ومن هذه العوامل: صعود حماس الملفت بالانتفاضة الفلسطينية الأولى، وموقفها من أزمة الغزو العراقي للكويت في 1990م.

ويناقش المبحث الثاني الظروف والأسباب التي منعت المملكة العربية السعودية من علاقات واسعة مع حركة حماس ومن هذه الأسباب: انخراط السعودية في مشروع التسوية السياسية في التسعينيات، وتعرضها لضغوطات أمريكية ودولية عقب أحداث سبتمبر 2001م، واتهامها بإيواء المنظمات الإرهابية، وطرح المبادرة العربية للسلام في 2002م.

ويتناول **الفصل الرابع** السياسة السعودية في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز تجاه حماس بعد عام 2006م، ويركز المبحث الأول على الموقف السعودي من فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م حيث تعاملت الرياض مع فوز الحركة بدبلوماسية نوعاً ما عكس دول محور الاعتدال كمصر والأردن، وأبدت استعدادًا لدعم الحكومة العاشرة برئاسة حماس رغم الضغوطات الأمريكية والدولية التي تعرضت لها، ويتناول أيضًا جهدها في رأب الصدع في البيت الفلسطيني من خلال طرح وساطتها للمصالحة بين حماس وفتح في عام 2007، ويشير إلى أثر سيطرة حركة حماس الأمنية على قطاع غزة على مسار العلاقات بين السعودية وحماس.

في حين يتناول المبحث الثاني السياسة السعودية تجاه حماس خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008–2009م، حيث ارتكزت السعودية في مواقفها ضمن محور أطلق على نفسه "محور الاعتدال" ممثلة بمصر والأردن والسلطة الفلسطينية، فيما وقفت حماس ضمن محور أسمى نفسه "بمحور الممانعة" ويضم إيران وسوريا وقطر وحزب الله، ويشير هذا المبحث إلى تأثيرات بروز ظاهرات التكتلات بالشرق الأوسط على حماس وقطاع غزة والقضية الفلسطينية.

كما يوضح هذا المبحث أثر انشغال الرياض بتداعيات الحراك العربي عام 2011م في مصر واليمن، على علاقاتها المباشرة بحركة حماس؛ بسبب صلة الحركة بجماعة الإخوان المسلمين، إذ تحركت السعودية في تلك الفترة مدفوعة بهواجس أمنية خشية انتقال هذا الحراك إلى أراضيها؛ فاتخذت سياسات مضادة للانتفاضات العربية وللإخوان المسلمين، وزاد سقوط نظام الرئيس مبارك وصعود نظام الإخوان من هواجس السعودية، حيث أبقت العلاقة مع حركة حماس مرتبط بمسار العلاقة مع نظام الإخوان في مصر. ومع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة وجدت حماس نفسها في مأزق بعد التقارب الكبير الذي حصل بين الرياض والقاهرة والذي ساهم بزيادة الضغوطات على قطاع غزة وحماس ومحاولة عزلها عن مؤيديها في المحيط العربي.

أما **الفصل الخامس** فيتناول السياسة السعودية تجاه حركة حماس بعد عام 2015م، ويركز المبحث الأول على أساب ودوافع التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية السعودية بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز، إذ أسهمت رغبة الملك سلمان بتشكيل تحالف سني لمواجهة النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي في تحسن العلاقات مع تركيا، والإخوان المسلمين، وقطر، وحماس، وتُوج هذا التحسن بزيارة وفد من حركة حماس برئاسة خالد مشعل في 15 يوليو/تموز 2015م إلى السعودية ولقاء الملك سلمان، وولي عهده الأمير محمد بن نايف، وولي ولي عهده الأمير محمد بن سلمان.

في حين يتناول المبحث الثاني الأسباب التي أدت لتغير السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس بعد اختيار محمد بن سلمان وليًا للعهد في 2017م، ومن هذه الأسباب: المتغير القيادي في الولايات المتحدة الأمريكية وانفتاح الرئيس الأسبق دونالد ترامب على دول الخليج والسعودية، ورغبته بتشكيل تحالف إقليمي يضم أمريكا، وإسرائيل، ومصر، ودول الخليج؛ لمواجهة النفوذ الإيراني في الخليج العربي، ويشير هذا المبحث إلى أن انخراط السعودية بهذا التحالف فرض عليها شروطا وقوانين جعلتها تتخذ سياسات اندفاعية تجاه حماس تمثلت باتهامها بالإرهاب، وممارسة ضغوطات دبلوماسية على قطر بوقف إيواء قيادات حماس، وتجميد المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، إضافة لذلك شنت السلطات السعودية حملة اعتقالات ضد تنظيم حماس في السعودية، وأفضت هذه الحملة إلى اعتقال ممثل الحركة محمد الخضري وستين فلسطينيًا وأردنيًا، كما قامت بتجميد أرصدة وحسابات في البنوك السعودية يُعتقد أنها خاصة بحماس.

ويركز **الفصل السادس على** السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية وملف المصالحة، ويركز المبحث الأول على انخراط السعودية في عملية التسوية والأسباب التي دفعتها لإعلان المبادرة العربية للسلام في 2002م، ومن هذه الأسباب محاولتها لتحسين صورتها التي تضررت بفعل أحداث سبتمبر 2001م، واتهامها بإيواء المنظمات والجماعات الجهادية مثل القاعدة وحماس، ويرصد هذا المبحث أبرز المحطات التي مرت بها المبادرة وكيف ساهم السلوك الإسرائيلي في إضعافها وإجهاضها مرات ومرات، ويشير أيضًا إلى الجهود التي بذلتها الرياض في محاولة للضغط على حماس للقبول بالمبادرة العربية للسلام لاسيما بعد فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006م، وإلى التحديات التي واجهتها هذه المبادرة فيما بعد، لاسيما بعد اندلاع موجات الحراك العربي عام 2011م، حيث أدى سقوط الأنظمة العربية في مصر وتونس وصعود أنظمة الإخوان مكانها إلى إضعاف هذه المبادرة ودخولها مرحلة الموت السريري.

ويشرح هذا المبحث الأسباب والعوامل التي دفعت السعودية للانخراط بخطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط والتي عرفت بـــ "صفقة القرن"، ومن هذه الأسباب هواجسها الأمنية الداخلية الناجمة عن الحراك العربي 2011م، وتصاعد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي وتشكيله عامل ضغط مستمر على أنظمة الخليج؛ فسعت السعودية لتقديم تنازلات غير مسبوقة في الملف الفلسطيني بذريعة؛ الحفاظ على الأمن القومي السعودي، ويرصد هذا المبحث أهم السياسات التي اتخذتها الرياض من أجل كسب الولايات المتحدة الأمريكية، والاستفادة من التعاون الأمني والاستخباراتي معها ضد إيران، ومن هذه السياسات دعم مسار التطبيع مع إسرائيل، ومواجهة حركات المقاومة الفلسطينية.

يتناول المبحث الثاني مواقف وسياسات الدبلوماسية السعودية تجاه اتفاقيات المصالحة الفلسطينية منذ فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006: اتفاق مكة 2007م، والورقة المصرية 2009م، واتفاق القاهرة 2011م، واتفاق الدوحة 2012م، واتفاق الشاطئ عام 2014م، واتفاق القاهرة 2017م، ويتناول هذا المبحث سياسات السعودية تجاه هذه الاتفاقيات، والمحددات التي كانت تنطلق منها الدبلوماسية السعودية في التعامل مع هذا الملف، ويتضمن هذا المبحث أخيرًا خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها.

الفصل الثاني

محددات السياسة الخارجية السعودية

1.2 تمهيد

ترتكز السياسة الخارجية على محددات داخلية وخارجية، تعد بمثابة محددات تساهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة سواءًا في مرحلة تخطيط السياسات أو تنفيذها، وذلك بهدف تحقيق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية؛ وتعد المحددات أحد المداخل الرئيسة لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سياسات الدول وتوجهاتها وسلوكها السياسي، بالنسبة للمملكة العربية السعودية شكلت المحددات الداخلية والخارجية دورًا مهمًا ومؤثرًا وفاعلًا في صياغة وبلورة سياستها الخارجية بالنظر إلى أنها تحتل موقعًا استراتيجيًا فريدًا، وتمثل رمزية مميزة في العالم الإسلامي، وتمتلك قدرة نفطية وموارد مالية كبيرة.

يتناول هذا الفصل أبرز المحددات الداخلية التي تؤثر بشكل فعال في السياسة الخارجية السعودية وتساهم في صياغة توجهاتها الاستراتيجية مثل: المحدد الجغرافي، والمحدد الديمغرافي، وطبيعة النظام السياسي، ومحدد الشرعية الدينية، والمحدد الاقتصادي، والمحدد العسكري.

ويركز الفصل على دور وأهمية المحددات الخارجية التي تؤثر وتساهم في تحركات المملكة على المستوى الخارجي مثل: المحدد الإسلامي، والمحدد الأمريكي، والمحدد الخليجي، والمحدد العربي، والمحدد الإيراني، ويستعرض الفصل المراحل التاريخية التي مرت بها المحددات، وأثر كل محدد من المحددات في بناء توجهات الدولة وأفكارها المستقبلية.

2.2 مقدمة

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية (مصباح، 1999)، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية.

3.2 المحددات الداخلية

تلعب المكونات الداخلية للمملكة العربية السعودية دوراً مؤثراً على عمل الدبلوماسية الخارجية السعودية، وهي المحددات التي تقع داخل نطاق الدولة، حيث ترتبط بالتكوين الذاتي والبنيوي لها، والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف سياستها الخارجية، وتضم المحددات الداخلية كلا من: المحددات الجغرافية، والمحددات الديمغرافية، والمحددات الشخصية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات الدينية، والمحددات العسكرية وذلك على النحو التالي:

1.3.2. المحدد الجغرافي (الجيوسياسي):

تمثل المملكة العربية السعودية رقعة جغرافية شاسعة، يبلغ مساحتها (20149.000) كيلو متر مربع، وتغطي ما يقارب 80% من جملة مساحة شبة الجزيرة العربية، أي ما يعادل ثلث مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاث أضعاف مساحة فرنسا، كما وتمثل نسبة (49%) من إجمالي مساحة دول الخليج العربي، وبحدودها الملاصقة لأكثر من دولة عربية، وبقربها من عدد دول عربية وغير عربية هي: مصر، والسودان، إيران (سلامة، 1980).

وتقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وتتوسط ثلاث قارات؛ فهي تقع في الجزء الغربي من القارة الآسيوية، ولا يفصلها عن القارة الإفريقية إلا البحر الأحمر، والذي أصبح بفتح قناة السويس ممر الاتصال بينهما وبين أوروبا، كما أنه يحيط بها ثلاثة مضائق عالمية؛ الأمر الذي اضطرها للعناية بشؤون الخليج بالنظر إلى أهمية مضيق هرمز كمنفذ شرقي للتجارة السعودية، ومضيق باب المندب وقناة السويس كمخارج أساسية للجهة الغربية للمملكة (زرنيز، 2018).

وبقدر ما يوفر هذا الموقع والمساحة الجغرافية الشاسعة من مقومات كبيرة وتنوع في الموارد والخامات الطبيعية، إلا أنها تمثل عامل ضعف في الوقت نفسه في مجال السيطرة الأمنية، حيث

عملت السعودية على إعطاء أهمية قصوى لأمنها الداخلي والحدودي، ما جعلها مضطرة لإبرام العديد من الاتفاقيات الأمنية مع الدول المجاورة لتأمين سلامة حدودها، وبحكم هذه المعطيات فإن السعودية عملت على التحرك من خلال اتجاهات عديدة عبر الآتي:

1- عضو في منطقة الخليج العربي ويعني ذلك سياسياً ضرورة الالتزام بعملية أمن الخليج والتحرك بمقتضاه والسعي الحثيث إلى تحقيق الاستقرار فيه (الحضرمي، 1993)، وعملت المملكة في إطار ذلك على الاهتمام بما يجري في منطقة الخليج العربي باعتباره المجال الحيوي الجيوسياسي للسعودية؛ ولذلك ذهبت نحو تطبيق سياسة خارجية تجاه المنطقة تهدف إلى تحقيق استقرار النظم الخليجية القائمة، واعتماد مبدأ أمن الخليج هو مسؤولية ذاتية لدوله وكياناته السياسية، والتوصل إلى مستويات سياسية بشأن قضايا الحدود بين دول المنظومة (الزناتي، 1981).
2- مطلة على البحر الأحمر مما جعل السعودية تضع في أولويات اهتمامها التنسيق مع النظم العربية والأفريقية المشرفة على هذا البحر، ومن هنا جاءت اهتمامات المملكة العربية السعودية بالوضع السياسي في هذه المناطق؛ فأخذت تقدم المزيد من المعونات للعديد من الدول وذلك في مواجهة التغلغل السوفياتي إليها (صبرة، 1980)، وهذا ما يفسر اهتمامها بالتطورات الحادثة في منطقة البحر الأحمر؛ من منطلق أن لها مصالح بعد اعتماد مشروع خط أنابيب "ينبع" لنقل البترول بطول (1200 كم)، والذي يهدف إلى تقليل اعتماد السعودية تصدير بترولها على الخليج العربي والاعتماد بشكل أكبر على البحر الأحمر (صبرة، 1980).
3- ملاصقة للدولة اليمنية مما ولد خلافات حدودية كما هي مع الكثير من الدول المجاورة بين البلدين، خاصة بعد قيام الثورة اليمنية (أيلول، 1962) ودعم مصر لها ما جعل السعودية تركز على ضرورة مقاومة قيام دولة قوية على حدودها وذلك بشكل أكثر صلابةً من الموقف الذي اتخذته السعودية حيال استقدام عُمان لقوات إيرانية لتتمركز على أراضي الجزيرة لمواجهة ثورة ظفار في بداية السبعينيات (أبو طالب، 1979).
4- إن التصاق حدود المملكة الشمالية بدولتي الأردن والعراق جعلها مجبرة بحكم عوامل جغرافية وسياسية للمشاركة الإيجابية في الصراع العربي الإسرائيلي، باعتبارها أحد الأطراف المباشرة في إدارة الصراع، ولعل مبادرة الأرض مقابل السلام التي تسعى للتأكيد عليها في كل قمة عربية، توضح اهتمامها بلعب دور فاعل في القضايا الإقليمية الشائكة (YEHOR, 2007).
5- إتباع سياسة خارجية تقوم على مفهوم التوازن، وعدم إثارة المطالب التاريخية خاصة ما تعلق بالحق التاريخي الإيراني في ملكية بعض الجزر العربية في مياه الخليج في ظل رؤية كل منهما لكيفية تحقيق أمن الخليج (زرنيز، 2018).

2.3.2. المحدد الديمغرافي:

من المؤكد أن عدد السكان في أي دولة ونوعيتهم ومستواهم الثقافي والحضاري وتقدمهم العلمي وتطورهم الاقتصادي يؤثر في سياستها الخارجية، وليست أهمية السكان في الدفاع عن سلامة الدولة وأمنها القومي والوطني فحسب، بل تكون في القدرة على تطوير إمكانياتها المختلفة، واستغلال ثرواتها المتوفرة، فإذا كانت الدولة شاسعة المساحة ومترامية الأطراف كما الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا والصين والمملكة العربية السعودية، فإن توفر العنصري البشري بالقدر المناسب مع حجم الرقعة الجغرافية والموارد الطبيعية لهذه البلدان يكون على درجة كبيرة من الأهمية (الشريف، 1999).

ويذكر أن المملكة كانت تعاني من ضعف في عدد سكانها مقارنة بمساحتها الكبيرة والمترامية الأطراف، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المعيشية والاقتصادية والصحية وانعدام الأمان وكثرة الحروب قبل توحيدها، ولم يكن سكانها يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين نسمة آنذاك، ولكن بعد توحيد المملكة تضاعف عدد السكان أكثر من مرتين ونصف فبلغ في الفترة من عام 1930-1979م حوالي ثمانية ملايين نسمة، ثم تضاعف مرتين تقريبًا فبلغ العدد في الفترة من عام 1979-2004م ما يقرب من 23 مليون نسمة (الرويلي، 2010).

بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية 34،218،169 نسمة وفقاً لنتائج الخصائص السكانية لعام 2019، وبلغ عدد السكان الذكور 19.74 مليون نسمة ما يعادل (57.7%) من إجمالي السكان، مقابل 14.48 مليون نسمة من الإناث ما يعادل(42.3%) وتبلغ نسبة السعوديين الأصليين نحو 21.1 مليون نسمة وهو ما يعادل 61.7%. أما عدد السكان غير السعوديين فبلغ 13.1مليون نسمة وهو ما يمثل نحو 38.3% من إجمالي عدد السكان (الهيئة العامة للإحصاء، 2019). وهذا الرقم يعد رقمًا كبيرًا مقارنة مع عام 1990م حينما كان 16.3 مليون نسمة بما يشكل 56% من إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي، و7.9% من إجمالي سكان العالم العربي عام 2017م (المغازي، 2019).

ونظرًا للمساحة الشاسعة للبلاد (2.15 مليون كم2) تعد السعودية من أقل دول العالم من حيث الكثافة السكانية، وسجلت في عام 2020م 16.2 شخصًا/كم2. وبلغ معدل التحضر 2.17%، ويتوزع سكان المملكة جغرافيًا على 13 منطقة إدارية، واستحوذت خمس مناطق على حوالي 80% من جملة سكان المملكة، وفقاً لتقديرات عام 2019م، في مقدمتها منطقة مكة 26.4%، تليها الرياض بنحو 25.3%، ثم المنطقة الشرقية بـــ15.1%، فعسير والمدينة المنورة بـــ 6.7%، و6.5% من إجمالي عدد السكان، على التوالي (fanack 2020).

وفيما يتعلق بالسعودية فإن الانعكاسات السياسية للسكان تبرز في أمرين:

الهجرة الوافدة: في عام 2017م كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي مقصدًا لنسبة 74% من مجموع المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، أي 28.1 مليون شخص، وقد شهدت هذه المجموعة من البلدان نموًا مهمًا منذ عام 1990م، عندما كان عدد السكان المهاجرين واللاجئين فيها يبلغ 8.2 مليون شخص، وحلت المملكة العربية السعودية في طليعة بلدان المقصد إذ استضافت 21% من مجموع المهاجرين وتجاوز عدد المهاجرين داخل أراضي المملكة 12.1 مليون مهاجرًا في عام 2017م، بزيادة قدرها 1.4 مليون مهاجرًا أو 13% عام 2015م، ولم يسبق المملكة من حيث استقبال المهاجرين سوى الولايات المتحدة الأمريكية وحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية (الأمم المتحدة 2019)، ويشير عدد السكان غير السعوديين الذي بلغ 13.1مليون نسمة وهو ما يمثل نحو 38.3% من إجمالي عدد السكان إلى حاجة المملكة لمواجهة احتياجات التصنع والتطور التكنولوجي والتنمية، حيث لا زالت تؤدي الهجرة الوافدة دورًا مهمًا في المعادلة السكانية.

الشيعة: ارتبطت المسألة الشيعية بالمملكة العربية السعودية على الدوام بوجود الشيعة في المنطقة الشرقية لأسباب وعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية؛ حيث ينتشر الشيعة بأعداد متفاوتة في مناطق المملكة المختلفة لكن نطاق تمركزهم وثقلهم الأساسي هو شرق الجزيرة العربية أو ما كان يعرف قديماً بالبحرين التي تشمل تاريخياً أو مملكة البحرين حالياً والخط (القطيف) والهجر (الإحساء) (ابن خلدون، 2005).

ويعيش في السعودية أقلية شيعية تقدر بحوالي (120) ألف نسمة، وتسكن في المنطقة الشرقية من السعودية وهي منطقة مواجهة لإيران، ولم يكن لهذه الفئة دورٌ سياسي لمدة طويلة، لكن بعد قيام الثورة الإيرانية، فقد نشطت هذه الفئة، حيث أخذت إيران تتصل بهم في محاولة لتثويرهم على النظام السياسي الذي يعيشون فيه، الأمر الذي أثار قلقاً لدى الحكومة السعودية بعد أن أصبحت هذه الفئة تمثل بشكل أو بآخر قوة قابلة للتفجر بأي لحظة، وهذا مؤشر آخر لتفسير الدعم السعودي الذي قدم للعراق في حربه ضد إيران، إذ إن السعودية تحاشت قدر الإمكان الانزلاق في خضم التصادم مع النظام الإيراني حتى بعد أن هددت إيران في خريف (1985) بقطع الملاحة في الخليج (الحضرمي، 1993).

وشكل اكتشاف النفط في المملكة عام (1933) بداية التحولات الجذرية في الخريطة الديمغرافية،

وجذبت صناعة النفط الوليدة أعداداً متزايدة من السكان المحليين ومن المناطق المختلفة للملكة، وكان من نتائجه بداية تشكيل اجتماعي طبقي حديث مرتبط بأهم مصادر الطاقة في العالم (ابن خلدون، 2005)، وتتمثل أهمية العامل الشيعي في الحياة المعاصرة للمملكة العربية السعودية في كون المنطقة الشرقية تحتوي على أكبر مخزون بترولي في العالم (25% من الاحتياط العالمي)، بإنتاج يولد (45%) من إيرادات الميزانية السعودية ونحو (45%) من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو (90%) من متحصلات التصدير (الحسن، 2010).

3.3.2. المحدد الاقتصادي:

تنبع الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية من موقعها وامتلاكها للموارد النفطية الضخمة، إذ تقع على حدود طريقي التجارة البحرية الاستراتيجيين في العالم (الخليج الفارسي والبحر الأحمر)، وتحتل المملكة هذه المكانة بالنظر إلى المعطيات التالية (المشنوق، 2014):

1- السعودية هي الدولة الأولى في العالم في مجال تدوير النفط، والمتقدمة بأشواط بعيدة في مجال البنية التحتية لإنتاج النفط، والقادرة على تصدير (12.5) مليون برميل يومياً، فضلاً عن احتياطي في القدرة على الإنتاج بقدر (2.500.000) برميل يومياً إضافياً.
2- تشكل السعودية (20%) من الدخل القومي للشرق الأوسط، وربع الدخل القومي للدول العربية، وهي عضو في مجموعة العشرين للدول الأولى اقتصادياً في العالم.
3- السعودية هي الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطها النقدي البالغ (850) مليار دولار، بينما الثروات الشخصية تزيد عن (500) مليار دولار.
4- البورصة السعودية تمثل أكثر (50%) من تداول بورصات المنطقة، وهناك (5) شركات سعودية من أصل (10) شركات بالمنطقة على رأسها شركة "أرامكو" المنتجة للنفط و"سابك" التي تختص بمجال المشتقات النفطية.
5- يحتل الاقتصاد السعودي المركز الثالث عالمياً في فائض الحساب الجاري لعام 2015م؛ حيث بلغ فائض الحساب 132 مليار دولار بعد ألمانيا والصين (الشمري، 2015).
6- المملكة حققت فوائض كبيرة في الميزانية مع خفض حجم ديونها إلى أدنى حد ورسخت رصيداً كبيراً في الأصول المالية، وتحسناً في إدارة الميزانية (الزبيدي، 2015).

4.3.2. نظام الحكم:

يوجد في العالم نوعان من أنظمة الحكم الملكية؛ الملكية المقيدة والملكية المطلقة، ويصنف نظام الحكم السعودي ضمن الأنظمة الملكية المطلقة، كما أنه ينفرد باعتماده على جزء كبير من الشريعة الإسلامية، يدير الحكم فيه آل سعود منذ التحالف بين محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب عام (1744)، ومنذ ذلك الحين استمد نظام الحكم شرعيته من التحالف مع العلماء، يسانده كبار شيوخ القبائل، ويتسم نظام الحكم في المملكة بعدة سمات (العلكيم، 1995):

1- فردية اتخاذ القرار، بحيث تتمركز جميع السلطات بيد الملك، تشاركه بعض العناصر المؤثرة من العائلة المالكة.
2- دور النخب السعودية محدودة على الرغم من تنامي أعدادها.
3- ليس لنظام الحكم السعودي عقد استعمارية، كون المملكة لم تستعمر من قبل القوى الخارجية مما انعكس على اتخاذ القرار السياسي.

وتعد القيادة السياسية إحدى متغيرات النظام السياسي التي لها دور فعال وحيوي في صياغة وتنفيذ كل من السياسات العامة على الصعيد الداخلي والسياسة الخارجية، وهي من خلال هذا الدور تقوم بعملية متشابكة تتداخل فيها عناصر عدة من تخطيط ورقابة، عاكسة بذلك طموحات وآمال مجتمعاتها. وقد ظهر الاهتمام بدراسة التغير وإعادة هيكلية السياسة الخارجية مع بداية الثمانينات، وتبين أدبيات السياسة الخارجية أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة تؤدي إلى تغير مباشر في السياسة الخارجية وهي: التغير في البيئة المحيطة، والتغذية العكسية السلبية، وتغير شخص صانع القرار وحلول آخر مكانه بأفكار ومعتقدات جديدة، إلا أن تأثير هذه العوامل ليس حتمياً بالضرورة. كما أن التغير في السياسة الخارجية يتسم بالتدرج في أغلب الأحيان؛ فالوحدة الدولية تتجه عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياساتها الخارجية، وقبول تغير محدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة (الشيخ، 2000).

ويمثل الملك أهم متغير مؤثر في صنع القرار السعودي الخارجي، والذي يعد مرجع السلطات الثلاث في السعودية، مع وجود تأثير لبعض الأطراف في عملية صنع القرار على هيئة شكل هندسي خماسي الأضلاع، يتفاوت تأثير كل واحد فيها، وهذه الأطراف هي: الملك ومجلس العائلة، هيئة كبار العلماء، الحرس الوطني، الوجهاء، التكنوقراط، مع تأكيد الأهمية الخاصة للملك، ويتمتع صانع القرار السعودي "الملك" بسلطات واسعة تجعل من دراسة تصوراته أمراً بالغ الأهمية، بسبب تأثير ذلك في ميدان السياسة الخارجية، حيث تقل القيود المفروضة على القائد السياسي (حسان، 2013).

5.3.2. محدد الشرعية الدينية:

يعود فهم تأثير الدين في السياسة السعودية إلى نشأة الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية أواخر القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي بعد اتفاق الدرعية بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود، وهو اتفاق يدعو لإحياء الجهاد في سبيل الله وإعلاء كلمة التوحيد (أبو العلا، 2009).

ويمكن القول إن هذا الاتفاق مهد لإقامة دولة ملكية قائمة على التحالف بين الأسرة الوهابية وآل سعود، ليكون إيذاناً بقيام المملكة العربية السعودية عام 1932، ليضع مؤسس الدولة الملك عبد العزيز آل سعود حدا للانقسامات القبلية والغارات التي كانت تشنها القبائل ضد بعضها البعض متخذاً من الإسلام عنصراً توحيدياً قوياً (هلال، 1944).

وارتكازاً على ما سبق، تقرب الملك عبد العزيز من جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها عام (1912) الشيخ عبد الكريم المغربي في نجد، وحاول السيطرة عليهم واستغلالهم في تكوين دولته، واستطاع أن يقنع قادتهم عام (1915) بمشاركته مشاريعه في توحيد المملكة، كما جدد تحالفه مع السلطة الدينية الممثلة بأحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ فتزوج من ابنة الشيخ عبد الله عبد اللطيف آل الشيخ التي أنجبت له الأمير فيصل عام (1906) (كيشيشان، 2003).

ومن هنا ارتبط قيام المملكة العربية السعودية كمشروع سياسي بحركة دينية تعارف على تسميتها "الحركة الوهابية" نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب الذي يعد المرجعية الأيديولوجية الفكرية للمملكة؛ حيث تحولت هذه المرجعية منذ نشأة الدولة السعودية الأولى (1744–1818) إلى محرك مؤطر للطموحات والمشروعات السياسية (زرنيز، 2018)، ولعبت الأيديولوجية الوهابية في إزالة الحواجز التي كانت تعوق بناء دولة قومية ذات سلطة مركزية موحدة، ونجحت مبادئ الوهابية في تأسيس حركة الإخوان الوهابيين التي شكلت ما يشبه المؤسسة السياسية والعسكرية الجاذبة للولاءات والهوية الجديدة (الحمد، 1986).

وفي إطار سعي المملكة لتوظيف القوة الناعمة الدينية للحفاظ على موقعها الإقليمي؛ لمواجهة الخطر الشيوعي، ومواجهة الفكر القومي العلماني الذي كانت تتبناه مصر –منافسها الإقليمي في الستينيات– عملت السعودية على تصدير الفكر الوهابي للمنطقة من خلال الشروع بعدة خطوات (Mandaville, Hamid,2018):

1- تعزيز التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين من خلال الاستفادة من كفاءة أفرادها وخبراتهم الذين كانوا يتواجدون في المملكة في تطوير مناهج التربية والتعليم والجامعات، والمناهج الشرعية، فضلاً عن دورهم في تطوير المؤسسة القضائية.

2- تأسيس مؤسسات مثلت أدوات تصدير الدعوة الدينية مثل: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ورابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكان الإخوان المسلمون جزءًا أساسياً في هيكلية هذه المؤسسات وبنيتها.
3- المساهمة في تقديم منح دراسية ومالية للطلاب العرب والمسلمين، وبالتحديد لكوادر جماعة الإخوان المسلمين الذين جاؤوا من مصر بعد الضربة التي تلقتها الجماعة من جمال عبد الناصر في الستينيات.

ويكتسب المحدد الديني أهمية قصوى للمملكة العربية السعودية التي يمنحها شرعية سياسية حينما تريد تفسير سلوكها الخارجي إن احتاجت، مستفيدة بالطبع من مقوم أساسي منحها الأفضلية وحق تمثيل السياسة الإسلامية في الوطن العربي، وتمثل هذا المقوم بوجود أقدس مدينتين في الإسلام هما: مكة المكرمة التي يتجه إليها جميع المسلمين في صلاتهم في أي مكان من العالم، والمدينة المنورة مدينة رسول الله عليه السلام، حيث يمثل وجود الحرمين مصدراً من مصادر قوة المملكة ما جعلها توصف بأنها القائد للمجتمعات الإسلامية وحامية حمى الإسلام والعروبة (الخارجية، 1999)، ونظراً لأن هذه المقدسات تمثل رمزية كبيرة لدى المسلمين والعرب فإن المملكة تشعر بأن عليها التزامات ومسؤوليات خاصة؛ ليس تجاه هاتين المدينتين المقدستين فحسب، بل تجاه الأماكن المقدسة الأخرى، إضافة إلى مسؤوليتها نحو الإسلام عقيدة وشريعة (سعود، 2000).

6.3.2. المحدد العسكري:

منذ حرب الخليج الأولى حرصت المملكة العربية السعودية على الاهتمام بتطوير منظومتها العسكرية الدفاعية؛ فركزت على تطوير السلاح الجوي والبحري؛ نتيجة محدودية عدد السكان الذي يعيق بناء قوة عسكرية برية قوية تعتمد العنصر البشري، كما سارعت إلى جانب الدول الخليجية إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام (1981)، وإن لم يكن للمجلس اختصاصات أمنية، إلا أن الهاجس الأمني المدفوع أمريكيا جراء نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية كان واضحاً في تصريحات القادة الخليجيين؛ مما أسس لتكوين استراتيجية دفاعية جماعية بإنشاء قوات درع الجزيرة بمبادرة سعودية تطمح لتكوين بداية نواة جيش خليجي موحد (المطيري، 2008).

لدى السعودية وحدها جيش يصل عدده بـــ (223.500) جندي فعلي موزع على (75) ألفاً من القوات الحيوية و(100) ألف من الحرس الوطني وحرب الحدود، مع تسليح يفوق قدراتها على الاستيعاب حسب ما جاء في إحصاءات المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية (حطيط، 2008).

4.2 المحددات الخارجية

يعتبر النسق الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى يتسم باستقطاب النظام الدولي ويقوم على أساس التكتلات والمحاور، وبالتالي يدفع ذلك واضعي السياسة في الدول إلى الدخول في التحالفات السياسة والعسكرية لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع التوجهات والسياسات العامة، كما أن التكتلات تساعد الدول الكبرى على تنفيذ سياساتها الخارجية (عبد القادر، 2006)، وهناك العديد من المحددات الخارجية التي تساهم في بلورة توجهات السعودية وهي على النحو التالي:

1.4.2. المحدد الإسلامي:

من المعروف أن نشأة المملكة السعودية كمشروع سياسي ارتبط بحركة دينية تعارف على تسميتها الحركة الوهابية، ومن هنا فإن الإسلام –بما يعنيه من رموز سلوكية وفكرية وقيميه– يمثل بالنسبة للمملكة قيمة كبرى، إذ ينظر إليه باعتباره المحتوى الفلسفى والفكرى الذى يحدد آليات وديناميات العملية السياسية السعودية، ومن هذا المنطلق فهو محدد للحياة الخاصة والعامة على السواء، كما أنه يمثل أساس شرعية حكم الأسرة السعودية ولعل ذلك يفسر الأفكار الدينية التى تؤكد عليها السعودية فى تحركاتها داخليا وخارجيا (أبو طالب، 1987).

ويمثل الإسلام أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية، نظراً لأن المملكة تضم المقدسات الإسلامية، وتشعر بناء على ذلك بأنها القائد الملهم للعالم الإسلامي، وهذا فرض عليها ضرورة العمل الدؤوب لحشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي، وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه استناداً إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة (الشمري، 2015).

وبما أن المملكة مركز إشعاع روحي؛ كونها مهبط الوحي ومنبع الدين الإسلامي الحنيف، وإليها يتوجه العالم الإسلامي في صلاته وحجه؛ لوجود قبلة المسلمين "الكعبة المشرفة" ولأداء الركن الخامس من أركان الإسلام فهذا جعلها على اتصال دائم مع العالم العربي والإسلامي (بندقجي، 1981)، وجعلها تحظى بشرعية دينية وسياسية لدى شعوب العالم الإسلامي وحكوماته (دحلان، 1984)، وبالتالي لا يمكن للعالم الإسلامي إلا أن يكون عمقاً استراتيجياً لدعم هذه السياسة (القباع، 1986).

ولذلك ارتكز تصور المملكة لهذه الرسالة حول الدور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها: مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية من خلال المساهمة في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية (أحمد،2014).

ويعد تحقيق التضامن الإسلامي ودعم الجهود العربية أحد ركائز السياسة الخارجية السعودية والذي أرساها الملك عبد العزيز منذ نشأة الدولة السعودية (القابصي، 1984)، ولتحقيق هذا التضامن سعت المملكة بالتنسيق مع الدول العربية لإقامة مؤسسات إسلامية حكومية وغير حكومية مثل: رابطة العالم الإسلامي عام 1962، ومنظمة المؤتمر الإسلامي عام 1969م، ومقرهما في السعودية (الباتع، 2017)، توازياً مع بروز دورها الفاعل من خلال وجودها كعضو مؤسس في جامعة الدول العربية (اليحيى، 2009)، وضاعفت السعودية من تأكيدها على شرعيتها الإسلامية وذلك بزيادة تحالفها مع الحركات الإسلامية في الخارج، ودعم المقاومة الأفغانية الإسلامية ضد الغزو السوفييتي وكذلك بالسماح للجماعات الإسلامية في الداخل بالانتشار في المجالات التعليمية والدعوية والاجتماعية فيما يعرف بظاهرة الصحوة الإسلامية ولعل أهم إشارات هذا التحول هو تغيير المسمى الملكي إلى خادم الحرمين الشريفين عوضًا عن جلالة الملك (العامر، 2016).

ويرى الباحث أن حرص نخبة السعودية على إظهار الطابع الإسلامى لسياستها الخارجية لا يعنى بالضرورة أنها سياسة إسلامية خالصة أو أنها تخدم أهدافا إسلامية وحسب، وذلك أن علاقات المملكة الدولية تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية مثلما تخضع له كافة علاقات الدول الأخرى، وبالتالي حرص النظام السعودي على إظهار الطابع الإسلامي لإضفاء الشرعية السياسية له لاسيما في ظل تنافسه الأيديولوجي والسياسي مع قوى مثل مصر وإيران.

وعلى هذا الأساس يختلف توظيف النخبة السعودية لشعاراتها الإسلامية فى علاقاتها الدولية من فترة زمنية إلى أخرى فهناك مراحل تاريخية كان للبعد لإسلامى فضل السبق فى السياسة السعودية، وفى مراحل أخرى تقلص هذا الاستخدام إلى أقل دراجاته، وحيث برزت أكثر الاعتبارات الواقعية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكما أتاح الإسلام للسعودية أسبابا كثيرة للتفوق والتمايز بين مجموعة الدول الإسلامية، إلا أنه صار أحد أسباب القلق المكثف على مصير الأسرة السعودية والنظام السعودى بأكمله، وتأتى الثورة الإيرانية، الأكثر قربا جغرافيا للسعودية لتجعل من الالتزام السعودى بالحفاظ على نقاء الإسلام وتطبيق شريعته أمرًا مكلفًا من الناحية السياسية هذا من ناحية،

ومن ناحية أخرى فإن بروز إيران كدولة أخرى تعلن بالتزامها بالشريعة الإسلامية فى تسيير أمورها داخليا وخارجيا يضفى على التنافس التقليدى بينهما أبعادًا أخرى أكثر أهمية وتأثيرًا (أبو طالب 1987).

ويرى الباحث أن توظيف السعودية للشعارات الإسلامية جاء بهدف؛ إضفاء نوع من الشرعية على السلوك الخارجي للدولة والنظام السياسي، وحتى وإن تبنت المملكة شعارات إسلامية لتسويغ خطواتها فإن الأحداث التي رافقت أحداث سبتمبر 2001م وأحداث الحراك العربي 2011م كشفت عن سلوك سعودي خارجي مغاير عما كانت تتبناه وتصور بها المملكة نفسها، لذلك جاءت مواقف السعودية من الحراك العربي حاسمة لتعكس رغبتها في مواجهة تداعيات هذا الحراك الذي رأت فيه بأنه إشاعة للفوضى الهدامة وتهديدُ لأمنها القومي، لذلك اتخذت موقفًا منحازًا لثورة 30 من يونيو في مصر، فيما أرسلت قوات سعودية إلى البحرين للحفاظ على نظام الحكم هناك، وهكذا فعلت في اليمن لدعم شرعة الرئيس عبد ربه هادي منصور.

2.4.2. المحدد الأمريكي:

يحظى هذا المحدد بأهمية كبيرة للمملكة العربية السعودية التي عملت على إرساء التحالف السعودي–الأمريكي منذ أكثر من ستة عقود، ويقوم هذا التحالف على صيغة الأمن مقابل النفط التي جرى التوصل إليها خلال الاجتماع الشهير الذي جمع مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت على ظهر البارجة الأمريكية USS Quincy في البحر الأبيض المتوسط عام 1945، وبحسب هذا التفاهم، تعهدت واشنطن ضمان أمن السعودية في مواجهة أي أخطار داخلية أو خارجية مقابل التزام الرياض تأمين إمدادات نفط رخيصة للولايات المتحدة الأمريكية (Acharya, 2002).

وشكلت هذه الصيغة أحد أهم أضلع "الثالوث المقدس" الذي حكم سياسة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط طوال سنوات الحرب الباردة، وتشمل: تأمين إمدادات نفط رخيصة للاقتصاد الأمريكي والعالمي، ومنع التغلغل الشيوعي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وحماية أمن إسرائيل (Hudson,1996)، وكانت السياسة السعودية منسجمةً مع ضلعي الثالوث الأولين؛ تأمين النفط ومواجهة الشيوعية، لكنّ الضلع الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية هدّد صيغة التفاهم القائمة في أكثر من مناسبة، فقد اضطر الموقف الأمريكي من الصراع العربي–الإسرائيلي الرياض إلى تعليق صيغة النفط في مقابل الأمن في مناسبتين على الأقل، أولهما عندما فرضت حظراً نفطياً جزئياً على الغرب عقب العدوان الإسرائيلي عام 1967، وثانيهما عندما فرضت حظراً آخر أوسع نطاقاً خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 (Cooper, 2012)

وازدادت قوة هذا التحالف في السنوات العشر الأخيرة من الحرب الباردة مع اتجاه الاتحاد السوفيتي، مستمدا شجاعته من هزيمة أمريكا في فيتنام، إلى غزو أفغانستان (Halliday,1983)، ولمواجهة الخطر الشيوعي المتزايد أدركت واشنطن أهمية صياغة تحالفات مع دول إسلامية محافظة في الشرق الأوسط كانت السعودية على رأسها؛ فقد كان الإسلاميون في عداء مع أفكار الإلحاد فيما كانت الأنظمة المحافظة تعد التيارات اليسارية الحليفة لموسكو تهديداً خطيراً لوجودها واستمرارها (Gerges,1999).

ومنذ مطلع السبعينيات، ومع تنامى مشاعر العداء في الداخل الأمريكي للتدخلات العسكرية المباشرة للحرب في فيتنام، اتجهت واشنطن نحو تعزيز قوة حلفائها الإقليميين، وأصبحت الرياض اعتباراً من عام 1971 الركن الرئيس الآخر في استراتيجية واشنطن في منطقة الخليج إلى جانب إيران (Neff,1990)، وهنا اتبعت واشنطن نظرية الحزام الأخضر التي أشرف على بلورتها مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي زبيغنيو بريجينسكي، وتقوم النظرية على فكرة بناء تحالف مع دول إسلامية لمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى المياه الدافئة ومنابع النفط في الخليج، وعلى إثر ذلك قام بريجنسكي بزيارة معسكرات المجاهدين الأفغان في باكستان، وتوصل هناك لصيغة لهزيمة موسكو تقوم السعودية بموجبها بتقديم المال (Rubin, 1997).

إلا أن الثورة الإسلامية في إيران زادت من أهمية السعودية في حسابات واشنطن الاستراتيجية وتحولها إلى ما عده الرئيس جيمي كارتر الحليف الأهم للولايات المتحدة الأمريكية (Spiegel, 1985)، ورغم المصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية إلا أن العلاقات مرت بمجموعة منعطفات أثرت على طبيعة العلاقة:

1- **أحداث سبتمبر 2001:** ساهمت هذه الأزمة في اهتزاز التحالف بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرضت السعودية لهجوم من قبل كتاب وصحفيين يمينيين بأنها تتحمل جزءاً من مسؤولية هذه الأحداث كون المهاجمين سعوديين، ولدعمها المالي للجماعات الإسلامية الأصولية مثل: القاعدة وجماعة الإخوان المسلمين، وحماس (Baer, May, 2004).
2- **الحراك العربي:** مثلت عمليات الحراك العربي التي انطلقت في نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 شرخاً في العلاقات بين الدولتين، حيث عدت الرياض أن هذا الحراك تهديدٌ يمسها، وعبرت عن انزعاجها من موقف إدارة الرئيس أوباما المؤيد للتغيير في القاهرة عند إزاحة الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن الحكم في شباط/فبراير 2011، ولم تتحمس الرياض للثورة المصرية التي أطاحت بحليف وثيق لها ولواشنطن معاً (المنشاوي، 2019).
3- **الاتفاق النووي بين إيران وأمريكا:** شكل الكشف عن مفاوضات سرية أمريكية-إيرانية بدأت

منذ وصول أوباما إلى السلطة مطلع عام 2009، وتكثيفها منذ أواخر 2011، صدمة لحلفاء واشنطن في الخليج، وبخاصة السعودية، وذلك على الرغم من بدء الحديث عن تقارب أميركي–إيراني منذ انتخاب حسن روحاني في حزيران/يونيو 2013. وأسفرت هذه المفاوضات عن الإعلان عن التوصل إلى اتفاق مرحلي في جنيف في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني والتي استمرت نحو عشر سنوات (Carol E. Lee, 2013)

3.4.2. المحدد الخليجي:

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود والمحدد الخليجي يكتسب أولوية لا يقل أهمية عن الأولويات السابقة، وذلك لأسباب عدة أهمها؛ أواصر القربى، والارتباط التاريخي، والجوار الجغرافي المميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربي إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها (الإدريسي، 2018).

وسَعَت المملكة دائماً لتعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي من خلال تنسيق السياسات، وأهمها: الدفاعية والأمنية، في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة، وتؤثر عليها بأشكال عدة، ونتيجة للعديد من الأزمات التي مرت بها دول المجلس عملت السعودية على استراتيجية ترتيب البيت الخليجي، أدت في نهاية المطاف إلى إنشاء تكتل بين الدول واتفقت بحسب كنعان (2017) على ما يلي:

1- تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام 1981م؛ ليكون الإطار المؤسس لتحقيق التعاون ورغبات دول المجلس.
2- إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في تشرين الأول 1981.
3- إنشاء قوات خليجية موحدة "درع الجزيرة" بداية عام 1985.

وترتكز السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في الدائرة الخليجية على 4 أسس (الراجحي، 1998):

1- تصفية الخلافات حول مشاكل الحدود.
2- التنسيق والتعاون والاقتصادي بما يحقق رفاهية المنطقة.
3- تنسيق السياسات الخارجية في مجال النفط.
4- إيجاد صيغ مقبولة لاتفاقيات أمنية تخدم استقرار الأنظمة السياسية لدول الخليج واستقرار شعوبها.

إن هذه الأسس التي ارتكزت عليها سياسة المملكة الخارجية تجاه منطقة الخليج كانت حافزاً للعمل بجدية أكبر لقيادة دول الخليج لزيادة التعاون والتنسيق فيما بينهما في كافة المجالات التي تهم مصالح دول الخليج، وتُوجت تلك الجهود السعودية المتواصلة بقيام مجلس التعاون الخليجي، حيث لم تتوقف المملكة عن دعمه على كافة المستويات وتعزيز التعاون الأمني والدفاعي وتعزيز مسألة الأمن وصيانة استقرار المنطقة.

4.4.2. المحدد العربي:

منذ تأسيسها أدركت السعودية أهمية العمل العربي المشترك؛ لتعزيز التضامن العربي، لمواجهة الأخطار التي تهدد المنطقة، لذلك سعت مع ست دول عربية مستقلة هي: مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، واليمن، لوضع آلية لتنظيم العلاقات العربية، فكان إنشاء جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها في مارس 1945؛ كإطار جامع للعرب، وعملت في هذا الإطار على حل العديد من الخلافات العربية الداخلية والإقليمية (العنزي،2017).

ومنذ ذلك الوقت ارتكزت السياسة الخارجية السعودية في دائرتها العربية على مبادئ وأسس ثابتة (إسماعيل، 2010):

1- الالتزام بحتمية الترابط بين العروبة والإسلام؛ فالمملكة تتمتع بكونها مهد الإسلام ومنبع العروبة منذ عهد الملك عبد العزيز.
2- الحفاظ على التضامن العربي عبر العمل على توحيد الصف العربي، وتسخير الإمكانات والموارد التي تمتلكها البلدان العربية لتحقيق المصالح العربية المشتركة.
3- الالتزام بمبدأ الإخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساندة بكافة أشكالها.
4- الواقعية والمتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المضرة لأمن واستقرار العالم العربي، والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

تاريخيًا اتسمت السياسة الخارجية السعودية بالنزوع إلى الدبلوماسية الهادئة والتدرج في اتخاذ المواقف والقرارات لاسيما حينما يتعلق بالأمر بالقضايا العربية والإسلامية، وربما كانت هذه السمة من أبرز صفاتها التاريخية، الأمر الذي عده باحثون من أهم خصائص القيادة السعودية، وكان العامل الأيديولوجي الحاسم والأساس في تمكين المملكة من القيام بجهودها السياسية المهمة في هذا الإطار، رغم صعوبة الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها (الصند، 1979).

غير أن ثمة تغير في السلوك الخارجي للمملكة ارتبط باتخاذ سلسلة من المواقف بدت وكأنها بعيدة عن تحالفاتها التقليدية التي رسمت سياستها الخارجية لعقود سابقة، بسبب؛ انتقال السياسة الخارجية السعودية من ميدان طرح المبادرات لمعالجة المشكلات بالهدوء والاتزان إلى ميدان الدخول في الصراعات العربية لتسوية المشكلات والأخطار المحيطة بها، تحت مبررات الحفاظ على أمنها القومي.

ومع تنامى التحديات التي أفرزتها تداعيات الحراك العربي عام 2011م، فإن المملكة العربية السعودية تبنت استراتيجية خارجية قائمة على بعدين أساسيين؛ البعد الأول: وهو ما يمكن تسميته "السيطرة على الضرر"، وهو ما تبنته في اليمن والبحرين وربما سوريا. أما البعد الثاني: فيرتبط "بمحاولة ملء الفراغ الاستراتيجي"، الذي خلَّفه غياب دول محورية مثل مصر وسوريا والعراق؛ وهو ما أطلق عليه بعض المفكرين "لحظة الخليج العربي"، في دلالة لانتقال مراكز النفوذ من الحواضر العربية إلى منطقة الخليج العربي (أحمد 2014).

5.4.2. المحدد الإيراني:

يكتسب هذا المحدد أهمية في تشكيل العلاقات الإيرانية السعودية الخليجية بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان الكبيرتان، حيث تقع المملكة وإيران في الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا، ويفصل بينهما الخليج العربي ذو الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبها قديماً حين كان طريقاً للتجارة بين الشرق والغرب (الطحاوي، 1981).

واكتسبت إيران بعد قيام الثورة الإسلامية في شباط 1979م حضوراً ومكانة في منطقة الشرق الأوسط، جعلها تدخل على خط المنافسة مع جارتها السعودية، ومنذ ذلك التحول الجيوسياسي شهدت العلاقات السعودية الإيرانية؛ بحكم التنافس الأيديولوجي والسياسي والرغبة في النفوذ والهيمنة، توترات في حين وتفاهمات في حين آخر، ويمكن رصد ملامح العلاقة على النحو التالي:

1- **1964-1975:** في هذه الفترة تأثرت العلاقات بين الدولتين بالأحداث الإقليمية والمتغيرات الدولية أهمها؛ حرب العرب وإسرائيل 1967، وحرق المسجد الأقصى 1969، واستعداد بريطانيا للانسحاب من منطقة الخليج العربي 1968، كما اتسمت العلاقات بالتوتر؛ بسبب النزاعات الإقليمية والحدود غير المرسومة والتي أزيلت بتوقيع معاهدة تحديد الرصيف القاري بين البلدين عام 1968 (الأحمري، 2015).

2- **1975-1979:** ارتبطت العلاقات السعودية الإيرانية في عقد السبعينيات بنظرية الرئيس الأمريكي نكسون، والتي تقوم على سياسة دعم العمودين المتوازيين، حيث وبموجب هذه النظرية بدأت مرحلة التعاون بين البلدين للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة (العبيدي، 2005). غير أن العلاقات بدأت بالتوتر في نهايات السبعينيات بسبب دعم السعودية للشاه (عبيد، 2002).

3- **1979-1989:** يعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 انقلاباً في مفهوم العلاقات السعودية الإيرانية التي تحولت من تحالف مع الشاه إلى الصدام مع مرشد الثورة الإيرانية الإمام الخميني، (حمدان، 2007)، ورأت الرياض أن إيران تشكل خطراً على المنطقة (الركن ، 1993)، وبعد انهيار نظام الشاه فقدت السعودية حليفها الإقليمي؛ فوجدت حليفاً إقليماً آخر وكان العراق (سلامة، 1980)، وتحت مبرر مواجهة التوسع الفارسي، وبتشجيع من السعودية دخلت إيران والعراق في سبتمبر 1980 في أزمة، ما أدى لدخول العلاقات مرحلة العداوة والخصومة السياسية (السباعي، 2005).

وعلى إثر هذا التطور ذهبت دول الخليج الخمس؛ السعودية، الإمارات، عُمان، قطر، البحرين، بالإضافة إلى مصر لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، (النيرب، 2016) حيث وقعت الدول الخليجية الست هذا الاتفاق في 4 شباط 1981. غير أن العلاقات الإيرانية السعودية تدهورت عقب المصادمات العنيفة التي وقعت بين السلطات السعودية والحجاج الإيرانيين أثناء موسم الحج، ورغم المحاولات المتكررة لتسوية الخلافات بينهما إلا أنها باءت بالفشل (السويدي، 1996)، ويمكن القول إن هذا الحدث مثل نقطة التحول الكبرى في العلاقات فيما بعد (العنزي، 2017).

4- **1991-1999:** شهدت العلاقات السعودية الإيرانية في هذه المرحلة تطوراً؛ بسبب ظهور تيار في إيران يدعو للانفتاح على المجتمع الدولي ودول الخليج، وإزالة مبدأ تصدير الثورة، ومثّل هذا التيار كلًا من: الرئيس الإيراني رافسنجاني الذي كان له دور في استئناف العلاقة التي قطعت في 1988، والرئيس محمد خاتمي لاحقاً (العامري، 2010)، وأثمر هذا التقارب على توقيع اتفاقية أمنية بين إيران والسعودية بطهران في 17 نيسان/إبريل 2001 (رؤوف، 2019). ولعبت أيضاً الأحداثُ التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية في هذه الفترة مثل؛ دخول القوات العراقية إلى الكويت، وانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقطب واحد في العالم دوراً في دفع القيادة الإيرانية للعب دور فاعل، ولأول مرة تجري اتصالات رفيعة المستوى على مستوى زعماء البلدين (الكواز، 2007).

5- **2000:** في هذه المرحلة اندفعت العلاقات الإيرانية السعودية دفعة قوية، بسبب أحداث سبتمبر 2001، وتدهور العلاقات الأمريكية السعودية على إثرها؛ والتي كانت أسباباً مباشرة للتقارب السعودي الإيراني (مخلد، 2008).

واتساقًا مع ما سبق تختلف السياسة السعودية والإيرانية حول قضيتين جوهريتين رئيسيتين وهما:

1- **تصدير الثورة:** ترى السعودية أن إيران لها مطامع للسيطرة على المنطقة العربية والخليج بذرائع دينية استناداً على مبدأ "تصدير الثورة" كأحد تجليات الثورة الإيرانية 1979، ويهدف هذا المبدأ لجعل إيران المحور الديني والفاعل السياسي في المنطقة (باقي، 2019).
2- **زعامة العالم الإسلامي:** يبرز التنافس بين القوتين الإقليميتين على قيادة ملفات المنطقة، حيث تعارض الرياض التمكين الشيعي في المنطقة من منطلق أنها تعد نفسها القائد الملهم للعالم الإسلامي (Behzad, 2018) كما أنهما خصمان عرقيان (عرب مقابل فرس)، وطائفيان (سنة مقابل شيعة)، وقوتان جيوسياسيتان تتنافسان على السلطة والنفوذ في كل أنحاء الخليج وبلاد الشام والأراضي الفلسطينية والعراق، وكذلك داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، بالإضافة لذلك يتبنى كل منهما أشكالًا مختلفة كليًا في الحكم ويقدمان رؤيتين متباينتين لنظام الشرق أوسطي، ويختلفان بصورة أكثر حدة حول مسألة الوجود الأمريكي في المنطقة (ويري، وسجادبور، 2014).

5.2 خلاصة

يتطلب صنع السياسة الخارجية المعرفة الدقيقة والواعية بمختلف المحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وإن أول ما يواجه دوائر صناعة القرار هو مدى إدراكها السليم للموقف الذي تنوي اتخاذه، ولعب المحدد الجغرافي دورًا كبيرًا في السياسة الخارجية السعودية، إذ فرضت مساحتها الشاسعة ومترامية الأطراف ضرورات تأمين حدودها من خلال إبرام اتفاقيات مع الدول المجاورة، ونسج تحالفات مع القوى العظمى.

كما أثر المحدد الديمغرافي على سياسة المملكة الخارجية؛ فالعامل البشري يؤثر في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرًا مهمًا لبناء الدولة وقوتها في مختلف الصعد والمجالات، كما أن وجود أقلية شيعية في المناطق الشرقية من السعودية يؤثر في السياسة الخارجية. ومن أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار؛ لأن غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية، ولذا الملك يمثل أهم مؤثر في صنع القرار السعودي.

ويساهم محدد الشرعية الدينية في منح السعودية الثقل والمكانة والهيبة؛ لأنها تحتوي على أهم المقدسات الإسلامية، كما أعطى امتلاك المملكة للموارد والنفط ميزة كبيرة؛ فشجع الهجرة من الدول الإسلامية والعربية إليها، كما فرض المحدد الإسلامي على المملكة العمل على تكريس قدراتها المالية لخدمة القضايا العربية والإسلامية عبر تقديم الهبات والقروض والمنح والمساهمة في تعمير وبناء المساجد والجامعات.

ويحتل المحدد الأمريكي مكانة كبيرة بالنسبة للمملكة العربية السعودية؛ نظرًا لحاجتها الأمنية الملحة والمنفعة المتبادلة بين القوتين، حيث يرتكز هذا المحدد على صيغة الأمن مقابل النفط، ويحظى المحدد الخليجي باهتمام كبير؛ لأهميته في تنسيق السياسات المشتركة؛ لمواجهة المهددات والتحديات من خلال مجلس التعاون الخليجي، كما سعت السعودية من خلال المحدد العربي على تنسيق السياسات، واتخاذ القرارات المشتركة مع الدول العربية والإسلامية ضمن جامعة الدول العربية.

ويكتسب المحدد الإيراني أهمية كبيرة؛ لأن المملكة تنظر إلى إيران على أنها منافس إقليمي لها، وفي نفس الوقت خطر يتهدد مصالحها وأمنها على اعتبار أن إيران تؤمن بمبدأ تصدير الثورة للدول المحيطة بها.

الفصل الثالث

الاتصالات السياسية بين السعودية وحماس

1.3 تمهيد:

تفاعلت السياسة الخارجية السعودية مع أحداث مهمة كان لها انعكاسات إقليمية، الحدث الأول: اندلاع انتفاضة الحجارة في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1987م وما رافقها من دور فاعل ونشط لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي رفعت شعارات إسلامية تدعو لمواجهة "إسرائيل" واقتلاعها من المسجد الأقصى، إذ حظيت هذه الشعارات بصدى كبير لدى المزاج الشعبي العربي، والحدث الثاني: اندلاع أزمة العراق والكويت عام 1990م وما رافقها من تباينات في المواقف العربية الرسمية والشعبية والفلسطينية أيضًا، والحدث الثالث: أحداث أيلول/سبتمبر عام 2001م وما أعقبها من تحولات في البيئة وسياسات الدول العربية وفي القلب منها المملكة العربية السعودية.

يتناول الفصل السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس بعد نشأتها عام 1987م، والسياسات والضوابط والقيود التي حكمت تحركها وتفاعلها مع حماس، التي أثبتت حضورًا كبيرًا في العواصم والشوارع العربية وفي المعادلة السياسية أيضًا، ويستعرض الفصل سياسة المملكة الخارجية تجاه الحركة بعد موقفها الإيجابي الرافض لاحتلال العراق لدولة الكويت عام 1990م، الذي جاء بخلاف موقف منظمة التحرير المؤيد له.

ويناقش الفصل السياسة الخارجية السعودية تجاه حماس بعد الهجمات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 من أيلول/سبتمبر 2001، وما أعقبها من تعرض الرياض لانتقادات غربية وأمريكية وإسرائيلية، ويسلط الفصل الضوء على أهم السياسات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ضد حماس؛ لتجنب الضغوطات الأمريكية والدولية عليها، لاسيما بعد تصويرها بأنها الساحة التي توفر الملاذ والدعم للحركات الجهادية في الشرق الأوسط مثل: حماس، طالبان، القاعدة. ويتطرق الفصل أيضًا إلى السياسات والجهود التي اتخذتها المملكة بهدف؛ تحسين صورتها الذهنية على الصعيد الخارجي، لاسيما بعد تضررها في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001م، وفي مقدمة هذه السياسات طرح المبادرة العربية للسلام عام 2002م الخاصة بتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2.3 مقدمة

بدأ نشاط تنظيم الإخوان المسلمين في السعودية في فترة حكم الملك فيصل بن عبد العزيز ملك السعودية في الفترة بين 1964–1975م، في إطار سعي المملكة لمواجهة المد الناصري الثوري، خصوصًا وأن الزعيم المصري عبد الناصر ناصب الملكيات العربية العداء وكان يصمها بالرجعية؛ فتبنّتْ السعودية فكرة استقطاب ودعم الإخوان المسلمين الذين كانوا يتعرضون لملاحقة النظام المصري (العتيبي، 2011).

وفي إطار استراتيجية المملكة؛ لمواجهة مشاريع التيارات اليسارية والتقدمية والليبرالية والقومية التي كانت تعيش مع السعودية أزمة صراع وتنافس إقليمي وأيديولوجي رأت المملكة أهمية توظيف الانفتاح على الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية بسبب؛ انتشارها الواسع بالمجتمعات العربية (الرشيد، مقابلة خاصة، 2020).

وبهزيمة يونيو/حزيران 1967م انهار المشروع التحديثي المدني في مصر، وعلا شأن النموذج الديني السعودي، ومن ثم دخلت المنطقة العربية إلى ما يعرف بالحقبة السعودية، حيث أصبحت السعودية مركز الثقل في أحداث المنطقة وتقرير مستقبلها، وعلا المد الديني وانتشرت تيارات الإسلام السياسي في المنطقة العربية خاصة بعد حرب أكتوبر 1973م (أبو الإسعاد، 2007).

3.3 دور المتغيرات المحلية والإقليمية في تعزيز العلاقات

جراء إقصاء النظام المصري للإخوان المسلمين وتوجيه ضربات متتالية له في 1954م هاجر المئات إلى دول الخليج وبالتحديد السعودية لسببين: طبيعة النظام السياسي الذي يتبنى الفكرة الإسلامية ويرفض الفكرة القومية، ثانيًا المجتمع المتدين بفطرته وثقافته الدينية. وهذا الحضور الإخواني كان في مجمله على شكل انتدابات تعليمية استقطبت العديد من كوادر الإخوان وقيادتها لسد فراغ الحاجة التعليمية في وقت كان المجتمع السعودي يعيش طفرة مالية ونقصًا في الموارد البشرية المؤهلة في قطاع التعليم العام والجامعات (الديني، 2011)؛ فكان الإخوان المسلمون أصحاب كفاءات علمية وحملة شهادات عليا وساهموا بتطوير المناهج الدراسية والمؤسسات التعليمية والقضائية في المملكة (بن سعيد، 2020).

ومع الوقت عززت جماعة الإخوان حضورها في المملكة العربية السعودية، وبالطبع كان الإخوان المسلمون الفلسطينيون –الذين هاجروا إلى السعودية ودول الخليج بعد احتلال فلسطين عام

1948م- جزءًا من المشهد، إلا أنه وفي ضوء الحاجة لربط الإخوان في قطاع غزة مع المغتربين في البلاد العربية قررت الجماعة الترتيب لاجتماع سري في منطقة خانيونس جنوب قطاع غزة في صيف عام 1963م، حضره 15 مندوبًا من الجماعة، حيث تقرر بعد هذا الاجتماع إنشاء تنظيم الإخوان المسلمين في البلاد العربية (صالح، مقابلة خاصة، 2020).

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1983م عقد الإخوان المسلمون في عمان مؤتمرًا داخليًا لفلسطين، كان من أبرز قراراته إنشاء جهاز خاص يتولى تأمين متطلبات الإعداد والاستعداد للعمل المقاوم في فلسطين. وبعد فترة تم إنشاء "قسم فلسطين" سنة 1985م والذي عرف لاحقًا باسم جهاز فلسطين؛ كامتداد لتنظيم بلاد الشام الذي أنشأته الجماعة في عام 1978م، ليضم جميع تنظيمات الإخوان في الخليج، والأردن، وقطاع غزة. واختار هذا التنظيم رجل الأعمال الفلسطيني د. خيري الأغا ليتولى مسؤولية قيادة هذا الجهاز (صالح، 2019).

وبدرجة أساسية تركزت وظيفة الأغا على مهمتين أساسيتين: الأولى التنسيق بين الأطر التنظيمية في فلسطين ودول الخليج وجمع الأموال، والثانية التخطيط لإطلاق العمل المقاوم في فلسطين إلى أن جاء القرار بإطلاق حركة حماس في كانون الأول/ديسمبر عام 1987م تزامنًا مع اندلاع شرارة انتفاضة الحجارة، إذ أصبح الأغا أول رئيس للحركة ويدير شؤونها من موقع سكنه في جدة غرب السعودية، وبالتالي يمكن اعتبار السعودية المحطة الأهم في تأسيس حماس (العربي، 2019)، وشكلت انتفاضة الحجارة 1987م، والغزو العراقي للكويت 1990م، تحولان مهمان في البيئة العربية والفلسطينية والإقليمية، أسهما بشكل مباشر في جعل حماس تحظى باهتمام كبير لدى المملكة العربية السعودية:

1.3.3. انتفاضة الحجارة 1987م:

منذ اليوم الأول لانطلاق انتفاضة الحجارة عام 1987م، انشغلت المملكة العربية السعودية بالاهتمام بتطورات هذه الانتفاضة وأولتها اهتمامًا كبيرًا على جميع الأصعدة، وعملت المملكة على تكريس قدراتها ومواردها وأدواتها دعمًا للانتفاضة، ومنحت الثورة الفلسطينية أموالًا طائلة، وفتحت مجالها العام لجمع التبرعات لصالح دعم الشعب الفلسطيني، كما وظفت أدواتها الدبلوماسية في المحافل الدولية لحشد قرارات لصالح فلسطين في الأمم المتحدة، كما وظفت أدواتها الإعلامية والدعائية في تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني وجرائم الاحتلال الإسرائيلي ضده.

وبالرغم من أن الإسناد المالي للشعب الفلسطيني كان يتم عبر منظمة التحرير الفلسطينية كجهة تمثيل فلسطينية رسمية معتمدة لدى المملكة، إلا أن صعود حركة حماس في انتفاضة الحجارة وحضورها الشعبي وتبنيها لخطاب إسلامي ساهم بتثبيت الحركة في المشهد الوطني الفلسطيني وفي المعادلة الإقليمية، كحركة مقاومة فلسطينية رائدة ذات جماهيرية واسعة، وبما أن الحركة إسلامية وأطروحاتها في الصراع مع إسرائيل إسلامية وتلتقي أيديولوجيا مع المملكة، فإن هذا العامل أكسبها قبولًا عند المستويات الشعبية والرسمية في السعودية التي أصبحت في ذلك الوقت من أهم البلاد الداعمة للحركة (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020)، ونتيجة لحضورها في الانتفاضة بدأت أولى الاتصالات السياسية بين حماس والسعودية في 1988م تأخذ تطورًا تدريجيًا، إذ دشن اللقاء الأول بين رئيس الاستخبارات السعودي تركي الفيصل، والقيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق في مدينة جدة عام 1988م، بناء على طلب من السعودية بداية تأسيس العلاقة، وناقش هذا الاجتماع أسس العلاقة وآليات تقديم الدعم المالي وتطورات الانتفاضة (أبو شنب، 2015).

ومنذ ذلك الوقت أصبحت السعودية بما تحظى به من موقع سياسي ورمزي كبير، وموقع استراتيجي مهم بمثابة أحد أهم الساحات التي ركزت عليه استراتيجية وسياسة حركة حماس؛ فالمجال العام في السعودية أصبح أحد روافد الدعم الأساسية لحركة حماس (الحروب، مقابلة خاصة، 2020)، وبالتالي أصبحت بلاد الحرمين المصدر الأول لميزانية الحركة حتى وقت قريب (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020)، وساهمت الأموال التي كانت حماس تجمعها من الشعب السعودي، والجاليات الفلسطينية المنتشرة هناك، ورجال الأعمال، والأثرياء، والأمراء السعوديين وخاصة خلال مواسم الحج والعمرة في تطوير المؤسسات الإغاثية والتعليمية التي أنشأتها جماعة الإخوان المسلمين في الثمانينات في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل: الجامعة الإسلامية، والمجمع الإسلامي، والجمعية الإسلامية؛ ليكون لهذه المؤسسات دور ريادي كبير في انتفاضة الحجارة، ويشار هنا إلى الدور الذي بذله خيري الأغا في إرفاد هذه المؤسسات بالتمويل اللازم لمشاريع التطوير واستقدام المنح؛ نتيجة علاقاته الشخصية مع رجال الأعمال في السعودية، وارتباطه بمؤسسات صناعة القرار في جماعة الإخوان المسلمين والمسؤولين في المملكة (يوسف، مقابلة خاصة، 2020).

ووفرت البيئة في السعودية الظروف المناسبة لحماس نتيجة خمسة عوامل: الأول أن الحاضنة الشعبية بسبب الطبيعة المتدينة والمحافظة انسجمت مع تصورات حماس وشعاراتها الإسلامية التي رفعتها في بدايات الانتفاضة مثل الإسلام هو الحل، والثاني أن المؤسسة الدينية –وتتمثل بالعلماء والدعاة– تتبنى النهج الإسلامي، وترى في مقاومة الاحتلال واقتلاعه من المسجد الأقصى بصفته

أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى الرسول محمد ضرورة إسلامية واجبة، وتستدعي التأييد والدعم المادي والمعنوي، أما العامل الثالث فتتمثل بأن النظام السياسي يحمل ذات الأيديولوجيا التي تحملها حركة حماس، ويرى في نفسه أنه الراعي لشؤون المسلمين في المنطقة بعد انهيار الدولة العثمانية، والحامي للمقدسات الإسلامية، والعامل الرابع أن السعودية ترغب من وراء دعم حماس تعزيز نفوذها الإقليمي لاسيما ضد مصر وإيران، فيما يرتبط العامل الخامس بصلة حماس القوية والفاعلة بجماعة الإخوان المسلمين في الخليج العربي (عوض، مقابلة خاصة، 2020)، ولعل العوامل أعلاه شكلت منطلقات لمزيد من التفاعلية والتعاون بين المملكة العربية السعودية وحركة حماس وانعكست على انتفاضة الحجارة.

2.3.3. الغزو العراقي للكويت 1990م:

في 2 أغسطس عام 1990م طرأ متغير مهم في المنطقة العربية تمثل باحتلال العراق للكويت؛ فانقسم موقف العالم الإسلامي والعربي من هذه الأزمة بين تأييد الحق الشرعي بانسحاب العراق من الكويت وبين داعم لسياسات الرئيس العراقي صدام حسين، ومنذ وقوع الأزمة عارضت حماس صراحة الغزو العراقي للكويت، وشارك عضو قيادتها السياسية إبراهيم غوشة ضمن وفد الحركات الإسلامية الذي سعى بالوساطة بين الفرقاء في أزمة الخليج، سعياً منها لإنهاء الأزمة؛ لمنع التدخل الأجنبي في المنطقة من خلال زيارة السعودية ودول عربية أخرى مثل الكويت والعراق (عيد، 2013)، حيث التقى هذ الوفد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز في محاولة لتسوية الأزمة (صالح، 2015).

وبقدر ما سعت الحركة للاستفادة سياسيًا من رفض قرار الغزو العراقي للكويت والذي جاء امتدادا لموقف الإخوان المسلمين في مصر إلا أنها حاولت اتباع سياسة محايدة، لاسيما وأن الحركة وقعت بين مطرقة إرادة الرأي العام الفلسطيني المؤيد لصدام حسين، وسندان الاعتماد على الدعم الشعبي من أغلب الدول العربية النفطية ممثلة بدول الخليج وبالتحديد السعودية (أبو عطيوي، 2012).

وارتكازاً على هذا الموقف رأت اتجاهات عديدة أن موقف حماس المتوازن خلال أزمة الخليج وضعها على أول الطريق لرسم تحالفاتها السياسية، إذ أثبتت حماس أنها الأقدر والأفهم في قراءة الأحداث وتوقع النتائج من منافستها الداخلية والوطنية (منظمة التحرير)، واستطاعت حماس من خلال رد فعلها الأنيق على أزمة الخليج أن تحظى بمنافع مالية وسياسية من السعودية (الكيلاني، 1995).

إلا أن تطورات الأزمة واستعانة السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية وبدء الحديث عن استعداد أمريكي للهجوم العسكري على العراق دفع حركة حماس لرفض التدخل الأجنبي في المنطقة، معلنة أن أي هجوم على بغداد من شأنه أن يؤدي على الفور إلى هجوم على تل أبيب، ما أثر على موقفها الأول المعارض للغزو العراقي للكويت، وبالتالي أثر على علاقاتها الناشئة مع السعودية ودول الخليج، وأيضاً الحركات الإسلامية (ABU-AMR,1993). ويبدو أن السعودية كانت معنية بسياسة الانفتاح على حركة حماس في محاولة منها لكسب الرأي العام العربي، لاسيما وأن الحركة تحظى بقبول عربي وإسلامي واسع؛ بسبب جهادها وتضحياتها في فلسطين خلال الانتفاضة، وبالتالي أرادت السعودية استمالة الحركة لصالح مواقفها؛ بما يمنحها شرعية ويساعدها على الخروج من صورة الحرج الذي سببه استعانة السعودية بالقوات الأمريكية على اعتبار أن الاستعانة بالكفار مسألة حساسة بالنسبة للعرب والمسلمين (يوسف، مقابلة خاصة، 2020).

ونتيجة لموقف حماس الرافض بالوقوف مع طرف على حساب طرف آخر، انكفأت علاقات الرياض بحماس، ولتجنب تداعيات هذا الانكفاء حرصت حماس على إيجاد حلفاء جدد لها بعد أن ساءت علاقاتها بالحركات الإسلامية في السعودية ودول الخليج، وعلاقاتها بحكومات تلك الدول أيضاً، وانفصالها عن الحليف التقليدي مع الحركة الإسلامية في الأردن، فاتجهت حماس لخيار الاتصال بإيران، ومن هنا أخذت علاقات حماس وإيران تتطور في أواخر 1990 (غازي، 2020)، وتطورت بعد أن زار وفد من حماس إيران عام 1991م للمشاركة في مؤتمر دعم الانتفاضة، وساهمت محطة مرج الزهور في توسيع العلاقة مع إيران وحزب الله اللبناني نظرًا إلى اتساق رؤيتهما بوجوب تحرير فلسطين وعدم الاعتراف بإسرائيل والتعاون في مسار المقاومة المسلحة (الزيتونية، 2014).

لكن هذا الانكفاء لم يؤثر على العلاقة بين السعودية وحماس، حيث استمرت مباحثات المسؤولين السعوديين مع الحركة، وأعادت المملكة الاتصال بعد أزمة الخليج، إذ واصلت الرياض تقديم الأموال للحركة كسياسة لمعاقبة منظمة التحرير الفلسطينية، بسبب دعمها للعراق في حرب الخليج، ولاسترضاء الحركات الإسلامية التي تربطها علاقة وطيدة بحماس (Abu-Amr, 1994).

إلا أن التطور الذي طرأ على العلاقة هو طلب الرياض من حماس في إحدى الاجتماعات التي عقدت في أثناء أزمة الخليج الثانية وضمت رئيس الاستخبارات السعودي تركي الفيصل ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق والقيادي محمد نزال بأن تكون حماس البديل عن منظمة التحرير (أبو شنب، 2015). ورغم أن السعودية حسب ما ورد في هذا الاجتماع أبدت

استعدادًا لأن تدفع كامل التكاليف التي ستحتاجها الحركة؛ لتسيير عمل المنظمة إذا ما وافقت على الطلب السعودي، إلا أن الحركة رفضت العرض المقدم لها؛ باعتبار أن هذا العرض من شأنه أن يحدث نزاعًا داخلياً فلسطينيًا ستكون آثاره كارثية (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020).

أما السعودية فتراجعت عن هذا العرض في اجتماع آخر أجرته مع وفد حماس في عام 1992م، وجددت تأكيدها بأنها لا تبحث عن بديل جديد على الساحة الفلسطينية، وبررت هذا التراجع بموقف جامعة الدول العربية الرافض للموقف السعودي من إيجاد بديل فلسطيني عن منظمة التحرير؛ ولربما تراجعت الرياض عن عرضها؛ لأن القاهرة تعتبر المنظمة من اختصاصات النظام المصري الذي أنشأها، وهو الطرف العربي الوحيد المخول بأي قرار يتعلق بها (أبو شنب، 2015).

بيد أن التطور الملفت في هذا السياق هو موافقة الرياض على إقامة علاقات رسمية مع حركة حماس، حيث وافقت على افتتاح مكتب رسمي لها في السعودية عام 1993م واعتمدت الدكتور محمد الخضري ممثلاً للحركة ليكون حلقة الوصل بين الحركة والمسؤولين السعوديين، وتم ذلك بالتفاهم مع الأمير تركي الفيصل رئيس جهاز الاستخبارات العامة حينذاك (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020).

وفي الوقت الذي أرادت السعودية حينها إعلان فتح مكتب رسمي للحركة، إلا أن حماس رأت أن عدم إعلانه أفضل؛ تجنبًا للحرج الذي قد يسببه الإعلان أمام الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية، وبناء على ذلك وافق الطرف السعودي على هذا الطلب، ومن هنا يعد عام 1993م هو التاريخ الذي افتتحت السعودية فيه مكتبًا للحركة برئاسة محمد الخضري (مسؤول في حماس، مقابلة خاصة، 2020).

4.3 أثر اتفاق أوسلو 1993م وانعكاسات أحداث سبتمبر 2001م على العلاقة

1.4.3. اتفاق أوسلو 1993م:

مع توقيع اتفاق أوسلو في البيت الأبيض في 13 أيلول/سبتمبر 1993 تبنت السعودية رؤية منظمة التحرير ودعمت القيادة الفلسطينية؛ بسبب أن الجهة الراعية للاتفاق هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الحليف الاستراتيجي للرياض والتي واظبت على لعب دور دبلوماسي أساسي في عملية التسوية منذ أن أصبح خيارًا عربيًا جمعياً بعد مدريد 1991م (جبريل، 2014).

وفي الوقت نفسه اتخذت السعودية في هذه المرحلة سياسات اتسمت بالحذر في التعامل مع حركة حماس في الأراضي الفلسطينية من خلال مسارين:

1- **المسار الأول:** ضبط العلاقة مع حركة حماس من خلال اتباع سياسة خلف الكواليس مع الحركة، ومنع أي نشاط إعلامي أو سياسي داخل المملكة يهدف إلى انتقاد العملية السياسية أو منظمة التحرير والرئيس ياسر عرفات، إضافة لوضع قيود على المؤسسات الرسمية الإغاثية والإنسانية التابعة للملكة، والسماح فقط بوصول الدعم المالي للحركة عبر الشخصيات القريبة من الحركات الإسلامية، ورجال الأعمال، ومن الشعب السعودي؛ على اعتبار أن هذه الأموال هي أموال شعبية وغير رسمية (يوسف، مقابلة خاصة، 2020).
2- **المسار الثاني:** المشاركة بالقمم والمؤتمرات الداعية لتحقيق السلام ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، حيث شاركت السعودية في قمة "صانعي السلام" التي عقدت في شرم الشيخ عام 1996 بحضور إسرائيل، وأمريكا، والسلطة الفلسطينية، ودول عربية، وبدت السعودية مترددة في إعطاء أهمية كبيرة في المشاركة، وهو ما عكسه مستوى التمثيل، إذ أرسلت المملكة وزير الخارجية للمشاركة وليس الملك، على عكس ما فعلت الدول الأخرى، (Lancaster,1996). وبقدر ما تماهت السعودية مع أهداف القمة وسياسات الرسميات العربية تفاديًا للضغوطات الأمريكية والإسرائيلية إلا أنها في الوقت نفسه حرصت على خطاب سياسي معتدل عبر استخدام لهجة مخففة في إدانة العمليات الفدائية من خلال إطلاق مصطلح أعمال العنف على عمليات حماس وإدانة العنف الإسرائيلي في الوقت نفسه (Rowley,1996)، وبالتالي يمكن ملاحظة أن انحياز الرياض لعملية التسوية لم يؤدِّ بها مطلقًا إلى إدانة العمليات الفدائية بشكل صريح، بل اتخذت موقفًا متوازنًا من حيث إدانة العنف مع إدانة صريحة للسياسات الإسرائيلية المحبطة لعملية السلام. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية صنفت حماس في 1993م على أنها حركة إرهابية إلا أن هذا التصنيف لم يؤثر كثيرًا على علاقات المملكة بحماس، إذ حافظت على مستوى معين من العلاقات إلى أن طرأت متغيرات مثلت تحولات في المشهد السياسي الفلسطيني والإقليمي، ساهمت بإعطاء دافعية جديدة لعلاقات السعودية بحماس وتمثلت بالآتي:

1.1.4.3. زيارة الشيخ أحمد ياسين للسعودية 1998م:

أولت المملكة العربية السعودية على المستويات كافة سواء الرسمية أو الشعبية اهتمامًا كبيرًا بزيارة الزعيم الروحي أحمد ياسين للسعودية في أيار/مايو 1998م، بهدف تلقي العلاج؛ وذلك بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال الإسرائيلي في أكتوبر 1997م، بموجب عملية تبادل بين الأردن وإسرائيل بعد فشل اغتيال خالد مشعل بعمان (أبو زايدة، 2016)، ويمكن قياس أثر هذا الاهتمام من خلال مستويات أربعة:

1- **مستوى الاستقبال:** إن زيارة الملك عبد الله والذي كان وليًا للعهد حينها تعتبر بمثابة أول زيارة رسمية لمسؤول سعودي يقوم باستقبال وفد حماس وعبر شاشات التلفزة، حيث نشأت علاقة خاصة بينه والشيخ ياسين انعكست بشكل إيجابي على مستوى العلاقة (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020).
2- **توفير الرعاية الطبية:** لا شك أن الاهتمام الكبير الذي أبدته السعودية في متابعة الحالة الصحية للشيخ ياسين أثناء تواجده في مستشفى الملك خالد بجدة وزيارة المسؤولين السعوديين له بشكل دائم وفي مقدمتهم الأمير آنذاك عبد الله بن عبد العزيز عكس صورة إيجابية للسعودية أمام الرأي العام العربي (المصري، 2020).
3- **توفير الدعم المادي:** في هذه الزيارة قدمت المملكة دعمًا مالياً للحركة أخذ صفة الدعم الرسمي لمرتين: الدعم الأول قدمه الملك فهد بواسطة ولي العهد الأمير عبد الله بقيمة 5 ملايين ريال سعودي، والدعم الثاني قدمه الملك عبد الله من خلال ابنه متعب بقيمة 10 ملايين ريال سعودي (نزال، 2020).
4- **تنظيم الاجتماعات:** بعد أن تماثل الشيخ ياسين للشفاء وفي الوقت الذي ذهب فيه الشيخ لتأدية مناسك الحج، زاره الملك فهد بن عبد العزيز والذي يمثل أعلى رأس هرم في النظام السياسي السعودي، وعقد معه اجتماعًا ناقش به مجموعة قضايا متعددة أهمها العلاقات الفلسطينية الداخلية والدعم المالي للحركة (ياسين، 2002)، ويقول الشيخ ياسين إنه "سر بالكلمات الطيبة التي قالها الملك فهد وولي عهده له، وأن الدعم والمساندة التي قدموها أثناء الزيارة طمأنته بأن الفلسطينيين ليسوا وحدهم في مواجهة الصهيونية" (Stalinsky, 2003).

واتساقًا مع ما سبق يمكن القول إن زيارة الشيخ ياسين أسست لمرحلة جديدة من العلاقة مع حماس؛ فمنذ عام 1998م وحتى عام 2006م، أصبحت السعودية تستقبل وفود حركة حماس خلال العشر الأواخر من رمضان من كل عام كزيارة دورية، حيث كانت هذه الوفود تلتقي مع شخصيات وازنة مثل: الأميرين نايف وسلمان بن عبد العزيز، وتركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودي،

والأمير مقرن الذي خلفه بالمنصب، وكانت هذه الاجتماعات تناقش تطوير العلاقة مع حماس بعيدًا عن عدسات الكاميرات وشاشات التلفزة (الراشد، 2019).

2.1.4.3. الانتفاضة الفلسطينية 2000م:

مع تعثر عملية التسوية السياسية مع إسرائيل واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م عادت الأداة الاقتصادية وتقديم المساعدات لتهيمن على السياسة السعودية تجاه فلسطين؛ فكانت الرياض هي صاحبة الاقتراح الذي جرى تقديمه إلى القمة العربية التي عقدت في القاهرة في عام 2000م، الخاص بإنشاء صندوقين لدعم القدس والانتفاضة بقيمة مليار دولار أمريكي: الأول خُصص للإنفاق على عوائل الأسرى والشهداء الفلسطينيين، والثاني لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية في مدينة القدس (أحمد، 2001).

أما التعامل مع حركة حماس فاتبعت السعودية سياسة خلف الكواليس من خلال السماح للحركة بتنظيم حملات جمع الأموال من الشعب السعودي وهو ما كان له أثر واضح على تطوير مؤسسات حماس الخيرية والتعليمية والإغاثية في فلسطين، وتطور أداء المقاومة خلال الانتفاضة، ولم ينحصر هذا الدعم في إطار الدعم الشعبي فحسب، بل إن السعودية قدمت دعمًا رسميًا لحركة حماس في هذه الفترة (حمدان، مقابلة خاصة، 2020)، وفي هذا الصدد شاركت وسائل الإعلام السعودية الرسمية بعمليات التحشيد والتعبئة في حملات الدعم والإسناد المادي التي كانت تخصص لدعم حركة حماس والانتفاضة الفلسطينية، وأبدى الشعب السعودي تفاعلًا واهتمامًا كبيرًا بهذه الحملات، إضافة لذلك شارك العلماء، والأكاديميون، ورجال الأعمال، والمثقفون وشخصيات محسوبة على النظام السعودي في التبرع لهذه الحملات (صالح، مقابلة خاصة، 2020).

وعلى صعيد المؤسسات الإغاثية والخيرية المرتبطة بالحكومة السعودية؛ فقد استثمرت المملكة سياسة داعمة للانتفاضة، وقامت بالتعاون والتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الخيرية والإغاثية التابعة لحركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة التي عملت على دعم العائلات الفقيرة، وأسر الشهداء والجرحى، والجامعات الفلسطينية، وإنشاء لجان رعاية الأيتام، وهذا بدوره ساهم بتطور الانتفاضة واستمراريتها (يوسف، مقابلة خاصة، 2020).

واتسمت السياسة السعودية بحالة من التفاعل مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، وسخرت مقوماتها المالية لدعم الشعب والمقاومة، ولم تكن في ذلك الوقت تضع أي ضوابط أو محددات لعمليات الدعم المالي؛

فعائلات منفذي العمليات الفدائية وعائلات الأسرى المحسوبين على حركتي حماس والجهاد الإسلامي استفادوا من مساعدات هذه الصناديق من خلال فروع البنك العربي في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الفترة الممتدة من عام 2001 وحتى عام 2004م، وتشير بعض التقارير إلى أن مجموع هذه المساعدات وصل لـــ US$90,000,000 (M. Blanchard & B. Prados, 2005).

علاوة على ذلك عملت السعودية على فتح مستشفياتها لجرحى الانتفاضة الفلسطينية من مختلف الفصائل، وقدمت لهم الرعاية الصحية الكاملة بإشراف السلطات السعودية، حيث كانت ترى السعودية أن دعم القدس والمسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى وثالث الحرمين ضرورة لسياستها الخارجية (الجغيفي، 2016)، ونظرًا لأهمية هذا الدعم كانت حركة حماس تنظر للدعم السعودي على إنه إسناد عربي وإسلامي مهم لمنح الانتفاضة الفلسطينية الزخم السياسي والدافعية للاستمرار في ضوء انسداد عملية التسوية السياسية مع إسرائيل، بل إن الحركة صورت السعودية على أنها الدولة الوحيدة التي قدمت الدعم المستمر للشعب الفلسطيني من خلال الدعم المادي والاقتصادي، ورأت في هذا الدعم على أنه العامل الأهم في المعركة ضد إسرائيل (مقبل، 2011).

2.4.3. أحداث سبتمبر/ أيلول 2001م:

تركت المتغيرات العالمية بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001 آثارها على القضية الفلسطينية، التي كادت إسرائيل أن تتمكن من تغيير تكييفها، من قضية تحرر وطني ونضال شعب واقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، إلى حرب تشنها إسرائيل على "الإرهاب" (بشارة، 2002) وخلقت تلك الأحداث معادلات وظروفاً دولية جديدة، وكان أهمها الاقتراب الأمريكي الجديد في التعامل مع الإرهاب الدولي الذي اتسم بالغموض، وعدم تحديد هدف نهائي للحملة على الإرهاب، والخلط المتعمد بين أعمال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي بكافة الوسائل وبين الإرهاب الأعمى (أبو طالب، 2001).

ولا شك أن موقف الأنظمة العربية قد تراجع تحت وقع التغيرات الجديدة في السياسة الأمريكية لتطالب الأنظمة العربية بوقف الانتفاضة ومصادرة الحالة الإسلامية وفي مقدمتها حركة حماس، ونجحت إسرائيل في إقناع الولايات المتحدة بأن حربها ضد جماعات المقاومة الفلسطينية تندرج ضمن الحرب على الإرهاب، وضغطت من أجل وضعها ضمن لائحة المنظمات الإرهابية، ووظفت ذلك في الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي لوقف مساندتها ودعمها لحركات المقاومة الفلسطينية، وفي المقدمة منها حماس، ولكي تنأى دول الخليج بنفسها عن شكوك التورط بالإرهاب بدأت تتعاطى مع ضرورات إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ونتيجة لهذه السياسة فقدت المقاومة الفلسطينية مصدرًا مهمًا من مصادر التمويل القادمة من دول الخليج خاصة السعودية (قاسم، 2009).

وأثارت أحداث سبتمبر انتقادات داخل الولايات المتحدة الأمريكية لتورط السعودية المزعوم في دعم الإرهاب أو التهاون السعودي في العمل ضد الجماعات الجهادية؛ بسبب أن الأشخاص المهاجمين يحملون الجنسية السعودية، وعلى إثر ذلك تعرضت العلاقات الأمريكية السعودية لأزمة دبلوماسية رفيعة في ضوء التقارير التي أشارت إلى أن المملكة العربية السعودية تعد أحد أهم الساحات في الشرق الأوسط لتمويل هذه الجماعات تحت ستار التبرعات والجمعيات الخيرية المرتبطة بالحكومة السعودية (Blanchard & Prados, 2005).

وأثرت علاقات المملكة العربية السعودية بحركة حماس سواءًا بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة العلاقة بين واشنطن والرياض؛ فمن وجهة النظر الأمريكية فإن السعودية مثلت ساحة دعم ملائمة لحشد الدعم المادي والمعنوي لحركة حماس تحت ستار الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، وصناديق التبرعات، ورجال الأعمال السعوديين والفلسطينيين، بل ذهبت واشنطن إلى حد صورت فيه أن الساحة السعودية شكلت قناة تمويل للعمليات الفدائية التي نفذتها حماس في العمق الإسرائيلي في مطلع الانتفاضة الثانية (Levitt, 2005).

وركزت الحملة الأمريكية بدرجة أساسية على أن القطاع الخاص داخل السعودية اضطلع بدور مهم في تمويل ميزانية حركة حماس ودعمها بشكل سنوي بقيمة تصل إلى 10 مليون دولار أمريكي، تحت غطاء منظمات العمل الخيري المرتبطة بالحكومة السعودية مثل: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ومؤسسة الحرمين الإسلامية، ومؤسسة الخير الدولية، ورابطة العالم الإسلامي. وفي مطلع 2002 اضطرت السعودية لفرض العديد من المراسيم والضوابط والقيود على هذه المنظمات وعلى عمليات تحويل الأموال من السعودية؛ تجنبًا لمزيد من الضغوطات الأمريكية الأمر الذي انعكس على ميزانية حماس (Blanchard & Prados, 2007).

وعلى الرغم من أن الأمير عبد الله وقتئذ استجاب لجزء من الضغوطات الأمريكية بفرض قيود مصرفية وقام بإعطاء أوامر بسحب دعم حماس رسميًا أوائل عام 2002م، إلا أن الحملة الأمريكية الدبلوماسية والدعائية واصلت الإشارة إلى أن الحكومة السعودية لم توقف تحويل الأموال إلى حركة حماس من خلال الصناديق الخيرية التي أنشأتها في مطلع 2000م؛ لدعم الانتفاضة، وفي الوقت نفسه استدلت بأن التلفزيون السعودي الرسمي عرض برنامجًا يحشد فيها الرأي العام السعودي لدعم المقاومة، ويدعو المشاهدين إلى التبرع بأموال لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ويشير إلى أن هذه الأموال ستذهب إلى المجاهدين في فلسطين (Levitt, 2005)، كما أضافت أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل زار السعودية في 2002م، وشارك في مؤتمر نظمته الندوة العالمية للشباب

الإسلامي لجمع التبرعات لصالح الحركة، ليس كضيف شرف وإنما كشخصية وازنة، واجتمع بالعاهل السعودي الأمير عبد الله شاكراً إياه على إرسال مساعدات للشعب الفلسطيني عبر القنوات الشعبية والمدنية رغم الضغوطات الأمريكية (Natta & O'Brien, 2003).

وردًا على هذه التقارير انتقدت الدبلوماسية السعودية الاتهامات الأمريكية للرياض بتمويل الإرهاب، حيث أشار مستشار السياسة الخارجية السعودي عادل الجبير في 12 يونيو/حزيران 2003 إلى أن السعودية لا تدعم حماس، ومن المرجح أن تمويل حماس يأتي من خلال أفراد وأثرياء من الشعب السعودي، وأن الحكومة السعودية تدعم القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة، والصليب الأحمر الفلسطيني، وجمعيات الهلال الأحمر، ومنظمة التحرير (Stalinsky, 2003).

ما من أدنى شك أن المال السعودي كان يذهب لمشاريع تتبع لحركة حماس سواء في فلسطين أو خارجها وبموافقة سعودية رسمية؛ لأن السعودية كانت ترى في دعم حركة حماس ضرورة ملحة لسياستها الخارجية، وتجسيدا لهويتها الإسلامية والعربية، ورافعة أساسية لموقعها العالمي والإقليمي والإسلامي.

وبما أن حركة حماس تحظى بصورة نمطية مؤثرة لدى الرأي العام السعودي كانت السياسة السعودية تراعي حضور حماس في أذهان الجمهور السعودي؛ لأن الرأي العام في السعودية يرى أن المساواة بين القاعدة وحماس لا ينزع الشرعية عن الأخيرة، بل يضفي الشرعية على حركة حماس، ونظرًا لذلك كان السعوديون ينظرون إلى أنه من الأفضل لواشنطن فصل مسألة القاعدة عن حماس من خلال الدفع بشكل علني باتجاه تعاون شامل فيما يتعلق بالقاعدة، وإبقاء التمويل المقدم إلى حركة حماس في إطار دبلوماسية خلف الكواليس، ولذا رأت السعودية أن دفعها لإنهاء أكبر قدر ممكن من دعم حماس يمكن أن يشكل قيمة سياسية للعلاقات الأمريكية السعودية، إلا أنها كانت تحذر من العواقب السلبية المترتبة على وقف الدعم (Gause, 2003).

وتأسيسًا على هذا التصور كانت تدرك السعودية معنى حظر التمويل الخيري عن حماس وتأثيره المعنوي في قلوب المسلمين في العالم العربي والإسلامي؛ باعتبار أن ذلك يتناقض مع دورها في الدفاع عن الإسلام والمسلمين في المنطقة؛ لأن السعودية كانت تنطلق من افتراض أن أي تصرف سلبي تجاه حماس يمكن أن يقوض شرعيتها الدينية، سيما وأن الرأي العام السعودي يعتبر حماس حركة مقاومة (d Nonneman, 2005).

وفي بداية الألفية الثانية كانت المملكة العربية السعودية المناصر الرئيس لحماس مع وجود بعض التقارير التي ادعت أن المملكة وفرت ما يقارب الخمسين بالمئة من ميزانية حماس التشغيلية، ولكن الرياض خفضت هذا التمويل في مطلع عام 2004م، وحصل ذلك إلى حد ما بسبب؛ أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تمعن النظر عن قرب في تمويل المملكة للجماعات الإرهابية بعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ووقوع عدة عمليات نفذتها حماس في العمق الإسرائيلي خلال الانتفاضة الفلسطينية (Worldview, 2015). ولا يعرف بالضبط المبلغ المالي الذي كانت توفرة السعودية لحماس في ذلك الوقت غير أن تقديرات إسرائيلية أشارت إلى أن مجلس التعاون الخليجي كان يساهم بـــ 12 مليون دولار في موازنة حماس سنويًا مقارنة بـــ 3 ملايين دولار من إيران في المدة الواقعة من 2000 وحتى 2004 (ramani,2015).

ومنذ ذلك الوقت لم تعد الساحة السعودية مفتوحة لدعم حماس كالسابق؛ لأن انخراط السعودية في استراتيجية مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية فرض عليها التعامل مع شروطها ومقتضياتها، الأمر الذي الذي قيدّ عمليات جمع الأموال من الشعب السعودي والأثرياء لصالح حركة حماس، إذ بدأت السعودية بمراقبة عمليات تحويل الأموال من داخل المملكة عبر فرض قوانين على المؤسسات الخيرية وحساباتها في البنوك، وعلى الرغم من أن هذه القوانين لم تؤثر على جمع الأموال بشكل آني إلا أن الانعكاسات ظهرت على المدى المتوسط والبعيد؛ لأن هذه القوانين ساهمت بإغلاق المؤسسات، ولاحقت المتبرعين في المجتمعات الخليجية (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020)، وساهمت الضغوطات الأمريكية بإغلاق مكتب التمثيل الدبلوماسي الخاص بحماس الذي قامت المملكة العربية السعودية بفتحه في عام 1993م، وإنهاء صلة المكتب الرسمي بجهاز الاستخبارات السعودي، وإبلاغ الحركة بانتهاء عمليات جمع الأموال، وإيقاف الأشخاص المشرفين على ذلك، وسحب جوازات سفرهم، إلى أن تمكنت وساطات أجرتها حماس مع المسؤولين في السعودية في نفس العام بحل المشكلة وإعادة فتح مكتب التمثيل الذي كان آنذاك يشرف عليه الدكتور محمد الخضري (مسؤول في حماس، مقابلة خاصة، 2020).

3.4.3. المبادرة العربية للسلام 2002م:

ما جرى بعد أحداث سبتمبر من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان، وخشية الأنظمة الملكية وبالتحديد دول الخليج من الحملة الأمريكية على الإرهاب جعلها أكثر استجابة لتحقيق

مطالب الإدارة الأمريكية اتقاءًا لغضبها، لكن في الوقت نفسه كانت هذه الأنظمة ممزقة بين الرغبة في تبرئة الذات أمام الولايات المتحدة الأمريكية من تهمة العلاقة بالإرهاب، والخوف من الانفصال النهائي عن جماهيرهم الضاغطة باتجاه دعم حقوق الشعب الفلسطيني ودعم حركات المقاومة، وبالتالي وضعت السياسة الأمريكية هذه الأنظمة أمام خيارين: إما تحييد هذه الأنظمة وعزلها عن مقاومة الشعب الفلسطيني، وإما ضمان مشاركتها في الحملة ضد ما تسميه الإرهاب الفلسطيني (قاسم، 2009).

وهروبًا من استحقاقات وضغوطات هذه الحملة الأمريكية وفي إطار رغبتها بتحسين صورتها أمام الدول الغربية وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية أعلن الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في 2002م إطارًا لتسوية الصراع الإسرائيلي عرفت بالمبادرة العربية للسلام خلال قمة بيروت، والتي وافقت عليها جامعة الدول العربية بالإجماع، (Bahgat, 2004). أما حركة حماس فرفضت المبادرة؛ لأنها وجدت فيها استهدافًا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولكونها تتعارض مع ثوابت الحركة ورؤيتها للصراع مع إسرائيل، لكن في الوقت نفسه لم تصرح الحركة إعلامياً برفض المبادرة لسببين: الأول تحاشياً لغضب الرياض الداعم المادي لها، والثاني لوجود قراءة سياسية تفيد بأن إسرائيل سترفض المبادرة (يوسف، مقابلة خاصة، 2020)، وهكذا باتت المبادرة تعتبر أحد أهم أوجه الخلاف بين السعودية وحماس، وانعكست بالطبع على العلاقات المشتركة بينهما، حيث لم تعد العلاقات كما كانت، وأصبحت الرياض تشترط قبل لقاء أي وفد من حماس مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز الاعتراف الصريح بالمبادرة (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020)، وسآتي إلى تحليل هذه المبادرة من حيث السياقات التاريخية والتوقيت، والأهداف، والمراحل التي مرت بها في الفصل السادس من الدراسة، لكن من المهم التأكيد على أن المبادرة العربية للسلام مثلت مرحلة فارقة في العلاقة المشتركة بين حماس والسعودية.

ورغم هذا إلا أن السياسة السعودية كانت حريصة على ألا تدخل في صدام علني مع حماس، نظرًا لمكانتها الدينية، ولسمعة حماس لدى الرأي العام العربي؛ فالمسألة حساسة بالنسبة لها، وهذا ما برز في خطاب السعودية السياسي تجاه العمليات الفدائية الفلسطينية التي نفذتها حماس في العمق الإسرائيلي في مطلع الألفية الثانية، إذ ركز الخطاب السعودي على اتباع أسلوبين دبلوماسيين: الأول تبنى رواية أن النظام السعودي لا يدعم حماس وإنما يدعم السلطة، والأسلوب الثاني، الحذر من وصف حماس بالحركة الإرهابية من خلال استخدام مصطلحات من قبيل إدانة العنف بمختلف أشكاله (أ ف ب، 2003).

وشهدت الساحة الفلسطينية تغيرات باستشهاد الشيخ أحمد ياسين في 2004 وتولي خالد مشعل قيادة الحركة، حيث خسرت حماس الشخصية الرمزية، أما على صعيد السلطة الفلسطينية، فتولى الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئاسة منظمة التحرير والسلطة بعد رحيل ياسر عرفات في 2004، مما ساهم في انفتاح واسع على دول مجلس التعاون الخليجي وبالتحديد السعودية، بعدما قدم عباس اعتذاراً عن مواقف منظمة التحرير تجاه غزو الكويت، وبرحيل عرفات انتهت الأزمة الخليجية مع المنظمة نهائياً، باعتبار أن شخصية عرفات هي التي تتحمل مسؤولية سوء العلاقة بعد دعمه للغزو العراقي للكويت (أبو شنب، 2015).

5.3 خلاصة

إن أحداث سبتمبر 2001م والضغوطات الأمريكية على السعودية، وإعلان المبادرة العربية للسلام 2002م، ورغبة السعودية بالظهور بصورة الطرف الإقليمي الشريك للولايات المتحدة الأمريكية شكلت عوامل مؤثرة على السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس، إذ تراجعت العلاقات إلى مستوى نوعي ولم تعد علاقات المملكة بحماس كالسابق؛ لأن المبادرة العربية للسلام أصبحت بالنسبة للسعودية مرجعيتها التي تستند عليها السياسة الخارجية السعودية في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية السعودية تجاه حماس من 2006-2015م

1.4 تمهيد

في عام 2006م حدث تطور استراتيجي في الساحة الفلسطينية وتمثل بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتابعت المملكة العربية السعودية انعكاسات فوز حماس فلسطينيًا وإقليميًا، وتفاعلت السياسة الخارجية السعودية مع الفوز وتعاملت بدبلوماسية معه من خلال الترحيب بنتائج الانتخابات الفلسطينية ودعوة الأطراف الدولية لاحترام نتائج هذه الانتخابات، وتأكيدها على رفض الحصار السياسي والمالي الذي فُرض من الرباعية الدولية على الحكومة العاشرة برئاسة حماس، واستقبال وزراء الحكومة وقيادات حماس؛ لمناقشة مسارات العلاقة.

ويتناول هذا الفصل الجهود الدبلوماسية التي بذلتها المملكة؛ لمواجهة اشتعال فتيل الأزمة الداخلية الفلسطينية بعد فوز حماس التي وصلت إلى حد المواجهة العسكرية بين أقطاب النظام السياسي (حماس وفتح)، ومن هذه الجهود طرح وساطتها للمصالحة، حيث يستعرض هذا الفصل أبرز الأسباب الداخلية والإقليمية التي دفعت السعودية لدعوة الأطراف المتنازعة للتوقيع على اتفاق مكة في عام 2007م قرب أقدس مسجد في الإسلام "البيت الحرام". ويركز على الموقف السعودي الرسمي تجاه حماس بعد سيطرتها العسكرية على قطاع غزة في يونيو/حزيران 2007م، والنتائج المترتبة على فشل الاتفاق.

ويقف هذا الفصل على شكل السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس بعد اندلاع أحداث الحراك العربي عام 2011م، والدوافع والأسباب الداخلية والإقليمية التي جعلت السعودية تقوم على مواجهة هذا الحراك والتشكيك بأهدافه، كما يركز على النتائج المترتبة على سقوط نظام الرئيس محمد مرسي في عام 2013م-حليف حماس الأيديولوجي في مصر- وتداعيات هذا المتغير الجيوسياسي على علاقات المملكة بحماس.

2.4 مقدمة

ركزت الدبلوماسية السعودية دائماً على التواصل مع الطرف الفلسطيني الرسمي المتمثل في قيادة الزعيم ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية منذ عام 1994م، وحتى مع تولى الرئيس محمود عباس منصب رئاسة السلطة الفلسطينية إثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في يناير/كانون الثاني 2005. بيد أن هذا العام شهد دخول متغير استراتيجي جديد إلى السياسة الفلسطينية مع قرار حركة حماس في مارس/آذار 2005 المشاركة في الانتخابات التشريعية (جبريل، 2014).

ومع فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م، والتي أحدثت هزة على الصعد الفلسطينية والعربية والإقليمية، ساد التخوف على المستوى العربي من أن يشجع نجاح حماس في الساحة الفلسطينية على نجاح مماثل تقوده الحركات الإسلامية، فتصل إلى الحكم في دول عربية أخرى. وبسبب هذه المخاوف انضمت دول عربية إلى الموقف المعادي لنجاح حماس، وإلى الموقف العامل على تفشيل تجربتها انسجامًا مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، إذ تعاون الطرفان على تنظيم حملة لمحاصرة حماس عبر فرض قيود عربية ومصرفية على وصول المساعدات للحكومة العاشرة برئاسة حماس (الحسن، 2006).

1.2.4. الموقف السعودي من فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م:

بالرغم من أن دول الاعتدال العربي الثلاث (مصر – السعودية – الأردن) أظهرت فتوراً وحذراً في التعامل مع حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يناير/كانون الثاني 2006م، إلا أن الرياض تعاملت بدبلوماسية عالية مع الفوز، وأبدت انفتاحًا ملحوظاً تجاه الحركة أكثر من غيرها من دول الاعتدال العربي وبالتحديد مصر والأردن التي تعاملت مع هذا الفوز بحساسية عالية خشيةً من أن يحفز الفوز الحركات الإسلامية بالمنطقة العربية (Kassem, 2012). وفي المقابل رأت حماس أن فوزها في الانتخابات هو فرصة سانحة لمواجهة الضغوطات الدولية التي تتعرض لها شبكة تحالفاتها الإقليمية وفي المقدمة منها المملكة العربية السعودية، إذ أن العلاقة لم تعد مع فصيل فلسطيني مقاوم يحظى بدعم شعبي وحسب، بل بفصيل فلسطيني يمثل أغلبية برلمانية في انتخابات شعبية (حمدان، مقابلة خاصة، 2020).

ويرصد الباحث مجموعة من المؤشرات التي تكشف عن التوازن السعودي في التعامل مع حركة حماس في هذه المدة، وتمثلت بالآتي:

1- **الترحيب بالفوز:** قوبل فوز حماس بترحيب رسمي من وزارة الخارجية السعودية التي عدته تعبيراً طبيعياً عن إرادة الشعب الفلسطيني، حيث طالبت الخارجية السعودية المجتمع الدولي بالقبول بنتائج الانتخابات الفلسطينية والتعامل معها بشكل موضوعي، وتجنب الأحكام المسبقة، كما أكدت رفضها فرض شروط عليها مقابل مساعدتها مالياً، وأكدت على موقفها بضرورة تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط عبر المبادرة العربية للسلام 2002 وخارطة الطريق (السعودية، 2006).

2- **رفض الضغوط الأمريكية:** رغم دعوة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس التي جاءت في زيارة خاطفة لمدة 5 أيام للشرق الأوسط بتشكيل حصانة عربية ضد حماس بعد رفضها الاعتراف بشروط الرباعية الدولية المتمثلة بالاعتراف بإسرائيل، ونبذ الإرهاب، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، إلا أن الرياض رفضت الموقف الأمريكي من باب أن حماس جاءت عبر بوابة الانتخابات وبطلب دولي، وهذا الموقف أكدته السعودية في قمة وزراء خارجية الجامعة العربية التي عقدت في القاهرة يوم 28 من شباط/فبراير 2006 (Zweiri, 2006)، ولم تتوقف رايس عند هذا الحد بل زارت السعودية والتقت نظيرها سعود الفيصل في الرياض، وكررت على مسامعه موقف واشنطن من فوز حماس، إلا أن الفيصل أكد لها أن السعودية ستدعم الحكومة الجديدة برئاسة حماس، وستتعامل معها وستدفع لها مبلغًا ماليًا بقيمة 20 مليون دولار كمساعدة طارئة، وهكذا فشلت زيارة رايس في تعزيز جبهة دولية ضد الحركة ووقف التمويل السعودي لحكومتها (Guttman, 2006).

اعتبرت السعودية أن قلق دول العالم من حماس غير مبرر، وأن فوز الحركة يجب ألا يثير قلق أي من العواصم العربية أو عواصم الدول الأخرى، طالما التزم المجتمع الدولي بتعهداته المتمثلة في حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائم على دولتين، تعيشان جنبًا إلى جنب، وحذرت الرياض من وقف المساعدات على حماس؛ لأن وقفها سيكون كارثيًا، وأنه يجب إعطاء حماس الفرصة، واعتبرت أن حماس كانت حركة والآن أصبحت حكومة وإنهم سيتصرفون بشكل مسؤول كحكومة، وأن على المجتمع الدولي أن يرى أولًا ماذا ستعمل هذه الحكومة بدلًا من أن يُحكم عليها طبقًا للغة التي كانت تستخدمها حينما كانت في الحركة (صالح، 2006).

3- **استقبال قيادات حماس:** بعد ترحيب الرياض بفوز حماس استقبلت وفداً رفيع المستوى من الحركة برئاسة خالد مشعل للمرة الأولى بعد 7 سنوات من آخر زيارة للحركة للمملكة، والتقى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ووزير المخابرات مقرن بن عبد العزيز في مارس/آذار 2006، وأكدت الرياض لوفد حماس أنها جاهزة لدعم الحكومة العاشرة برئاسة حماس رغم تهديدات الاتحاد الأوروبي والرباعية الدولية، ما عزز من قناعات جهات في حماس ربما بأن السعودية تؤيد مشروع الحركة السياسي، استنادًا إلى استمرار الدعم المالي السعودي ولقاء ملك السعودية ووزير خارجيته (الصانع، 2006).

وفي 18 إبريل/نيسان 2006م استقبل وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل داخل مكتبه في الرياض نظيره الفلسطيني محمود الزهار، وذلك بعد شهر على توليه منصب وزير الخارجية في الحكومة العاشرة (جريدة الرياض، 2006) وفي هذا الاجتماع أكد الفيصل للزهار سعي المملكة بممارسة جهودها لإنهاء العزلة الدولية التي تعرضت لها حركة حماس، وفي الوقت نفسه أكد عزم الرياض دفع المساعدات المالية المتوجبة عليها إلى الحكومة بموجب مقررات الجامعة العربية وتبلغ 90 مليون دولار استجابة لطلب حماس بمساعدة الحكومة (CHEN, 2018).

وأعطت الزيارة مؤشرًا بأن السياسة السعودية تجاه حماس تتسم بالتأني وعدم الرغبة بالظهور بصورة الطرف الداعم لحماس وهو ما عكسه مستوى التعامل الدبلوماسي، حيث إن اللقاء افتقد للبروتوكولات والأعراف الدبلوماسية التي تتم عادة بين الحكومات والدول ووزراء الخارجية؛ فكان الاستقبال السعودي للوفد فاترًا ولم يترتب عليه أي زيارات رسمية مع شخصيات وازنة في السعودية، بالإضافة إلى أن الفيصل استقبل الزهار في داخل مكتبه وليس في قاعة محددة لاستقبال وزراء الخارجية، وفي ضوء هذه المعطيات غادر الزهار السعودية في اليوم التالي من زيارته، إذ تعززت لديه قناعة شخصية بعد هذه الزيارة بأن العلاقة بين حماس والسعودية لن تتجاوز حد دبلوماسية اللقاءات مع وزير الخارجية، وستبقى محكومة بمؤثرات وضغوطات خارجية (الزهار، مقابلة خاصة، 2021).

وجاءت زيارة الزهار للسعودية ضمن جولة خارجية بهدف حشد الجهود العربية والإسلامية لكسر العزلة التي تعرضت لها الحكومة العاشرة؛ والعمل على تعويض المعونات الغربية التي علقت نتيجة رفض حماس التعامل مع شروط الرباعية الدولية وقدرت هذه الأموال آنذاك بـــ 500 مليون دولار شهريًا (أ.ف.ب، 2006).

وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2006 زار رئيس الحكومة العاشرة إسماعيل هنية السعودية بعد زيارته لإيران في إطار جولة عربية، وجاءت هذه الزيارة بعد أن حاول هنية زيارة المملكة مراراً إلا أن كل المحاولات لم تتكلل بالنجاح، ورغم تقديمه أكثر من طلب عبر السفارة الفلسطينية في الرياض لم يحظ هنية بأي رد لا بالسلب ولا بالإيجاب، بما في ذلك برقيات التهنئة التي بعث بها في مناسبات الأعياد الإسلامية والوطنية، وفي تلك المدة أرسل هنية رسالة للسعودية يطلب فيها أداء فريضة الحج فوافقت السعودية وأرسل الملك عبد الله بن عبد العزيز طائرة ملكية خاصة أقّلت هنية وعددًا من وزراء حكومته واستقبلوا في الضيافة الملكية لكن المسؤولين في الرياض اعتذروا عن عدم مقابلته بحجة الانشغالات (أبو شنب، 2015).

لم تعكس زيارة هنية والزهار أي اختراق في العلاقات مع السعودية، ويرجع سبب ذلك؛ لرفض الحركة التعاطي مع المبادرة العربية للسلام، حيث حاولت السعودية في جميع هذه الاجتماعات التي أجرتها مع قيادة حماس أو الحكومة العاشرة إقناع الحركة بضرورة التجاوب مع الموقف الرسمي العربي، كما جرى التعبير عنه في المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت في 2002م، وأن تعلن حماس اعترافها بكل الاتفاقيات التي أبرمتها السلطة الفلسطينية؛ كمدخل للخروج من العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، إلا أن حماس أكدت ضرورة الحصول على رد إيجابي إسرائيلي ودولي إذا اتخذت مثل هذه الخطوة، وهو ما لم يضمنه أي طرف عربي (أبو طالب، 2006).

وحاولت الرياض ممارسة ضغوطات على حماس لتليين موقفها من المبادرة العربية للسلام؛ ما سيساعد على استئناف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية المتعثرة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز العلاقات مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه كانت تسعى السعودية لاحتواء حماس من أجل قطع الطريق على إيران في سياق الصراع على النفوذ الإقليمي (Kostiner, 2010). في المقابل أرادت حماس إحداث اختراق جوهري في العلاقات مع السعودية، وأظهرت حرصًا ملفتًا على إبقاء الجسور مع الرياض قائمة بسبب ضعف الظهير العربي المساند لها، مما اقتضي محاولة كسب السعودية إلى جانبها، حتى في ضوء الفشل الذي منيت به هذه الاجتماعات، وهكذا حاولت تقديم تطمينات للطرف السعودي والمحيط الإقليمي بأنها ليست حركة دوغمائية، وليست بوارد تعقيد حياة هذا المحيط، وأنها رغم كونه امتداداً قوميًا ودينياً لفلسطين إلا أنها تكتفي بدعمه السياسي وما تيسر له من إسناد لأهدافها الوطنية (الأزعر، 2006).

2.2.4. اتفاق مكة للمصالحة 2007:

مع استمرار العزلة الدولية ضد حماس ورفض الولايات المتحدة الأمريكية والرباعية الدولية التعامل مع حركة حماس كانت تعتقد الرياض أن هذه السياسة لن تؤدي إلا إلى زيادة علاقات حماس بإيران، لذلك تحدت نهج واشنطن من خلال احتواء حماس لمحاولة إبعادها عن إيران National Intelligence (Council,2008)، ولمواجهة النفوذ الإيراني ولعب دور إقليمي فاعل في الشرق الأوسط عملت السعودية على تفعيل دبلوماسية الوساطة بين حماس وفتح في محاولة للمساهمة بواحدة من الأزمات وهي المصالحة الفلسطينية، واختارت الرياض مكة عنواناً للقاء لأنها؛ تحظى بمكانة دينية ورمزية في محاولة لكسب مكانة وشرعية دولية أكبر (Kostiner, 2009).

ومن هنا جاءت دعوة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز لحركتي حماس وفتح إلى لقاء عاجل في رحاب بيت الله الحرام أواخر يناير /كانون الثاني 2007 (الفلسطينية، 2007)؛ بعد أن احتدم الصراع بينهما وتطور لحد المواجهة المسلحة لمدة عام تقريباً على أمل أن تكون هذه الوساطة في مكة حافزًا ودافعاً لتسوية النزاع الفلسطيني (Kostiner, 2009)، وبالتالي نجحت الرياض أن تحقق مصالحة فلسطينية وطنية على أساس حرمة الدم الفلسطيني، وتشكيل حكومة وطنية برئاسة إسماعيل هنية دون التطرق إلى الاعتراف بإسرائيل أو لشروط الرباعية الدولية، وتوصل الطرفان برعاية السعودية لصيغة اتفاق في الثامن من شباط/ فبراير 2007 عرف باتفاق مكة (الفلسطينية، 2007)، بعد أن تخلت حماس عن كل الحقائب السيادية ممثلة بالخارجية والمالية، وإيكال منصب وزارة الداخلية إلى مستقل تختاره الحركة (الدبس، 2010).

وكانت ترمي الوساطة السعودية من وراء رعاية اتفاق مكة إلى تحقيق أربعة أهداف (Morro, 2007):

1- إبعاد حركة حماس عن الفلك الإيراني واحتواؤها لتشكيل تحالف سني مواجه لسياسات إيران الإقليمية.
2- الرغبة في التأثير على موقف حماس المتحفظ على مبادرة السلام العربية من خلال تلطيف موقفها وإدراجها في حكومة الوحدة الفلسطينية تحت رعاية جامعة الدول العربية.
3- الرغبة الحقيقية في إنهاء حالة الاقتتال الداخلي الفلسطيني.
4- الرغبة في تخفيف هيمنة حماس على السلطتين التشريعية والتنفيذية وإعادة إدراج حركة فتح في عملية صنع القرار السياسي؛ باعتبار أن غياب مشاركة فتح -ولو بالحد الأدنى- عن حكومة الوحدة يتعارض مع مصالح المملكة الاستراتيجية والتي تعدها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (Rieger,2016).

إن هذه الأهداف مجتمعة مثلت دوافع الرياض نحو إبرام اتفاق مكة بين حماس وفتح، إذ كان السعوديون يمتلكون مخاوف من استمرار تصاعد القوة المتنامية لمنافسها الإقليمي إيران في قطاع غزة، حيث شكل الهاجس الإيراني التحفيز الاستراتيجي الذي دفع السعوديين لإبرام اتفاق مكة، لاسيما بعد إدراك دوائر صنع القرار في السعودية أن إيران تمكنت من التقرب لحركة حماس سياسياً ومالياً في قطاع غزة، وبالتالي أرادت السعودية جلب حماس للحظيرة وتقليم أظافر الإيرانيين (Aarts, 2007).

بيد أن اتفاق مكة لم يصمد بسبب عودة الاشتباكات المسلحة بغزة وسرعان ما انهارت حكومة الوحدة التي تشكلت بموجب الاتفاق عقب زيادة حالة الاحتقان في الساحة الفلسطينية ولجوء حماس إلى السيطرة الأمنية المسلحة على قطاع غزة في 14 يونيو/2007م (Karakaya, 2019)، ومن

المنظور السعودي كانت التطورات في الأراضي الفلسطينية كارثية، حيث ألقت الحكومة السعودية باللوم على حماس وحملتها مسؤولية انهيار الاتفاق بدعم إيراني، وعبرت عن خيبتها من تجاهل حماس للاتفاقية التي وقعتها قرب أقدس مسجد في الإسلام "البيت الحرام"، ويبدو أن الدوائر المقربة من صانعي القرار السعوديين استاؤوا مما اعتبروه خرقًا من حماس للاتفاق (Rieger,2016)، وعلى النقيض تمامًا رفضت حماس الرواية السعودية وحاولت نقل روايتها الرسمية للمسؤولين في السعودية من خلال الإشارة إلى أن سبب فشل الاتفاق يرجع نتيجة تدخلات قامت بها قوى خارجية في الساحة الفلسطينية لكن هذه الرواية لم تقنع المسؤولين في السعودية (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020)، واستندت حماس في روايتها إلى تسريبات خطة "دايتون" نسبة إلى الجنرال الأمريكي مهندس هذه الخطة والتي أشارت إلى أنها تهدف لإقصاء حماس من المشهد السياسي الفلسطيني (Rose, 2007).

ربما تعد أحداث يونيو/حزيران عام 2007م السبب المباشر الذي ساهم بتقويض الاتفاق نهائيًا، غير أن هناك مجموعة أسباب أخرى مهدت لهذا الإخفاق وهي:

1- عدم قدرة دبلوماسية الرياض على تسويق الاتفاق دولياً نتيجة؛ الموقف الأمريكي المعارض لإبرام اتفاق مكة والانفتاح على حركة حماس قبل الاعتراف بشروط الرباعية الدولية (Kamrava, 2013).
2- استراتيجية واشنطن المغذية لتوسيع دائرة الانقسام من خلال دعم حركة فتح على منافسها المحلي حماس؛ ما أدى لاندلاع مواجهات ميدانية أدت في النهاية لسيطرة حماس على غزة بالقوة المسلحة (Steinberg, 2009).
3- تزايد القناعات لدى دوائر صنع القرار في السعودية أن إبرام أي اتفاق مع الفلسطينيين يجب أن يحظى بقبول أمريكي وأوروبي وإسرائيلي ومصري ودونه الفشل الذريع.

إن فشل اتفاق مكة شكل مرحلة مفصلية في العلاقات بين حماس والسعودية؛ فالسعودية رأت في سيطرة حماس على غزة استهدافًا مباشرًا لمبادرتها، واعتبرت حماس غير جديرة بالثقة، وامتنعت عن أي محاولات أخرى لاستئناف جهود وساطتها من أجل تسوية النزاع الفلسطيني الداخلي، وفي السنوات الأولى التي أعقبت انهيار اتفاق مكة لم تكن الرياض حتى على اتصال مباشر مع أي مسؤول حماس بصفة رسمية (Rieger,2016).

ورغم غضب السعودية من حماس إلا أنها كانت تعتقد أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في غزة والمقاطعة الدولية الشاملة لحركة حماس وحاجة حماس للمساعدات لتسيير شؤون الحكومة العاشرة سيجعل طهران جزءًا من معادلة ما بعد انهيار الاتفاق لا محالة (Aarts, 2007)، وهو ما حدث

بالفعل حيث أسهمت العزلة الدولية والضغوطات العربية على دفع حماس للاقتراب من إيران وحزب الله حليفا الحركة منذ التسعينيات بهدف الحصول على منافع مالية وسياسية (Banafsheh, 2016).

لا شك أن علاقة إيران بحماس كانت تثير هاجس وقلق الرياض، فهي لا ترغب بأي حال من الأحوال ترك الساحة الفلسطينية لها فتكسب طهران أوراقًا إضافية من نفوذها في هذه الساحة؛ وبالتالي ورغم الهواجس الدائمة من ديناميات ما بعد انهيار اتفاق مكة وغضبها الذي لم ترغب بالتعبير عنه رسميًا، حاولت السعودية إبقاء اتصالاتها وعلاقاتها بحماس رغبة في تجديد وساطتها؛ لأن السعوديين يعرفون أن ترك حماس كليًا سيقلص من نفوذ السعودية في الساحة الفلسطينية، وبالتالي حاولت اللعب على سياسة متوازنة مع حماس –الرمز الفلسطيني المقاوم في وجه إسرائيل– والذي كانت تتودد له الرياض حتى في ذروة اتفاق أوسلو 1993م (Riedel & Saab, 2008).

بعد فشل اتفاق مكة تراجع الدور السعودي في الساحة الفلسطينية ليحل مكانه الدور الإيراني الذي كان له دور مباشر في تعزيز قوة حركة حماس في قطاع غزة، وتمكنت الحركة بفضل الدعم الإيراني أن تحافظ على حضورها في القطاع. لكن من جهة أخرى كان لهذه السيطرة انعكاسات سلبية على حركة حماس وقطاع غزة؛ فالحصار الإسرائيلي أحكم قيوده وهو ما شكل تحديًا استراتيجيًا لحركة حماس، الأمر الذي جعلها تبذل جهودًا كبيرة في تطوير قدراتها العسكرية والأمنية في غزة لمواجهة التحديات الناجمة عن سيطرتها الأمنية على القطاع.

وشكل فشل الاتفاق مشكلة لحماس مع دولة تمثل للحركة أحد الروافد المهمة والمؤثرة والضرورية بما تمثله من مكانة وتأثير وقدرة ونفوذ لارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية؛ لأن فقدان هذا الحليف كان يعني بالنسبة لحماس مزيدًا من الضغوطات الأمريكية والدولية والعربية عليها في الوقت الذي كانت تسعى لتحييد هذه الضغوطات من خلال علاقاتها الدولية بما يساعدها على إنجاح تجربتها بالحكم وتثبيت حضورها في القطاع.

3.4 أثر فشل اتفاق مكة 2007م، والحراك العربي 2011م على مستوى العلاقة

أدى انهيار اتفاق مكة لحدوث شرخ استراتيجي في العلاقات الثنائية ما بين السعودية وحماس، ولئن أبقت السعودية اتصالاتها في تلك المرحلة مع الحركة بالمستويات الدنيا، إلا أنها كانت لا تخفي غضبها واستياءها من فشل وساطتها للمصالحة الفلسطينية؛ لأن السعودية رأت في انتكاسة هذا الاتفاق ضربة لجهودها المستمرة لرأب الصدع في البيت الفلسطيني، واستهانة بصورتها وموقعها كزعيمة للعالم الإسلامي، وتنكرًا للعمق العربي والإسلامي، وتفضيلًا للتحالف مع إيران الشيعية.

وعززت أحداث يونيو/حزيران 2007م من هواجس السعودية التي رأت أن الدعم الإيراني لحماس منحها القدرة على السيطرة على القطاع، وبدأت تروج عبر وسائل إعلامها بأن سيطرة حماس على القطاع جاء استجابة لرغبات إيرانية؛ وتنطلق السعودية في مخاوفها من افتراض أن حضور إيران في الساحة الفلسطينية من شأنه أن يقلص من حضورها في المشهد الفلسطيني، وتعززت هذه القناعات بعد أن كونت إيران وسوريا والعراق وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين في تلك المرحلة محورًا أسماه أصحابه بـــ "محور المقاومة"، ومنذ ذلك الوقت أصبحت إيران تمثل لعدد من الدول وفي المقدمة منها السعودية الخطر الأساسي والأولوية على حساب القضية الفلسطينية، وانطلاقًا من هذه الهواجس تغيرت السياسة السعودية تجاه حماس؛ وانعكس تصاعد التوتر بين الرياض وحماس بشكل نوعي بشكل ملحوظ خلال الأحداث التي تلت فشل الاتفاق سواء خلال الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008م، واندلاع الحراك العربي 2011م.

1.3.4. الحرب الإسرائيلية على غزة 2008-2009م:

في 27 ديسمبر عام 2008م شنت إسرائيل عدوانًا مباغتًا على قطاع غزة ما تسبب بمجازر بين المدنيين العزل، وخسائر في البنية التحتية، لكن الانقسام العربي الرسمي انعكس على المواقف الخليجية والعربية تجاه العدوان على غزة وتجاه حماس بشكل ملفت، وظهر للعلن ولم يعد خافيًا هذا الانقسام، ويرجع هذا الانقسام إلى بروز ظاهرة التكتلات في الشرق الأوسط بين ما يعرف بمحور "الممانعة" بقيادة إيران و"محور الاعتدال" بقيادة السعودية ومصر، وأدت هذه الظاهرة إلى انكشاف الانقسام في النظام العربي الرسمي للمرة الثانية بعد حرب تموز في لبنان 2006م.

وتحرك الموقف السعودي الرسمي خلال الأزمة على غير اتجاه: أولاً لتدعيم السياسة المصرية للتعامل مع الأزمة، وثانيًا العمل على وحدة صف الأنظمة السياسية في الخليج وعدم تفككها بسبب الأزمة، وثالثًا تحرك المملكة على مسار المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لوقف العدوان وتبنت

المملكة سياسة هادئة للتعامل مع الأزمة أو ما يطلق عليه "الدبلوماسية الهادئة" والتي عبر عنها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في المؤتمر الصحفي لإعلان البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في الأول من يناير أي بعد 4 أيام من حدوث العدوان والذي تضمن: "القادة العرب مسؤولون وليسوا مجازفين، وإن سحب المبادرة العربية للسلام لن يركع إسرائيل"، ودعت المملكة إلى اجتماع طارئ لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في جدة في 4 يناير وصدر بيان يندد بالعدوان الإسرائيلي على غزة ويدعم السلطة الفلسطينية ويدعو لنشر بعثة مراقبة دولية في قطاع غزة، وأعلنت الرياض عن خيبة أملها من مجلس الأمن في عدم إصداره قرار يدين إسرائيل (سويلم، 2009)، وشاركت السعودية في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في 31 ديسمبر 2008م، وخلال هذا الاجتماع وجه وزير الخارجية السعودي انتقادًا مبطنًا لحركة حماس حين حمل الانقسام الفلسطيني مسؤولية ما يجري في غزة، وأن العدوان وقع لأن الشعب الفلسطيني لا يقف وراء قيادة واحدة (CNN, 2009).

مع استمرار العدوان الإسرائيلي خرجت مظاهرات في العواصم الخليجية تدعو الأنظمة السياسية لاتخاذ مواقف جادة ضد إسرائيل ووقف تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية؛ ردًا على استمرار المذابح بغزة، وبدأت هذه المظاهرات تحمل شعارات مؤيدة للمقاومة الفلسطينية، ومن هنا شكلت الحرب مصدر تخوف للأنظمة العربية كالسعودية ومصر التي بدأت تنظر لحماس على أنها خطر ليس بسبب صلتها المزعومة بإيران فقط، ولكن بسبب تأثيرها على الرأي العام العربي المحب لحماس والذي يتبنى أفكارها وخطاباتها الثورية والإسلامية (Valbjørn, 2011 –25). ولعب صراع الصورة دورًا في زيادة هواجس هذه الأنظمة؛ لأن صورة المجازر الإسرائيلية التي ظهرت أثناء الحرب على شاشات التلفزة العالمية والعربية، إضافة لتصاعد الشعارات المؤيدة للمقاومة الفلسطينية زادت من حرج هذه الأنظمة أمام الرأي العام الإسلامي والعربي وهو ما شكل عامل ضغط على الرياض (Norton, 2009).

بعد مرور أكثر من أسبوعين من العدوان بدأت الأنظمة العربية والخليجية بالتحرك من أجل وقف العدوان الإسرائيلي لكن هذا التحرك كشف عن انقسام في النظام العربي الرسمي، إذ أدت الانقسامات العربية البينية إلى انعقاد 4 قمم لمناقشة العدوان الإسرائيلي في الرياض، والدوحة، وشرم الشيخ، والكويت خلال ستة أيام فقط حتى أطلقت عليها الصحافة العالمية بـــ "حرب القمم" ومثلت القمة الأولى التي دعت إليها قطر في 16 يناير 2009م، بالدوحة محور الممانعة بمشاركة إيران، وسوريا، وقطر، وحماس، في المقابل تغيبت دول محور الاعتدال: السعودية، ومصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية (Mueller, 2011)، وردًا على هذه القمة دعت المملكة العربية السعودية إلى اجتماع قمة استثنائي يوم 15 من يناير، وجاء هذا الاجتماع في ظروف التفكك

العربي، وبعد تصاعد المطالبات الجماهيرية في الخليج العربي ومن أنظمة عربية رسمية تطالب السعودية بوقف تصدير النفط والغاز إلى الدول التي تساند إسرائيل.

وشاركت السعودية في القمة العربية الطارئة التي دعت إليها القاهرة في شرم الشيخ في 18 يناير 2009م، بمشاركة دول عربية وأوروبية وأفضت هذه القمة إلى تعزيز وقف إطلاق النار وإلى تعاون يحد من تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، وضرورة تثبيت وقف إطلاق النار ليصبح هدنة دائمة (نعيرات، وآخرون 2009)، وفي 19 يناير انطلقت قمة في الكويت مثلت محور الاعتدال، حيث حمّل هذا المحور حركة حماس صراحة مسؤولية جزئية لحدوث العدوان من خلال إطلاق الصواريخ على إسرائيل واتهمتها بخدمة إيران والمصالح السورية وليس الفلسطينيين، لكن وفي نفس الوقت حذر الملك عبد الله من استمرار المذابح في غزة ولوح بسحب المبادرة العربية للسلام ودعا لإنهاء الانقسام العربي والتوافق، وعجزت القمة عن الخروج بقرارات سياسية قوية داعمة لأهل غزة (CHEN, 2018).

ودار الخلاف بين معسكري "الممانعة" و"الاعتدال" في هذه القمم بحسب (الكناني، 2009) على قضيتين محوريتين هما:

1- العلاقة مع إسرائيل: تحرك "معسكر الاعتدال" في هذه القمم وهو محكوم بمعاهدات السلام متمسكاً بنهج التطبيع العربي مع "إسرائيل" وضرورة دفع التسوية، بينما سعي معسكر الممانعة إلى حصار هذا النهج وعزله في سياق تمسكه بدعم المقاومة.
2- الموقف من حركات المقاومة: منذ بداية الحرب انقسم العرب بين رافض للمقاومة الفلسطينية بقيادة حماس مؤيد ضمنياً لـــ "إسرائيل"، وبين منحاز للمقاومة مناهض لـــ "إسرائيل"، واتخذ كل منهما مسارًا سياسياً وإعلامياً ودبلوماسياً متناقضاً للآخر من منطق رغبة كل معسكر تثبيت وشرعنة رؤاه وسياساته نحو إسرائيل أو المقاومة.

وفي هذا السياق يمكن رصد مجموعة أسباب جعلت السعودية تنسجم في مواقفها مع "محور الاعتدال" (Yehoshua, 2009):

1- اصطفاف حركة حماس مع محور الممانعة: سوريا، قطر، حزب الله، وإيران.
2- تنامي الخلافات بين السعودية وقطر في إطار النظام الخليجي على إثر دخول قطر إلى جانب محور الممانعة وزيادة علاقاتها بإيران.

3- التقاء المصالح والموقف المشترك بين دول الاعتدال إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران ومشروعها النووي.
4- الخشية من إنجاز عسكري يحسب لحماس في قطاع غزة، ما يرفع من سمعة إيران الإقليمية، ويضع نهاية لمشروع التسوية والمبادرة العربية للسلام.

ورغم الاستقطاب الإقليمي الحاد بين "محور الممانعة" و"محور الاعتدال"، إلا أن الرياض عملت في أواخر كانون الثاني/يناير 2009 على إصلاح العلاقات العربية البينية وتفعيل ملف المصالحة بين حماس وفتح، ويبدو أن هذه الجهود جاءت مدفوعة برغبة المملكة لتعزيز قبضتها بالقضية الفلسطينية وحصر النفوذ الإيراني، وهذا كان يتطلب فتح قنوات اتصال مع سوريا بعد التوافق مع مصر، حيث أرسل الملك عبد الله رسالة عبر رئيس المخابرات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز إلى الرئيس بشار الأسد، وكانت السعودية تهدف من خلال هذه المبادرة استعادة الموقف العربي المشترك، بما يعين على دفع التسوية وإجراء جولة مفاوضات جديدة بين حماس وفتح (Maxwell, Carol,2009).

على أي حال حرص الموقف السعودي الرسمي على عدم بلورة موقف عربي من شأنه فرض تصعيد في المواجهة يتجاوز حدود القطاع ويضع نهاية لمشروع التسوية، ولذلك حرصت الرياض على دعم موقف السلطة الفلسطينية، بما يتوافق مع معسكر "الاعتدال"، وتلخيصًا للسياسة السعودية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008-2009 يمكن الإشارة إلى أبرز هذه المحددات (أبو زايدة، 2009):

1- إبداء حرص شديد على الجوانب الإنسانية للشعب الفلسطيني في القطاع وتوجيه انتقادات حادة لإسرائيل، والمطالبة بوقف العدوان الفوري على غزة.
2- الالتزام بمبادرة السلام العربية ورفض تعديلها وتأييد المبادرة المصرية الخاصة بوقف العدوان، ورفض دعم أي توجه لعقد قمة خاصة للأحداث في غزة بالتضامن مع الموقف المصري لاحتواء اندفاع دول الممانعة وحرمانها من الظهور كمدافع وحيد عن الحقوق العربية والإسلامية.
3- تصدير الأزمة إلى مجلس الأمن الدولي والتعويل على دور أمريكي قوي من شأنه وقف العدوان، والحيلولة دون وضع دول الاعتدال في مواقف أكثر حرجًا في ظل التصعيد الإعلامي لدول الممانعة وضغوطات الشارع الخليجي والعربي الداعي لوقف تصدير النفط، واتخاذ مواقف حازمة تجاه إسرائيل.

بلا شك إن الهدف الاستراتيجي من وراء الحرب على قطاع غزة تمثل بتقويض حكم حركة حماس في قطاع غزة وإنهاء وجودها، إلا أن هذه الحرب زادت من قوة ومكانة الكتلة التي تضم إيران وحزب الله وحماس سوريا التي بدأت تشكل نظام الشرق الأوسط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي المقابل أظهرت الحرب انقسامًا في النظام العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية وتحديدًا تجاه العدوان الإسرائيلي في غزة والموقف من حركة حماس، لكن السعودية حاولت أن تمارس دبلوماسية هادئة ومحاولة إصلاح الأزمة العربية وإيجاد صيغة توافق مع "محور الممانعة".

في مطلع عام 2010م وافقت المملكة على استقبال السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في إطار جولة عربية شملت دول الخليج: الإمارات، وقطر، الكويت، والبحرين، والتقى مشعل خلال زيارته وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل (India, 2010)، وناقش اللقاء الذي جاء بطلب حماس بحسب (الحميد، 2010) موضوعين:

الأول: العلاقة مع إيران والحوثيين: حيث طلب وزير الخارجية السعودي توضيحات من وفد الحركة حول ما تناقلته بعض الصحف عن أن انتقال ممثل حماس من إيران إلى اليمن كان لتمرير دعم إيراني للحوثيين، إلا أن مشعل نفي أي دور لحماس بالمساس بالأمن العربي أو دعم الحوثيين، مؤكداً أن حماس لا تريد استبدال الدور العربي بالإيراني، وأن فلسطين عمقها عربي.

الثاني: المصالحة الفلسطينية: حيث طلب خالد مشعل من السعودية تجديد وساطتها للمصالحة؛ لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وأعرب عن تطلع حماس لدور سعودي إلى جانب مصر والدول العربية؛ كمدخل لتوحيد الموقف الفلسطيني ولملمة الموقف العربي في مواجهة إسرائيل.

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أجرى اتصالات دبلوماسية مع العديد من العواصم العربية وفي المقدمة منها القاهرة للمساهمة بجهود المصالحة بين حماس وفتح إلا أن جهده فشل بسبب؛ رفض القاهرة فتح ملف المصالحة للنقاش ما لم تستجب حماس لشروط الرباعية الدولية، وكانت القاهرة تعتبر نفسها الراعي الأول للملف الفلسطيني، وهكذا انتهت وساطة السعودية في ملف المصالحة بعد هذه المحاولة (الأسطل، 2016).

ويبدو أن الانفتاح النسبي على حماس من السعودية جاء على خلفية إدراك الرياض بأن المضي في إجراءات عزل حماس عن المشهد السياسي بعد شروع القاهرة في بناء الجدار الفولاذي على حدود رفح من شأنه أن يفجر الوضع الفلسطيني وستكون تداعياته ليس على مصر وإنما على المنطقة، إضافة إلى أن الرياض كانت تريد ضبط علاقة قيادات حماس بطهران ومنع إيران من اللعب بالورقة الفلسطينية (صالح، 2011).

2.3.4. الحراك العربي 2011م:

منذ بداية ديسمبر 2010م اتبعت الرياض في زمن الملك عبد الله بن عبد العزيز ثورة مضادة النهج تجاه ثورات الربيع العربي وحركات الإسلام السياسي والتي تعد حماس جزءاً لا يتجزأ منها من وجهة نظر الأنظمة العربية، ومن هنا شهدت علاقات الرياض بحماس تقلبات كبيرة بدءًا بإطاحة الثورة المصرية الرئيس المصري حسني مبارك أحد أهم حلفاء السعودية الإقليميين خلال الحراك العربي 2011م، وما تلاه من صعود لجماعة الإخوان المسلمين وانتخاب الرئيس محمد مرسي، حيث تصنف السعودية حماس على أنها الفرع الفلسطيني للإخوان المسلمين المصريين، وبالتالي تعتبر السعودية الإخوان المسلمين تهديداً لاستقرار الأنظمة الملكية وتنظيما نافدا وعابرا للحدود (Falk, 2015).

إن الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي هو موقف معارض من حيث المبدأ، ويستند في موقفه على أنها فتنة ومدعاة للخراب والدمار، لكن منطق المصلحة حتّم على السعودية أن تدعم الثورة في سوريا، وهذا تسبب في بروز إشكالية تبرير الدعم في موضع، والمعارضة في موضع آخر، ولذلك كانت السعودية بحاجة ماسة لتعريف ما يمكن أن تستند إليه المعارضة كما يمكن أن يستند إليه الدعم؛ ومن هنا أصبح الاختيار بين الدعم والمعارضة يتم بناء على ثلاثة محددات: تأمين الداخل السعودي ضد انتقال الحراك العربي، وحماية الأنظمة الحليفة، وأخيرًا العمل ضد مصالح الأنظمة المنافسة وتحجيم استفادتها من ظروف الحراك، وبناء عليه فإن السعودية لم تدعم ثورة 25 من يناير/كانون الثاني في مصر لتأمين داخلها ضد الثورة من جهة، ولحماية نظام مبارك الحليف من جهة أخرى، ولكنها دعمتها في سورية؛ لأن سقوط نظام الأسد يعني سقوط معظم أوراق إيران، المنافس اللدود للسعودية في العالم العربي (المرزوقي، 2014).

ومع فوز الرئيس المصري محمد مرسي تعاملت السعودية في بداية الأمر مع هذه المتغيرات ببرغماتية إلى حد ما، واستقبلت الرئيس المنتخب وباركت فوزه، لكن السلوك السعودي تجاه الإخوان كان يتسم بالحذر وعدم الثقة والترقب والتأني في صياغة سياسات كبيرة تجاه الإخوان، بالرغم من أن مرسي حاول كسر هذا الجمود والتقارب مع السعودية حيث كان أول دولة يقصدها بعد نحو أسبوعين من توليه الرئاسة، إلا أن عوامل عديدة لم تسهم بهذا التقارب لعل أبرزها خشية السعودية من الإخوان واتجاه الإخوان نحو التقارب مع إيران (صادق، 2018).

بيد أن صعود الإخوان في مصر ترافق مع شن إسرائيل حربًا عدوانية على قطاع غزة في 15 نوفمبر 2012م، والذي استمر لمدة 9 أيام قبل أن يتم التوصل لتهدئة برعاية مصرية في عهد الرئيس المصري محمد مرسي، غير أنه بدا خلال العدوان أن أولويات السياسة الخارجية السعودية

أظهرت انشغالًا بالاضطرابات الداخلية في البحرين ودخول قوات درع الجزيرة بقيادتها إلى البحرين، والأوضاع في سوريا (صالح، 2013)، ومع انتشار الاحتجاجات الجماهيرية ضد نظام الأسد في سوريا وجدت حماس نفسها على نحو متزايد على خلاف مع إيران، مع تحول الاضطرابات إلى حرب أهلية، إذ قررت الحركة دعم المعارضة السورية وقطعت فعلياً العلاقات مع طهران التي كانت تقف مع دمشق حليفها الاستراتيجي الشرق أوسطي (Abu Amer, 2019)، حيث أيدت حماس مطالب الشعب السوري بالحرية والعدالة والديمقراطية، وهو موقف لم يعجب طهران التي أيدت النظام السوري واصفةً ما يمر من أحداث بالمؤامرة الدولية، وظهر الخلاف إلى العلن مع نقل حماس مكتبها السياسي من دمشق إلى قطر (ramani, 2015).

ورغم أن حماس والسعودية اشتركتا سياسيًا ضد نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، ودعمتا المعارضة السورية إلا أن علاقة الرياض بحماس بقيت محصورة ومرتبطة بمسار العلاقة مع جماعة الإخوان في مصر، وفي هذه الأثناء كانت قطر متعطشة لكسب أوراق دبلوماسية جديدة وتوسيع رقعة نفوذها في المنطقة عبر ضم حماس لصفها، والتقارب مع الإخوان المسلمين في مصر، وفي الوقت الذي سعت قطر لمراكمة خطواتها الدبلوماسية كانت الرياض تركز على إسقاط الرئيس الأسد ولا ترغب الدخول في معركة تنافسية مع الدوحة بسبب انشغالها في سوريا وعلاقاتها بحركة فتح والنظام السباق للرئيس مبارك وهو ما جعلها تتريث في سياساتها تجاه حماس (المرزوقي، 2014).

وبإطاحة الرئيس محمد مرسي في 2013م أول رئيس مصري منتخب ديمقراطيًا انكفأت علاقات السعودية وحماس؛ فالسعودية رحبت بعزل مرسي وعملت على نزع الشرعية على جماعة الإخوان من خلال تصنيفها على أنها منظمة إرهابية، لكن التطور الذي حدث هو أن السعودية قامت بإضافة قيادات في الإخوان بما فيهم قيادات في حركة حماس إلى قائمة التنظيمات الإرهابية بـــ 2014 (Arafat, 2018)، وأثرت هذه التحولات على حركة حماس لتجد نفسها بأنها في مأزق سياسي جديد كان له انعكاسات استراتيجية؛ خصوصًا بعد التقارب الذي حصل بين الرياض والقاهرة بعد رحيل نظام الإخوان في مصر، والذي هدد بالمزيد من العزلة للحركة عن مؤيديها في المحيط العربي.

ونظرًا لدعم قطر المتزايد لحركة حماس والإخوان المسلمين وصلت الاختلافات بين الدوحة والرياض إلى ذروتها في شهر مارس/آذار 2014م عندما سحبت كلاً من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، سفراءها من قطر، اعتراضًا على السياسة الخارجية لقطر، وقد اتهمت مجموعة الأنظمة الملكية المناهضة للإخوان المسلمين قطر بعدم التزامها بمبادئ مجلس

التعاون الخليجي وبالتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج الزميلة لها، وبدعم منظمات تضر بأمنها، وبدعم وتمويل وسائل إعلام معادية لها الأمر الذي أجبر قطر على طرد بعض قيادات الإخوان وإغلاق قناة الجزيرة مباشر مصر (مارتيني، وآخرون، 2016).

على أي حال، إن ما بدا كمسار رابح في عام 2013م تحول إلى طريق سياسي مسدود بعد سقوط نظام الرئيس محمد مرسي؛ فالقادة المصريون الذين حلّوا محل الإخوان المسلمين في مصر، بمن فيهم الرئيس عبد الفتاح السيسي يكنون العداء الشديد لحركة حماس، وفي نفس الوقت تراجع النفوذ الإقليمي لتركيا وقطر حيث كانتا تشكّلان المشهد السياسي الإقليمي بحكم ارتباطهما بجماعة الإخوان وحماس؛ لتحل محلها التوترات المتزايدة بين إيران وما يسمى بالمعسكر العربي السني بقيادة المملكة العربية السعودية (العمري، 2016).

وتسببت هذه التحولات في إيقاف زيارات قيادات حماس إلى الرياض، تماشيًا مع الأوضاع السياسية الجديدة في مصر، وبالتالي انعكس هذا السلوك على حركة حماس في أكثر من اتجاه:

1- زيادة الضغوطات على قطاع غزة وتعرض حماس لأزمة مالية حادة إلى الحد الذي جعلها عاجزة على إدارة شؤون القطاع إثر سياسات القاهرة المتخذة على حدود رفح؛ تحت ذريعة حماية الأمن القومي المصري، ولم تعترض الرياض على هذه السياسات رغم بلوغ الحصار ذروته.
2- شعور حماس بالعزلة العربية والدولية جعلها تفكر مرة أخرى في تصويب العلاقة مع إيران إلا أن موقف حماس من الأزمة السورية كان يعكر أجواء عودة العلاقات.

3.3.4. الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014م:

مع تعرض قطاع غزة لعدوان إسرائيلي في 8 يوليو 2014م تأخرت المملكة العربية السعودية في شجبها للعدوان الإسرائيلي وظهر جليًا إسنادها للسياسة المصرية التي وقفت ضد حركة حماس لقربها من جماعة الإخوان المسلمين، ودعمها للورقة المصرية لوقف إطلاق النار، وتحفظت على إبداء رأيها الصريح من الحرب خاصة وأن الحرب استمرت لمدة 51 يومًا، ما وضع الموقف السعودي في دائرة الاتهام، ثم بعد صمت ظهرت بعض المواقف السعودية التي اقتصرت على تصريحات الإدانة والوعود بالدعم المادي لإعمار غزة فيما وجه العاهل السعودي أمرًا بتقديم 200 مليون ريال سعودي إلى الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة لمعالجة جرحى العدوان في 13 يوليو (أبو السعيد، 2016).

ولم يدل العاهل السعودي شخصيًا عبد الله بن عبد العزيز بأي تصريحات حتى الأول من آب/أغسطس أي بعد مرور 3 أسابيع على بدء العدوان؛ فأدان إسرائيل لارتكابها "جريمة حرب ضد الإنسانية" و"مجزرة جماعية"، والملاحظ أن الملك لم يذكر إسرائيل تحديدًا لكن الصحافة السعودية الرسمية أوضحت أنه عنى إسرائيل بشكل عام ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشكل خاص، ولم يأت الملك على ذكر حماس لكنه تحدث بإسهاب عن "الإرهابيين" الذين يشوهون صورة الإسلام النقية والإنسانية، وفسرت الصحافة السعودية هذه التصريحات على أنها موجهة إلى القاعدة والدولة الإسلامية داعش لا إلى حماس (ريدل، 2014م) وإضافة لذلك فإن العاهل السعودي الذي تحدث 3 مرات في أقل من عشرة أيام لم يوجه أي انتقاد صريح للحكومة الإسرائيلية، ولم يتخذ أي إجراء في حقها، ولم يطلب من حليفه الاستراتيجي عبد الفتاح السيسي فتح معبر رفح البري لاستيعاب الجرحى، ولم يعلن عن فتح مستشفيات بلاده لاستيعاب جرحى ضحايا العدوان الإسرائيلي وهو ما بدا يوحي بسلوك سعودي مختلف تجاه القضية الفلسطينية (عطوان، 2014).

كما أفتى مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء في السعودية عبد العزيز آل الشيخ بتحريم المظاهرات التي انطلقت في العديد من الدول العربية والإسلامية لنصرة الفلسطينيين في قطاع غزة واصفًا إياها بأنها مجرد أعمال غوغائية لا خير فيها ولا رجاء منها (بدر، 2007).

منذ بداية العدوان تعرضت حماس لانتقادات حادة بشأن رفضها القبول بشروط المبادرة المصرية؛ فالإعلام السعودي وكتاب المقالات ادعوا أن رفض حماس للمبادرة المصرية تسبب في زيادة القتل في صفوف الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، وحسب أقوالهم فإن حماس برفضها المبادرة المصرية دعمت إيران وعملت لصالحها ولصالح الإخوان المسلمين وحلفائهم في قطر وتركيا.

وعلى سبيل المثال في 26 يوليو/ تموز 2014م هاجم رئيس الاستخبارات السعودي السابق الأمير تركي الفيصل حركة حماس واتهمها بالتماهي مع الموقفين القطري والتركي اللذين يعملان –من وجهة نظره– على حرمان مصر من دورها القيادي الشرعي، كما حمل حماس مسؤولية استمرار العدوان على غزة، والتسبب بقدر كبير من المعاناة الإنسانية في القطاع من خلال رفضها التعاطي مع المقترحات المصرية الهادفة إلى وقف إطلاق النار، وإضافة لذلك اتهم الفيصل حماس بارتكاب أخطاء الماضي من خلال إطلاق صواريخ لا تشكل أي خطر على إسرائيل وإنما تتسبب بعرقلة القضية الفلسطينية (الفيصل، 2014).

كما حملت الصحف السعودية الرسمية حركة حماس مسؤولية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأشارت صحيفة الرياض إلى أن المشكلة ليست في عدوانية إسرائيل، وإنما من حركة حماس التي

تسيطر على قطاع غزة التي قامت بخطف الجنود الإسرائيليين الثلاثة، وبدلًا من المساومة عليهم لإخراج عدة آلاف من المسجونين تم قتلهم، وهي خطوة انتظرتها إسرائيل لتهاجم قطاع غزة، وعلى نفس النحو كتبت صحيفة "الوطن" أن رفض الفصائل الفلسطينية للمبادرة التي قدمتها القاهرة منحت إسرائيل شرعية تدمير القطاع، بينما انتقدت صحيفة "عكاظ" ما وصفتها بـــ "بمقايضات" حماس التي وفرت مبررات كثيرة للاحتلال لكي يتربص بالشعب الفلسطيني بغزة (أنزولا، 2017).

على عكس الجولات السابقة أبدت السعودية اهتمامًا محدودًا بما حدث على حلبة غزة؛ فالمملكة تحركت في ذلك الوقت مدفوعة بهواجس أمنية تعززت بعد الحراك العربي 2011م، إذ كانت تحاول دعم الاستقرار داخلها وداخل الدول المجاورة لها والتي تعاظمت فيها قوات تنظيم الدولة "داعش" في العراق وسوريا، وحاولت منع وصول هذه الصراعات إلى داخل أراضيها، وانطلاقًا من ذلك اكتفت السعودية بدعم مصر خلف الكواليس خلال حرب غزة الثالثة، وهو ما فسر على أنه سكوت عما تقوم به إسرائيل ضد حماس في غزة، حيث تعتبر الرياض حماس منظمة معادية لها لكنها لم تكن ترغب في ذلك الوقت أن تظهر كدولة تعارض دعم الفلسطينيين وهو ما برز في إيحاءات العاهل السعودية في خطاباته (كورتس وبروم، 2015).

وجاء الدعم السعودي للموقف المصري وحالة الاستقطاب هذه في إطار البيئة التي أفرزتها الثورات المضادة ضد الإخوان المسلمين وما نتج عنها من تشكل معسكرات تتمثل بقطر وتركيا وتدعم جماعات الإسلام السياسي، وتتمتعان بعلاقات وثيقة بحركات المقاومة الفلسطينية، وفي المقابل السعودية ومصر والإمارات ولا تقف مع المقاومة بأي شكل من الأشكال، وبما أن حماس الفرع الفلسطيني للإخوان المسلمين فقد بدا واضحًا سعي محور الاعتدال لعدم منحها صورة نصر على إسرائيل (العربي، 2015).

وأظهرت دول الشرق الأوسط التي تعهدت بتقديم أموال لإعادة إعمار غزة خلال مؤتمر المانحين الذي انعقد في القاهرة بعد الحرب صراحة وضمنًا مواقف سياسية تعكس استقطابًا يندرج في معسكرين؛ فالسعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة عارضت حركة حماس بعد أن أعربت عن قلقها من علاقات الحركة بجماعة الإخوان المسلمين، وبدا أن سياسة هذه الدول لم تكن ترغب في إرسال أموال لغزة؛ لتجنيب التعزيز المحلي للحركة واعتمدت على افتراض ملخصه أن إعادة الإعمار البطيئة ستساهم في إضعاف شرعية حركة حماس مما سيساعد على العودة في نهاية المطاف إلى الترتيبات السياسية التي سبقت استيلاء الحركة على غزة بـــ 2007 (بركات والمصري، 2017).

4.4 خلاصة

وظفت السعودية دبلوماسية الوساطة لإنهاء الاقتتال الفلسطيني في قطاع غزة، غير أن سيطرة حماس الأمنية على القطاع في يونيو/حزيران 2017م أزعج السعودية التي رأت في الحدث نسفٌ مقصودٌ لمبادرتها وإهانة لمكانتها وموقعها الإقليمي، ما أثر على علاقاتها بحركة حماس، وظهرت انعكاسات الأزمة بينهما خلال 3 أحداث إقليمية مهمة وهي: الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008–2009، واندلاع أحداث الحراك العربي عام 2011م، والحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014م.

وتعاملت السياسة الخارجية السعودية بسياسة حذرة مع حركة حماس خلال هذه الأحداث؛ ففي الحرب على غزة عام 2008–2009م تأثر الموقف السعودي بالانقسام العربي الرسمي لكنه حافظ في نفس الوقت على دبلوماسة هادئة وحاول وقف العدوان الإسرائيلي من خلال سياسات عديدة: تدعيم السياسة المصرية للتعامل مع الأزمة، والعمل على وحدة صف الأنظمة السياسية في الخليج، والتحرك من خلال المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والحلفاء الإقليميين مثل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وقف العدوان، والحرص على عدم المواجهة الكلامية مع حركة حماس والاكتفاء بإلقاء اللوم على الانقسام الفلسطيني.

فيما تعاملت السياسة الخارجية السعودية مع أحداث الحراك العربي عام 2011م، والحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014م بسياسة مختلفة، وتلخصت في دعم وإسناد سياسات جهورية مصر العربية وتصوراتها تجاه حماس وقطاع غزة بهدف؛ عدم تعزيز حكمها المحلي في قطاع غزة، وعدم منحها صورة نصر معنوي على "إسرائيل" الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز تصورات ورؤى الأطراف الإقليمية المساندة لحماس مثل تركيا وقطر وإيران.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس من (2015-2019)

1.5 تمهيد

بعد وفاة الملك السادس عبد الله بن عبد العزيز في 23 يناير/كانون الثاني 2015م وصعود شقيقه الملك سلمان لسدة العرش في المملكة بدا للوهلة الأولى أن المملكة العربية السعودية ذاهبة نحو إجراء تغييرات جوهرية في سياساتها الخارجية تجاه أزمات المنطقة وتحالفاتها السياسية، حيث تبنت السعودية سياسة الانفتاح الخارجي على تركيا وقطر وجماعة الإخوان المسلمين وحماس بهدف؛ تشكيل تحالف سني بزعامتها؛ لمواجهة النفوذ الإيراني في الخليج والمنطقة العربية، لكن وفي نهايات عام 2016م بدأت المملكة بالعودة التدريجية إلى سياستها الخارجية القديمة التي رسمها الملك عبد الله لاسيما بعد انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية في 20 من يناير/كانون الثاني 2017م وسياسته الخارجية الأكثر انفتاحًا على دول الخليج العربي.

يتناول هذا الفصل السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز تجاه حركة حماس في الفترة الممتدة من 2015-2017م والدوافع الداخلية والإقليمية التي شجعت المملكة على إعادة الانفتاح على حركة حماس واستقبال رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في صيف عام 2015م، ويستعرض السياسات التي اتخذتها المملكة تجاه حماس، وأثر هذا التحسن التدريجي على مسار العلاقة بين الرياض وحماس.

ويركز الفصل على انعكاسات تغير السياسة الخارجية السعودية تجاه حماس في الفترة الممتدة من 2017م–2019م، لاسيما بعد تعيين الأمير محمد بن سلمان لولاية العهد في المملكة، وأسباب هذا التغير ودوافعه الداخلية والإقليمية، متضمناً أهم السياسات التي اتخذتها الرياض تجاه حماس والقضية الفلسطينية بعد انخراطها بالتحالف الإقليمي ضد إيران في عام 2017م.

2.5 مقدمة

بداية ربما ينبغي التمييز ما بين مرحلتين في السياسات السعودية في عهد الملك سلمان؛ إحداهما بدأت بمجرد وصوله إلى العرش أوائل عام 2015، واستمرت عامين ونصف العام، أما المرحلة الأخرى فربما بدأت في عام 2017، وتداخلت فيها عدة متغيرات داخلية وخارجية، لتكون تمهيدًا لدخول السعودية في مرحلة انتقالية غامضة بشأن مستقبلها السياسي والاقتصادي (جبريل، 2017).

في المرحلة الأولى استفادت السعودية على الصعيدين الإقليمي والدولي، من تعزيز صورة تماسك الأسرة المالكة في انتقال العرش بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز في 22 يناير 2015 الذي اتخذ في آخر ثلاث سنوات من حكمه سياسات صارمة ضد الثورات العربية والحركات السياسة الإسلامية، بما فيها حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، ما أدى إلى أزمة في السياسة الخارجية السعودية أفضت في المحصلة إلى وقوع الرياض في دائرة الابتعاد عن دعم القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين (البرصاص، وآخرون، 2015).

وبعد ساعات من وفاة الملك عبد الله أعلنت السعودية الأمير سلمان بن عبد العزيز ملكًا جديدًا للمملكة العربية السعودية، وفي غضون ساعات بدأت سياسة الملك سلمان بالتكشف، داخليًا أعلنت المحطة التلفزيونية الرسمية عن أربعة وثلاثين مرسومًا ملكيًا ومراسم وزارية، وشملت ما وصف بأنه تحول كامل في هيكل الحكومة السعودية، وبموجب هذه القرارات استعاد جناح "السديري" في الأسرة المالكة تماسكه وبالذات بعد تعيين محمد بن نايف وزير الداخلية نائبًا لولي العهد، وتعيين محمد بن سلمان آل سعود وزيرًا للدفاع، إلا أن أهم التغييرات التي تم الإعلان عنها كانت حل المجالس المتخصصة التي شكلها الملك الراحل، وإنشاء مجلسين رئيسيين لهما صلاحية وضع السياسات الاستراتيجية والاقتصادية (Al Jazeera, 2015).

3.5 سياسة الملك سلمان تجاه حماس بعد توليه العرش من (2015–2017م)

سعى الملك السابع للمملكة العربية السعودية سلمان بن عبد العزيز بعد توليه العرش على إجراء تغييرات في السياسة الخارجية السعودية تجاه أزمات المنطقة وتحالفات المملكة السياسية؛ فانتقلت هذه السياسة نحو مزيد من البرغماتية والحلول العملية الواقعية لمشكلات المنطقة العربية المتفاقمة، ما كان يعني استعدادًا سعوديًا للتعبير عن سياسة أكثر توازناً على الصعد الخليجية والعربية والإقليمية والدولية، بما يخفف من تأثير الفكر الأيديولوجي في السياسة الخارجية السعودية الذي أدى في عهد الملك عبد الله عبر نزعة إقصائية مليئة بالهواجس الأمنية إلى إدراج جماعة الإخوان

المسلمين في 2014م ضمن المنظمات الإرهابية بالتزامن مع تصعيد سعودي يشمل خصوم الرياض من الإخوان المسلمين إلى قطر إلى تركيا (جبريل، 2017).

شهدت فترة الملك سلمان الكثير من علامات التغيير في السياسة الخارجية السعودية؛ ففي الأشهر التي تلت تولي الملك سلمان بدا وكأن الحكم الجديد في الرياض سوف يسعى إلى مصالحة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتصفية الأجواء ما بين مصر وتركيا، وتسوية مشكلات مع أطراف عدة في الإقليم تنتمي إلى الإخوان المسلمين بما في ذلك حركة حماس (التلاوي، 2016).

إن التحول في السياسة الخارجية السعودية قد بدأه سعود الفيصل وزير الخارجية الأسبق الذي اعتبر أن المملكة ليس لديها مشكلة مع الإخوان المسلمين، وأن المشكلة تنحصر فيمن أسماهم "الأشخاص الذين يتبعون المرشد الأعلى" وهي عبارة يتضح منها أن الفيصل ميز ما بين "البيت الأم" في مصر الذي كان يقوده محمد بديع –المرشد الأعلى للإخوان المسلمين– وبين الفروع الأخرى للجماعة مثل حماس والنهضة وحزب الإصلاح اليمني (لوموند، 2018).

وأرادت السعودية من وراء هذا التحول باتجاه الإخوان المسلمين تحقيق هدفين: الأول تشكيل أوسع جبهة سنية ممكنة ضد إيران، وإنشاء طوق محكم لمواجهة تنظيم داعش، وبالتالي كانت السعودية تبحث عن دعم شعبي عربي لسياساتها في تلك الفترة، ولا يمكن لحركة عربية أن تقدم هذا الدعم بالطريقة التي يمكن أن تقدمه الحركات الإسلامية في بعض المناطق مثل: اليمن، سوريا، وفلسطين، وانطلاقًا من هذه الأهداف والدوافع فتحت السعودية أبوابها لتعاون أوثق مع الإخوان في سوريا، والإصلاح في اليمن، وحماس في فلسطين (Al Jazeera, 2015)، وعلى الرغم من أن الرياض تعتبر الإخوان خطرا داهما لا يقل عن إيران، إلا أن السياسة الجديدة رأت أن الأولوية هي مجابهة إيران وتنظيم الدولة داعش، وبالتالي فضلت الرياض التعامل مع حركة حماس، والإخوان في اليمن ضد الحوثيين، وسوريا ضد تنظيم الدولة داعش ونظام بشار الأسد (المصري، 2015).

ويمكن إجمال مجموعة من المؤشرات التي قادت إلى تصور بأن السياسة الخارجية السعودية بدأت تأخذ مسارات جديدة باتجاه جماعة الإخوان المسلمين والدول الداعمة لها في الآن نفسه:

1- **المؤشر الأول:** زيارة نائب ولي العهد السعودي محمد بن نايف آنذاك إلى الدوحة في 11 فبراير/شباط 2015 ولقاؤه بأمير قطر لبحث التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية (واس، 2015).
2- **المؤشر الثاني:** زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للسعودية مرتين: الأولى في مارس في 3 مارس/آذار 2015 والثانية، في نهاية شهر ديسمبر من العام نفسه (الأناضول، 2015).

3- **المؤشر الثالث:** زيارة زعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي السعودية في شهر يونيو/حزيران ولقاؤه بشخصيات سعودية التي جاءت بعد دعوته للعاهل السعودي بضرورة قيادة مشروع تصالحي ما بين الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية في مصر (الجديد، 2015).

4- **المؤشر الرابع:** زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الأسبق خالد مشعل للسعودية في 15 يوليو/تموز والتي استغرقت يومين التقى خلالها بالملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمير محمد بن نايف، والأمير محمد بن سلمان وذلك في زيارة هي الأولى من نوعها للمملكة منذ 2012، وضم الوفد كلاً من: خالد مشعل رئيس المكتب السياسي الأسبق، وصالح العاروري، وموسى أبو مرزوق، ومحمد نزال (CNN, 2015)، وقامت الرياض بالتجاوب مع بعض متطلبات حماس حيث أطلقت سراح عدد من أعضاء الحركة المعتقلين في السجون السعودية منذ ديسمبر عام 2014م على خلفية جمع تبرعات وتحويلها للشعب الفلسطيني في الداخل ودعم المقاومة دون إذن رسمي، ومن بين الأشخاص التي أفرجت عنهم المملكة مسؤول حركة حماس في الخارج وعضو قيادتها السياسية ماهر صلاح والذي تصنفه وزارة الخزانة الأمريكية بأنه المسؤول عن مالية الحركة في السعودية.

بعد هذه الزيارة شعرت حركة حماس بأنها حققت إنجازًا دبلوماسيًا كبيرًا سيعيد تموضعها الإقليمي؛ لأنها تنظر للسعودية على أنها رئيسة الدبلوماسية العربية، وبالتالي فإن تقاربها مع الرياض يعني ضمان تأييد معظم دول الخليج العربي للحركة (أبو عامر، 2015) مع أن وزارة الخارجية السعودية حاولت تصوير زيارة مشعل للسعودية بأنها لم تكن سياسية وإنما دينية الطابع لأداء مناسك العمرة، مجددة التأكيد على أن موقف المملكة من حماس لم يتغير (العرب، 2015)، وربما أرادت الدبلوماسية السعودية من وراء هذا التصريح تقديم تطمينات لأطراف مثل: مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، لكن ومع هذا لا يمكن النفي بعدم حدوث تقارب بين السعودية وحماس في تلك الفترة بعد فتور شاب العلاقة في اتفاق مكة 2007، وقطيعة تامة بعد الحراك العربي 2011، وأشارت دلائل متزايدة على هذا التقارب حتى قبل زيارة مشعل للسعودية وتمثلت بالآتي:

1- **دبلوماسية التعزية:** سارعت حماس مدفوعة بقراءة سياسية مسبقة لتقديم التعزية بوفاة الملك عبد الله، حيث قدم مشعل تعازيه إلى السفارة السعودية في قطر، وأثنى مشعل على دور المملكة في دعم القضية الفلسطينية، كما أرسل برقية عزاء إلى الملك سلمان وبادر الإعلام السعودي الرسمي إلى نشرها في خطوة لافتة (واس، 2015).

2- **دبلوماسية الإعلام:** حيث ولأول مرة نقل التلفزيون السعودي الرسمي خطبة الجمعة لنائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية من قطاع غزة أثناء افتتاح الحي السعودي

برفح، ورحب هنية بتجديد الدور السعودي في تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، كاشفاً عن مساع تبذلها الرياض للتوصل إلى اتفاق جديد بين حماس وفتح.

3- **ممارسة دبلوماسية التأثير:** في إطار جهودها الهادفة لتثبيت معسكرها الإقليمي مارست الرياض ضغوطاً على الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بهدف التوصل لصيغة تفاهمات بين حماس ومصر، ونتيجة لهذا الضغوطات حصلت العديد من المتغيرات كالتالي (صالح، 2015):

أ- **التراجع عن اعتبار حماس "إرهابية":** حيث تراجعت الحكومة المصرية في 11 من مارس 2015 عن أحكام قضائية كانت قد اتخذتها في 28 من فبراير باعتبار حماس "حركة إرهابية".

ب- **وقف الحملة الإعلامية المصرية ضد الحركة:** حيث عكف الإعلام المصري على تنظيم حملات إعلامية منظمة منذ تولى السيسي الحكم في مصر ركزت على شيطنة حركة حماس عبر وسائل الإعلام المختلفة.

ت- **فتح معبر رفح البري:** بالتزامن مع زيارة الرئيس المصري السعودية ناشدت حركة حماس العاهل السعودي للتدخل لدى مصر بفتح معبر رفح، وبعد ثمانية أيام من صدور بيان المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم قررت السلطات المصرية فتح معبر رفح البري بين مصر وغزة.

4- **الموقف من حرب اليمن:** في 28 مارس/ آذار م2015 أعلنت حركة حماس وقوفها مع الشرعية السياسية في اليمن وخيار الشعب اليمني الذي اختاره وتوافق عليه ديمقراطيا، مؤكدة أنها تقف مع وحدة اليمن وأمنه واستقراره والحوار والتوافق الوطني بين أبنائه، وجاء موقف حماس بعد إعلان تشكيل تحالف عربي بقيادة السعودية ويضم خمس دول خليجية ومصر والذي نتج عنه إطلاق عملية "عاصفة الحزم" لدعم شرعية نظام عبد ربه هادي منصور في اليمن في 25 مارس/آذار 2015؛ لوقف تقدم الحوثيين المدعومين من إيران الذين سيطروا في أيلول/سبتمبر 2014م على مناطق واسعة في اليمن من بينها العاصمة صنعاء (فرانس24، 2015).

وسعت المملكة العربية السعودية من وراء الانفتاح على حماس تحقيق أهداف عديدة يمكن إيجازها عبر الآتي:

أ- **مواجهة إيران:** دأب الملك سلمان على ترتيب الأولويات في السياسة الخارجية السعودية بعد الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع الدول الغربية 5+1 بـــ 2015م والذي أحدث هزة جيوسياسية؛ فأرادت الرياض التي كانت المتضرر الأكبر منه الرد عليه من خلال استراتيجية

ضم حماس إلى التحالف السني الإقليمي بزعامتها لتحقيق ثلاثة أمور: الأول مواجهة النفوذ الإيراني في سوريا واليمن وفي منطقة الخليج العربي (Benjamin, 2016)، والثاني العمل على تقليص صورة إيران بأنها الراعي الأمثل للمقاومة وحركة حماس والقضية الفلسطينية وإبعاد إيران عن حركة حماس خاصة في ظل الإشكالية التي كانت قائمة بين حماس وإيران على خلفية الأزمة السورية التي أسهمت بشكل مباشر في التقارب السعودي مع حماس (Guzansky, 2017)، أما الأمر الثالث فالسعودية تنطلق من افتراض أن الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية سيعيد حضور إيران في المنظومة الدولية الأمر الذي سيشجعها على زيادة نفوذها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط؛ فتتيح هذه الرغبة لإيران في زيادة دعمها لحركة حماس لاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران (رويترز، 2015). وبهذه الطريقة سيضعف نفوذ إيران داخل الساحة الفلسطينية، فيما ستكسب السعودية موطئ قدم سيعطيها قدرة ومكانة في ظل صراعها مع إيران.

ب- **تعزيز النفوذ السعودي بغزة:** ارتكزت رؤية السعودية على أن دمج حماس تحت بوتقتها سيساعدها على أن تكون البديل الإقليمي عن إيران وقطر في قطاع غزة، وتأسيسًا على هذا التصور ستصبح الرياض الراعي الأساسي للحركة، وعليه ستضطر مصر وإسرائيل للتعامل مع السعودية في أي قضية تخص الحركة سواء في ملف محادثات وقف إطلاق النار مع إسرائيل أو الحصار المفروض على القطاع أو المصالحة الفلسطينية (Stratfor, 2015)، ووفق هذه الخلفية بقدر ما يزداد نفوذ المملكة في المنطقة بقدر ما ستكون الولايات المتحدة الأمريكية مهيأة للاصطفاف معها والمحافظة على مصالحها كما سيسمح هذا التقارب باكتساب رصيد كبير يمكنها من محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" المتنامي نفوذه في غزة وسيؤكد أنها الدولة الإسلامية الأكثر فاعليةً وتأثيرًا في الشرق الأوسط (العمور، 2018).

وفي المقابل سعت حركة حماس من وراء الانفتاح في العلاقات مع السعودية تحقيق هدف رئيسي يتمثل بإحياء علاقاتها الدولية بعد الانتكاسة التي تعرضت لها علاقاتها بإيران، وسوريا، وسقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر في 2013م، وصعود الرئيس عبد الفتاح السيسي وصعوبات إصلاح العلاقة معه، وتراجع النفوذ الإقليمي لقطر وتركيا؛ فأرادت حماس الانعطاف بالعلاقات تجاه مركز الجاذبية العربي الآخر السعودية من أجل الحصول على منافع ومكاسب مادية، معتقدة أن وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز وصعود الملك سلمان يمكن أن يمثل فرصة سانحة لإحياء العلاقة التاريخية مع السعودية، وبالتالي كانت حماس تتصور أن هذا الانفتاح سيحقق العديد من المكاسب (Saidel, 2016):

1- رفع اسم حماس من قوائم الإرهاب المصرية والأمريكية.

2- التأثير على مصر لإنهاء الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة ووقف عمليات إغراق الأنفاق على الحدود المصرية وفتح معبر رفح البري.
3- إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي عام 2014م والحصول على منافع مادية.

إن تقارب حماس مع السعودية جاء في سياق استراتيجية التحوط الحذرة التي سارت وفقها حركة حماس بعد حرب 2014م؛ لتصحيح الأضرار في علاقاتها الدولية، في محاولة لاستعادة المصادر السابقة للدعم المالي والسياسي واكتساب مصادر جديدة، إذ سعت حماس ضمن هذه الاستراتيجية إلى إرساء حالة من التوازن في العلاقات بين طهران والرياض، غير أن استمرار الاستقطاب الإقليمي وحالة التنافس بين إيران والسعودية مثلت معضلة كبيرة أمام استراتيجية حماس؛ لأنه كان من الصعب الحفاظ على هذا التوازن (برتي، 2015). ورغم كل مؤشرات التقارب بين حماس والسعودية إلا أن العلاقات عادت إلى جمودها بعد طلب الرياض من حماس قطع العلاقات مع طهران، على الرغم من أن السياسيين في حركة حماس مالوا إلى الاستجابة بشكل إيجابي مع الطلب السعودي؛ نظرًا إلى تأزم علاقاتها مع إيران بعد الأزمة السورية 2011م، إلا أن الذراع العسكري لحركة حماس رفض أن تكون العلاقات مع الرياض على حساب العلاقة مع طهران؛ فمن وجهة نظره تقدم إيران للحركة ما يعجز أي داعم عربي عن تقديمه، ألا وهو المال والسلاح والتدريب العسكري والأمني (al-Omari, 2016).

ورغم وجاهة السبب السابق إلا أنه من الصعب إعطاء حكم نهائي على أنه هو السبب المباشر والوحيد الذي ساهم في إعادة العلاقات بين حماس والسعودية إلى مرحلة الجمود، وإنما ارتبط هذا الجمود بالفواعل التي حكمت السياسة السعودية والتي بدأت تتغير أولوياتها في 2016م ويعود هذا التغير إلى مجموعة مؤثرات منها داخلي وخارجي:

1- ضغوطات داخلية:حيث تعرض الملك سلمان لضغوطات من الحرس القديم في المملكة الذي يعتبر الإخوان المسلمين من المهددات الاستراتيجية لنظام الحكم في السعودية وأمن المنطقة ككل (التلاوي، 2016).
2- العلاقة مع مصر والإمارات: حيث عبرت مصر والإمارات عن هواجسها من التقارب الذي حصل بين الإخوان المسلمين والسعودية ونظرت بقلق متزايد لهذه المجاملات، إذ تعتبر الدولتان الإخوان تهديدًا للأمن القومي للدول العربية، وبالتالي خشيت السعودية من أن يؤثر ذلك على صميم العلاقات السعودية مع هذه الدول لاسيما الإمارات التي تشترك مع السعودية في التحالف العربي في اليمن (التلاوي، 2016).

3- العلاقة مع السلطة الفلسطينية: انطلقت الرياض من افتراض مفاده أن أي تعزيز للعلاقات مع حماس من شأنه أن يضعف السلطة الفلسطينية وفتح التي تشترك مع السعودية في مشروع التسوية وحل الدولتين، بينما حماس لا تزال ترفض حق إسرائيل في الوجود والمبادرة العربية للسلام 2002 (Ghitis, 2015).

4- العلاقة مع إيران: في نظر السعودية إن التقارب مع حماس سيغضب إيران بلا شك لكن من الصعب أن تتخلى الحركة عن إيران لاسيما وأن الإيرانيون يُعتبرون الحليف الوحيد الذي يدعم حماس بالسلاح والمال في صراعها ضد إسرائيل، خاصة مع وجود قراءة لدى السعوديين بأن حماس تسعى لتحسين العلاقة مع الرياض مع الحفاظ في الوقت نفسه على العلاقة بإيران مستغلة التنافس الإقليمي بينهما للحصول على منافع مالية لكسر عزلتها بعد حرب غزة عام 2014 (Ghitis, 2015).

5- العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية: يلعب هذا المحدد هاجسًا لدى المسؤولين في السعودية؛ لأن المسؤولين في السعودية يستندون على افتراض أن تعميق الانفتاح على حماس سيضر بالعلاقة مع واشنطن التي بدورها ستمارس ضغوطات دبلوماسية مؤثرة على الرياض من أجل قطع العلاقات مع حماس، وبالتالي لا ترغب السعودية بأي مواجهات مع واشنطن وتل أبيب في الوقت الذي تسعى لكسب ود واشنطن وإسرائيل من أجل الاستفادة قدر المستطاع من هذا التحالف ضد النفوذ الإيراني في سوريا واليمن.

وتأسيسًا على هذه المؤثرات تخلت الرياض عن فكرة أن يكون الإخوان جزءًا من تحالف إقليمي تقوده المملكة، واستبداله بالتحالف مع الحكومات والأنظمة مثل قطر وتركيا على اعتبار أن التحالف مع الأنظمة أفضل في ظل طبيعة الصراع مع إيران، والذي يتطلب دولاً لمحاصرة مشروعها الإقليمي، بينما لا تصلح الفواعل من غير الدول والجماعات والتنظيمات على غرار الإخوان المسلمين، وأذرعها القطرية مثل حماس، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، إلى مثل هكذا مهام إلا في مهام محددة كأن تلعب أدوارًا كميليشيا مسلحة، وهو ما رفضته حماس وجماعة الإخوان في مصر، وفي سياق هذا التحول اتخذت الحكومة السعودية سلسلة سياسات ضد الجماعة في السعودية وتمثلت بالآتي (التلاوي، 2016):

1- إغلاق مكاتب فرعية للندوة العالمية للشباب الإسلامي التابعة للإخوان المسلمين ضمن إجراءات مكافحة الإرهاب وتجفيف منابع الفكر المتطرف.

2- إصدار لائحة إرهاب في 27 من نوفمبر 2015 تحتوي على عناصر من الإخوان المسلمين وحزب الله اللبناني، وتنظيم القاعدة.

3- سحب الكتب والمراجع العلمية التي تحتوي على مناهج وفكر الإخوان المسلمين من المدارس والجامعات السعودية في ديسمبر 2015.

إن العلاقات بين حماس والسعودية في فترة الملك سلمان هي أكثر انعكاسًا للبرغماتية وليس علامة أو مؤشر على حدوث تغيير استراتيجي عميق في نهج المملكة؛ بدليل أن شكوك الرياض تجاه الإخوان المسلمين لم تختف، وإنما تركزت على أن الإخوان يطالبون بتغيير الإطار السياسي الذي يقوم عليه نظام الحكم في السعودية ويدعمون الانتخابات الديمقراطية والمشاركة السياسية الشعبية كما حدث في تونس ومصر وغزة، وهذا يثير مخاوف السعودية (الرشيد، مقابلة خاصة، 2020).

ولا شك أن تحول السياسة الخارجية للسعودية في نهايات 2015م، انعكس على حركة حماس وهو ما تجسد من خلال استقبال السعودية الفاتر لنائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية أثناء زيارته المملكة لأداء مناسك الحج في سبتمبر/أيلول عام 2016م؛ رغم أن زيارته تمت بتنسيق مصري سعودي، إذ لم يحظ هنية بفرصة الحضور مع ضيوف الشعيرة الدينية من الرؤساء وكبار ممثلي البلدان الإسلامية أثناء استقبال الملك سلمان لهم في القصر الملكي (al-Otaibi, 2016).

وعكس التغير القيادي على شكل القيادة السياسية في حماس برحيل خالد مشعل الذي يحظى بقبول سعودي، وصعود إسماعيل هنية خلفًا له لرئاسة المكتب السياسي، ويحيى السنوار لزعامة حماس في غزة في 13 فبراير 2017م الذي يحظى بقبول إيراني دلالات مهمة على مستوى العلاقات الخارجية للحركة؛ إذ أشار فوز السنوار إلى ترجيح رؤية الفريق المؤيد للعودة إلى إيران والذي استند في رؤيته تلك إلى العديد من المبررات والتي تلخصت في أن أولويات الحركة تقتضي تعزيز مكانتها العسكرية وأنه لا يوجد بديل يمكن أن يحل محل الدعم الإيراني لكتائب القسام عسكريًا وماليًا وتقنيًا ولوجستيًا، كما رأى هذا الفريق أن الحركة لم تحظ بمميزات ملموسة من تقاربها مع الرياض، وذلك في الزيارة التي نظمتها الحركة برئاسة مشعل في صيف عام 2015م (منير، 2017).

ورأى هذا الفريق أيضًا أن دعم المحور السعودي الإقليمي هو دعم مؤقت ومرهون بحالة السيولة التي تشهدها التحالفات الإقليمية، يقتصر في أفضل الأحوال على بعض الانفراج المحدود في الأوضاع المعيشية داخل القطاع، وإضافة لذلك فإن موازين القوى الإقليمية بين إيران والسعودية كاد أن يختل على نحو ملحوظ في أواخر 2016م لصالح المحور الإيراني في مقابل تراجع المكانة الجيوبوليتيكية للسعودية على خلفية تطور مختلف الملفات موضع الخلاف، سواء في اليمن أو ليبيا أو في سوريا بشكل رئيس، خاصة مع التفوق النسبي الذي أحرزه تحالف النظام السوري مع روسيا وإيران وحزب الله، والذي شكل ضربة رادعة للنفوذ السعودي في سوريا، وفي هذا السياق أيضًا

رأت القيادة العسكرية لحماس أن الانفراج في العلاقات بين مصر وحماس في 2017م جاء في أشد لحظات التراجع في العلاقات المصرية- السعودية؛ أي أن التقارب لم يكن كنتيجة للوساطة السعودية بين مصر وحماس (منير، 2017).

ونظرًا لتزايد حدة التوترات بين السعودية وإيران توقعت حركة حماس أن يؤثر ذلك عليها، لاسيما مع المتغيرات التي طرأت في الولايات المتحدة الأمريكية ووصول دونالد ترامب لسدة الرئاسة في 2017م؛ فعملت الحركة على استباق هذه المتغيرات بإصدار وثيقة سياسية بعنوان "المبادئ والسياسات العامة" والتي أطلقها رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل من العاصمة الدوحة في الأول من مايو 2017م؛ لأن الحركة كانت ترى أن احتدام الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران وخروجه إلى العلن يستدعي إجراء مراجعات، وقررت الحركة بمقتضى هذه الوثيقة عدم الاصطفاف بجانب محور دون محور آخر، والتأكيد على إقامة علاقات متوازنة مع المملكة وإيران، وأسهم ذلك على الصعيد الداخلي في احتواء حالة الجدال بين كل من القيادة العسكرية لحماس التي كانت ترى أن إيران ومحورها الإقليمي هو الضامن الرئيسي لدعم حركة حماس وتقويتها عسكريًا، وفي الوقت ذاته الاستجابة لرؤية حماس في الخارج التي ترى أن الدول العربية السنية هي الحاضنة الحقيقية لحماس (الأهرام، 2017)، وفي سبيل سد الفجوة مع المعسكر الذي تقوده السعودية قبلت حماس بعض الغموض حيال حل الدولتين في ميثاقها المعدل، كما أسقطت أي إشارة إلى صلتها بجماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر سعوديًا ومصريًا حركة محظورة، وانطلاقًا من الدرس الذي استخلصته حماس من فشل تحالفها مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 2013م رأت الحركة أنه من الأفضل لها عدم الارتباط بإطار أيديولوجي بل تحقيق مصالحها وفقًا للظروف. ومع أن حماس حاولت لعب دبلوماسية هادئة مع السعودية وإيران في محاولة لإيجاد حالة من التوازن رغبة بألا تضع نفسها في وضع يمكنها تأليب طرف ضد الآخر، إلا أن الاستقطاب الإقليمي بينهما لم يترك لحماس مجالًا كافيًا للمناورات السياسية (الصوص وبروان، 2018).

ولربما لجأت حماس إلى هذه الوثيقة في توقيت إقليمي حساس بعد أن احتدم الصراع بين إيران والسعودية بعد أشهر من إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي نمر النمر في 2 يناير/كانون الثاني 2016، حيث أخذ هذا التنافس مستويات كبيرة، إذ رفضت حماس الدخول في هذا الصراع، وقد تجلى ذلك بعد أن رفضت الحركة عرضًا إيرانيًا بتطبيع العلاقات مع طهران يقضي بتقديم دعم مالي سخي لحماس مقابل إسنادها في مواجهة السعودية، ورفضت الحركة العرض الإيراني لأسباب عديدة: الخشية من خسارة قاعدتها السنية، والخشية من خسارة تحالفاتها مع بعض الدول مثل تركيا وقطر، والخشية من أن يؤثر ذلك على علاقاتها بالسعودية (زبون، 2016).

4.5 تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد وأثر هذا المتغير على حماس

إذا كانت بداية عهد الملك سلمان قد امتازت باستمرار التوازنات داخل الأسرة السعودية المالكة واتباع الرياض نهج التهدئة الخارجية ومحاولات تكوين "تحالف سني" لاحتواء الخطر الإيراني، فإن مطلع عام 2017 قد شهد عدة تغيرات داخلية وخارجية أدى إلى أن تدخل بلاد الحرمين مرحلة جديدة لها سمات مختلفة عن سابقتها تحت قيادة الملك سلمان (جبريل، 2017). داخليًا أصدر الملك سلمان أمرًا ملكيًا –بعد إعفاء الأمير محمد بن نايف من منصبه– يقضي باختيار محمد بن سلمان وليًا للعهد في 21 يونيو 2017م.

وخارجيًا شكل تنصيب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية في 20 من يناير/كانون الثاني 2017 أحد هذه المتغيرات الاستراتيجية، والذي مثل فرصة سانحة لدول الخليج العربي وفي المقدمة منها المملكة العربية السعودية؛ لتعزيز الشراكة الخليجية الأمريكية وبناء تحالف مشترك ضد إيران ونفوذها في المنطقة العربية، لاسيما وأن ترامب استهل ولايته بوصف الاتفاق النووي مع إيران بأنه "الأسوأ في التاريخ" وأنه ينوي تمزيق هذه الاتفاقية (Manson, 2017).

وفي ضوء هذه التوجهات استثمرت السعودية ذلك، بعدما أثارت مخاوفها نشاطات إيران في الشرق الأوسط، والتقت هواجس الرياض مع تل أبيب إذ اعتبرتا أن الاتفاق تطبيع مجاني مع إيران دون التوصل إلى معالجة حقيقية للدور الإيراني في المنطقة، حيث كانت السعودية ترى أن نفوذ إيران المتزايد في العراق وسوريا، واليمن، والبحرين، ولبنان، وحروب الوكالة التي تديرها إيران تحت غطاء ما يسمى بالمقاومة الإسلامية، إضافة لتوظيفها للمذهبية السياسية يزعزع استقرار المنطقة ويزيد من حدة الاحتقان والعنف الطائفي (سلوم، 2019).

وهكذا بدأت صفحة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، إذ تُوجت هذه البداية بزيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى البيت الأبيض في مارس/ آذار 2017م والتقى خلالها بالرئيس ترامب وأكدا على أهمية تصويب العلاقات التي تضررت بين البلدين في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما نتيجة الاختلاف على التعامل مع أزمات المنطقة العربية بعد 2011م، واتفقا على أهمية التصدي لأنشطة إيران في المنطقة ومحاربة ما يطلق عليه ترامب الإسلام الراديكالي مقابل دفع الأموال مقابلة الحماية الأمريكية لدول الخليج (عبد الله، 2019).

وبموجب هذه التفاهمات بدأ العمل على بناء تحالف استراتيجي لمواجهة إيران في المنطقة العربية يشمل أمريكا، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، ونتيجة

لانعكاسات هذا التحالف تعرضت علاقات السعودية بحركة حماس لانتكاسة كبيرة كانعكاس طبيعي لمقتضيات وشروط انخراط الرياض بالتحالف الإقليمي ضد إيران، والإسلام السياسي، وهو ما عكسته المتغيرات التالية:

1.4.5. زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرياض:

في 20 مايو/أيار 2017 زار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السعودية في أول جولة خارجية بعد تنصيبه رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث شارك في القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في 21مايو/أيار 2017م، وحضرها قادة وممثلون عن 55 دولة إسلامية، وشكلت زيارة ترامب اختراقًا جوهريًا في العلاقات الأمريكية الخليجية، ونتج عن تلك الزيارة عقد ثلاث قمم أكدت جميعها على ثقل مكانة المملكة في الشرق الأوسط ودورها في تجميع الحلفاء الإقليميين العرب والمسلمين، كما عدت هذه الزيارة بمثابة اعتراف بمكانة السعودية على المستوى الإقليمي وتأثيرها على أمن المنطقة واستقرارها ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف حسب التصورات الأمريكية (عبد الله، 2019).

وهدفت الإدارة الأمريكية من زيارتها الأولى للشرق الأوسط بعد فوز ترامب إلى حشد الدعم الخليجي لمحاربة الجماعات الإسلامية مثل حماس، ووجدت السعودية في هذه القمة أساسا لتحالف استراتيجي لمحاربة إيران والتنظيمات المتصلة بها كحماس والجهاد الإسلامي (Roberts, 2017)، كما استثمرت السعودية والإمارات ومصر وإسرائيل هذه الزيارة؛ لتدشين موجة ثانية من الثورات العربية المضادة في المنطقة العربية، تحت هدف توسيع حملة "مكافحة الإرهاب" في المنطقة لتشمل: قطر، وتركيا، والإخوان المسلمون، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وحزب الله (جبريل، 2017).

وأدّى ترامب خطابه الأول خارج الولايات المتحدة الأمريكية حيث اختار الرياض؛ لأنها قلب العالم الإسلامي، وتخدم أقدم موقعين في الدين الإسلامي، وقد أراد بذلك إسباغ شرعية خاصة على السعودية في موقع الريادة الإسلامية، مدركًا أن في ذلك ما يجعل سامعيه من القادة والدول أكثر استعدادًا لتلبية كل طلباته؛ فلم تعد القاهرة أو الأزهر هما الأساس وإنما الرياض (كليب، 2017). وركز ترامب في خطابه على ضرورة التعاون الشامل بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والإسلامية وفي المقدمة منها السعودية من أجل محاربة الإرهاب واجتثاثه وتجفيف مصادر تمويله وعدم توفير ملاذات له، وفي الوقت نفسه جمع ترامب حماس وداعش وما أطلق عليه بالإسلام الراديكالي معًا، واعتبرهم كيانًا إرهابيًا ووضعهم في سلة واحدة وكرر في خطابه حماس 11 مرة، كما

هدف ترامب من وراء هذه الزيارة إلى تعزيز العلاقات بين دول الخليج وإسرائيل لدفع مسار التطبيع لإقامة علاقات رسمية.

وإضافة لذلك شن الرئيس الأمريكي ترامب هجومًا لاذعًا ضد الجمهورية الإيرانية ووصفها بأنها داعمة للإرهاب والتطرف في المنطقة، وحمل هذا الوصف تهديدًا مباشرًا بالتصعيد ضد إيران التي تعد الداعم الأول والرئيس للذراع العسكري لحركة حماس كتائب القسام، ومن ثم فهو بمثابة ردع لحماس من أجل إعادة النظر في علاقاتها مع إيران ومحورها الإقليمي حتى لا تدخل في دائرة الاستهداف. وهذا يعني أن الفرص والبدائل صارت محدودة أمام حماس، وأن التكتيك الذي ظلت تتبعه حفاظًا على حالة التوازن بين جميع الأطراف لم يعد مقبولًا إقليميًا ودوليًا (منير، 2017).

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرج حركة حماس على قوائم الإرهاب الأجنبية منذ عام 1997م فإنه من الطبيعي –وفق هذا التصور– أن تشملها رسائل القمة السياسية، ومن ثم العملياتية أو الإجرائية، وبالتالي أظهرت القمة العربية الإسلامية الأمريكية استراتيجيات جديدة للتعامل مع الحركات الإسلامية في المنطقة، وهو ما كشف عنه بيان القمة الختامي من خلال تأكيده على التزام الدول المشاركة بمحاربة الإرهاب بكل أشكاله والاتفاق على التصدي للجذور الفكرية للإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، ونتج عن القمة تأسيس مركز عالمي مقره الرياض لمواجهة الفكر المتطرف ووظيفته تبادل المعلومات بشأن المقاتلين الأجانب وتحركات التنظيمات الإرهابية (CNN, 2017)، ولربما كان تأسيس المركز يعني بحسب عبد الحي (2017) الآتي:

1- ينص البيان على "فتح باب التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال "مكافحة الإرهاب" وذلك من خلال إنشاء مركز لاستهداف تمويل "الإرهاب" وهذا يعني أن أي مساعدات عربية من دول الخليج أو من الدول الخليجية نفسها لحركة حماس ستقع ضمن تمويل الإرهاب.
2- ينص البيان على "تشكيل فرق عمل ولجان وزارية ورفع تقارير دورية" وهذا يعني أن المراقبة ستأخذ الطابع المؤسساتي والتعامل مع الأشخاص وحركات المقاومة المسلحة بصفتها تنظيمات إرهابية.
3- ينص البيان على "التصدي ومنع الهجمات الإرهابية" وهذا السياق يعني أن الدول الموقعة على البيان ملتزمة بمعاقبة حماس أو الجهاد الإسلامي على أي سلوك أو عمليات ضد إسرائيل.
4- ينص البيان على "تأسيس مركز عالمي لمواجهة الفكر المتطرف" وهذا يعني أن تشارك الدول الموقعة للضغط على شركات البث الفضائي مثل "النايلسات" و"العربسات" من أجل إغلاق المحطات الفضائية التابعة لحماس والجهاد الإسلامي، إضافة لمنع توزيع المجلات ومراكز الأبحاث التي تساند مواقف هذه التنظيمات على اعتبار أن ما يصدر عن هذه المؤسسات "تحريض وتعزيز لخطاب الكراهية".

5- ينص البيان على تأسيس إطارين: الأول "تحالف شرق أوسطي استراتيجي" والثاني، "شراكة عربية إسلامية" والتعبير الأول يتيح لإسرائيل بما أنها دولة شرق أوسطية أن تكون جزءًا من هذا التحالف وهذا التعبير أوسع التزامًا من الثاني من حيث العضوية والمهام الموكلة إليه، بل إن درجة الالتزام بالتحالف أكثر من درجة الالتزام بالشراكة.

2.4.5. الأزمة الخليجية 2017:

يمكن الافتراض أن دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الدول العربية والإسلامية لاجتثاث التطرف والإرهاب قدمت الظروف المواتية للسعودية من أجل ممارسة ضغوطات دبلوماسية على جارتها قطر، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر مقاطعتها الدبلوماسية لقطر في 5 يونيو/حزيران 2017م، وساقت الدول المقاطعة مجموعة مبررات لما قامت به، وبرزت حماس كإحدى نقاط هذا الخلاف والتجاذب بين قطر والدول المقاطعة، وبدأت هذه الأزمة بنشر تصريحات نسبت لأمير قطر في 23 مايو/أيار يعرب فيها عن تأييده لإيران وحزب الله وحماس، وتتحدث عن توتر في العلاقات القطرية الأمريكية (الجزيرة، 2017). وفي اليوم التالي اتهم وزير الخارجية السعودية عادل الجبير خلال لقاء مشترك بنظيره الفرنسي في باريس، الدوحة بإيواء وتمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة كالقاعدة والإخوان المسلمين وحماس، ودعاها إلى وقف دعم هذه الجماعات على الفور، بل إن الجبير اعتبر حماس تنظيمًا إرهابيًا وطالب الدوحة بقطع علاقاتها مع الحركة كأحد شروط إعادة العلاقات (الغد، 2017).

ويتركز الخلاف بين الدول المقاطعة وقطر على السياسة الخارجية القطرية تجاه حركة حماس ولاسيما بعد صعود جماعة الإخوان إلى سدة الحكم في المنطقة العربية، حيث ترى هذه الدول أن قطر وفرت الملاذ الآمن لقيادت حماس وعملت على توفير الدعم المالي لحكومة حماس في قطاع غزة وتوفير الرواتب لموظفيها، متجاوزةً سياسات مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر السلطة الفلسطينية الجهة الرسمية المعتمدة لديه.

ولعبت قطر دورًا حاسمًا في جهود إعمار غزة سواء من الناحية المالية -باعتبارها أكبر دولة مانحة- أو سياسيًا بفضل نفوذها في قطاع غزة ولدى حركة حماس التي تعتمد عليها لتكون بمثابة قناة اتصال لها مع إسرائيل سواء من حيث دفع رواتب الموظفين وتمويل إمدادات الكهرباء من إسرائيل إلى غزة، أو من حيث تمرير الرسائل إلى الحكومة الإسرائيلية والمساعدة في جهود إعادة إعمار القطاع، وعلى الرغم من أن السابق لم يتم بمعزل عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضبط حالة الأمنية في القطاع وبالتنسيق مع إسرائيل (Guzansky, Michael,2017) إلا

أن دبلوماسية الدوحة كانت تثير حفيظة الرياض ومخاوفها من أن يؤدِّ ذلك إلى تعزيز قوة حماس وإيران في الساحة الفلسطينية. وعلى الدوام أثارت السياسة الخارجية القطرية تجاه حركة حماس وقطاع غزة حفيظة دول مجلس التعاون الخليجي وفي القلب منها السعودية التي انطلقت من افتراض أن الضغوطات التي تمارسها على الدوحة ستدفعها في نهاية المطاف إلى الالتزام بمحددات ومعايير مجلس التعاون وتقليص علاقاتها ودعمها لحركة حماس.

وهكذا أسفرت الأزمة الخليجية عن تدشين محور إقليمي ضد قطر والجماعات المرتبطة بها، إذ كان من المؤكد أن الأزمة الخليجية ستصيب أحد حدود العلاقة الخليجية مع تنظيمات الإسلام السياسي، وخصوصًا جناح الإخوان المسلمين، إذ تنظر السعودية إلى أن الإخوان المسلمين يشكلون التنظيم الأكبر حجمًا والأكثر خبرة سياسية في العالم العربي، وأن هذا التنظيم يسعى لتولي السلطة في الدول العربية، وهو ما يعني احتمال انتقال تأثير هذا التيار للمجتمعات الخليجية –خصوصًا السعودية– إذ إن هناك جذورًا تاريخية وبنية مجتمعية خليجية قابلة للإنصات للأدبيات السياسية لهذا التنظيم، وبالتالي فإنه لابد من وأد هذا التيار. ولما كانت القوى الفلسطينية الأكثر نشاطًا في الصراع مع إسرائيل ذات صلة تاريخية بالإخوان المسلمين فإن ظلال هذه الأزمة امتدت لتصيب هذه التنظيمات وخصوصًا حركة حماس (عبد الحي، 2017).

وقاد هذا التصور إلى اتخاذ الدول المقاطعة لقطر جملة سياسات أثرت على حماس وشبكة تحالفاتها الخارجية وتمثلت بالآتي:

1- **وقف الدعم القطري لغزة:** أدت الضغوطات التي تعرضت لها قطر من دول المقاطعة لها إلى إجبارها على تجميد المساعدات الإنسانية والمالية لقطاع غزة في نهايات 2017، إذ شكل الدعم القطري الموجه لغزة أحد عناوين الخلاف بين الرياض والدوحة؛ بسبب أن دعم الدوحة يوجه عبر قنوات حماس وليس عبر السلطة الفلسطينية، ومن شأن ذلك أن يؤدي لتعزيز حكم حركة حماس في القطاع (Elkahlout, ect, 2017). وللتنويه فإن قطر بعد أقل من عام استأنفت دعمها المقدم لغزة بالتنسيق مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، مع انطلاق مسيرات العودة الكبرى قرب الحدود الشرقية لغزة عام 2018م، وحاولت قطر استثمار هذا الدعم دبلوماسيًا لصالحها من خلال تأكيدها مرارًا وتكرارًا بأن دعم العائلات الفقيرة بغزة يأتي لمساعدة إسرائيل في تجنيبها حربًا رابعة في غزة وبرقابة تامة من واشنطن، وأن التعاون مع إسرائيل وأمريكا هو دليل بأن الدوحة تنأى بنفسها عن حركة حماس ولا تقدم الدعم المالي لها (رويترز، 2018).

2- **وضع قيود على دعم حماس:** نتيجة الضغوطات التي مارستها الرياض على قطر وتصويرها

بأنها تحتضن الجماعات الإسلامية، حاولت الدوحة تجنب أي ضغوطات أمريكية وإسرائيلية وتجنب أي حملات دعائية ضدها تُصورها على أنها الحاضن لهذا الجماعات، وبالتالي وافقت بناء على طلب إسرائيلي أمريكي بعدم استضافة نائب زعيم حركة حماس صالح العاروري في الدوحة أو أي ناشط يتبع للذراع العسكري لحماس (Dostri, 2018).

3- **الانعطاف باتجاه مصر:** مع انضمام القاهرة في يونيو 2017م إلى السعودية والإمارات في فرض حصارها على قطر، كانت حماس تعلم أن الأزمة الخليجية ستضعها على مفترق طرق؛ فإما أن تختار بين الدوحة لتكون راعية للمشاريع التي تقدم لغزة أو أن تختار القاهرة من أجل استمرار التفاهمات الإنسانية التي وقعت بين مصر وحماس في يونيو/حزيران 2017 وأفضت إلى فتح معبر رفح البري (Srivastava, 2018) واختارت حماس في نهاية المطاف خيار التحالف مع القاهرة لأسباب ودوافع مرتبطة بكلا الطرفين. ولعل الأزمة الخليجية واتهام حماس بالإرهاب في السعودية من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كانت أحد الفواعل الإقليمية المؤثرة التي ساهمت بهندسة هذا التحالف (أبو شنب والمصري، 2017).

في المقابل، عملت الدول المقاطعة لقطر على استغلال الأزمة في محاولة للتأثير على شبكة التحالفات الإقليمية لحماس من خلال محاولة تقليص اعتماد الحركة على الحضور القطري في القطاع، إذ كانت هذه الدول تراهن على أن يسهم تواصل الأزمة الخليجية وتطورها في تقليص قدرة الدوحة على متابعة تنفيذ مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة، مما جعل هذه الدول تبدِ استعدادًا لتنفيذ مشاريع إعادة إعمار غزة على غرار تلك التي تنفذها قطر وتحمل تكاليفها كاملة (النعامي، 2017).

ولئن اتسمت سياسة حماس بمحاولة التوازن في التعامل مع كلا الطرفين قطر والسعودية من خلال التأكيد بسياستها بأنها ليست جزءًا من أي تحالف عربي إلا أنها واجهت معضلة فعلية في هذه المسألة في ظل حالة الاستقطاب بين المحورين؛ فاختارت حماس خيار التحالف مع القاهرة من أجل فتح معبر رفح البري واستمرار المساعدات الإنسانية للقطاع؛ للخروج من مأزق الحصار الذي تعرضت له قطر من الدول المناوئة لها، وسعيًا منها لتجنيب قطر المزيد من الضغوطات السعودية والأمريكية.

بيد أن الأزمة الدبلوماسية الخليجية ورغم أن الحظر الإقليمي أدى لتراجع الدعم المالي المقدم من قطر لغزة وحركة حماس إلا أن هذه الأزمة دفعت حماس باتجاه إعادة التموضع من أجل حسم خيارات تحالفاتها بعد أن خسرت في أعوام عديدة لاسيما بعد انطلاق الحراك العربي في 2011م حلفاء لها واحدا تلو الآخر بدءًا بإيران، وسوريا، وحليفها الأيديولوجي الإخوان المسلمين، وأخيرًا قطر؛ فذهبت على إثر هذه المعطيات لترميم العلاقة مع إيران، وهو ما عبرت عنه الزيارة التي نظمها وفد رفيع

المستوى من حركة حماس لطهران برئاسة صالح العاروري في 20 أكتوبر/تشرين الثاني 2017 بهدف استعادة الدعم الإيراني للحركة إثر عزلتها العربية (El-Husseini, 2020).

ويشار إلى أن هذه الزيارة جاءت بعد عقد لقاءات بين الجانبين في أكثر من عاصمة كان أبرزها زيارة وفد من حركة حماس برئاسة عضو المكتب السياسي أسامة حمدان لطهران في 10 يناير 2017م، لتقديم العزاء للقيادة الإيرانية في وفاة الرئيس الإيراني الأسبق علي هاشمي رفسنجاني، ورغم الطابع البروتوكولي للزيارة إلا أنها شهدت إجراء العديد من اللقاءات بهدف إعادة العلاقات بين الجانبين. كما شاركت حماس ضمن وفد فلسطيني في مؤتمر دعم الانتفاضة الذي عقد في طهران يومي 21، 22 فبراير، حيث التقى الوفد بقائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني.

إن ردة فعل حماس تجاه الأزمة كانت متوقعا لاسيما وأن الأزمة الخليجية وضعت حركة حماس في مأزق يتمثل في جعلها أمام خيار العلاقة مع إيران أو العلاقة مع دول الخليج العربي لاسيما وأن الدعم المالي القطري وبعض الدعم الشعبي من دول الخليج والدعم الإيراني المادي والمعنوي هما الرافدان الأكثر أهمية لحركات المقاومة الفلسطينية، وأن خسارة أي منهما يمثل مزيدًا من الضغط المادي والمعنوي على حماس والجمهور الفلسطيني بقطاع غزة الذي يعاني من سياسات الحصار الإسرائيلية من ناحية، وسياسات القضم المادي التدريجي للسلطة الفلسطينية في رام الله من ناحية ثانية (عبد الحي، 2017).

وهكذا ساهمت الإجراءات التي تقودها السعودية ضد الجماعات الإسلامية السنية في المنطقة إلى دفع حركات مؤثرة نسبيًا في المعادلة الإقليمية مثل حماس وبعض فروع جماعة الإخوان المسلمين نحو الاقتراب أكثر من إيران، وهو ما دفع طهران نحو استغلال هذه التوترات من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج العربي (التميمي، 2017)، وجاء التقارب بين طهران وحماس في ذروة تحرك أمريكي عربي لإعادة صياغة المنطقة بشكل يفضي إلى محاصرة إيران وتقليص صورتها في الساحة الفلسطينية والدفع بها للانكفاء، وبدا للولايات المتحدة الأمريكية والقيادة السعودية بأن أحد متطلبات تقليص النفوذ الإيراني يتمثل في وضع حد لتأثير إيران على الساحة الفلسطينية، من خلال تجفيف بيئة العلاقات بينها وبين حماس، وبدت السعودية الأكثر اهتمامًا بوضع العراقيل أمام تطور العلاقة بين إيران وحماس على اعتبار أن عودة الدفء إلى هذه العلاقة يقلص قدرة السعودية على محاصرة التوسع الإيراني في المنطقة. فعندما يتوجه قادة أكبر حركة مقاومة سنية لطهران سيكون من الصعب على السعودية أن تحقق نجاحات كبيرة في محاولتها للتدليل على الطابع المذهبي للمسوغات التي تدفع إيران للتدخل في شؤون المنطقة (النعامي، 2017).

وفي إطار انخراطها بمشروع مكافحة الإرهاب الإقليمي أجرت المملكة العربية السعودية تغييرات في سياساتها تجاه حركة حماس في تحول بدا غير مألوف للشارع العربي والإسلامي؛ فاتخذت مجموعة سياسات تمثلت بالآتي:

1- وصف حركة حماس بالإرهابية:

يشكل وصف حركة حماس بالإرهابية والمتطرفة التحول الأبرز في الموقف السعودي الرسمي، ومنذ انتهاء القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض بدأت السعودية في عملية مراجعة شاملة لعلاقاتها مع الوهابية السلفية، ومنذ ذلك الحين وسعت من تصورها للإرهاب لتشمل حركات المقاومة الفلسطينية، ومن أجل إضفاء الشرعية على جهودها في مكافحة الإرهاب فإنها عملت على سياسة التماهي مع وجهات النظر الأمريكية والإسرائيلية، حيث أصبح تصنيف حركات المقاومة على أنها إرهابية مطلبًا للسياسة الخارجية السعودية في المنتديات عبر الولايات المتحدة وأوروبا (Abu Hannieh,2018)، وأشارت مجموعة تصريحات إلى هذا التغيير وتمثلت بالآتي:

أ- في 13 يوليو/ تموز هاجم السفير السعودي في الجزائر سامي بن عبد الله الصالح، حركة حماس، وصنفها بأنها حركة إرهابية تدير المؤامرات من فندق 5 نجوم في قطر، على حد تصريحاته التي أدلى بها لقناة النهار الجزائرية (النهار، 2017)، وأثار هذا التصريح غضب الأحزاب الجزائرية التي دعت لاحترام شعور الشعب الجزائري تجاه القضية الفلسطينية.

ب- في 22 شباط/فبراير 2018م هاجم وزير الخارجية السعودي السابق عادل الجبير أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، حيث وصف حماس بأنها إرهابية ومتطرفة، مشيراً إلى أن وقف تمويل قطر لحركة حماس سمح للحكومة الفلسطينية بالسيطرة على قطاع غزة (BBC,2018)، وجاء هذا التصريح بعد تصريح آخر أدلاه في 6 يونيو/حزيران 2017 في باريس حينما دعا قطر إلى إنهاء صلتها بجماعة الإخوان المسلمين وحماس كأساس لاستعادة العلاقات بينهما (أيريش، 2017).

ت- في 3 إبريل/نيسان 2018 قال ولي العهد السعودي في حوار أجراه مع مجلة "ذا أتلانتيك" الأمريكية إن حماس تمثل تهديدًا للأمن القومي السعودي، وأدرج النظام الإيراني، وجماعة الإخوان المسلمين وداعش والقاعدة ضمن ما سماه بمثلث الشر الساعي لترويج فكر متطرف بالقوة لمحاولة السيطرة على العالم عبر أيديولوجيا متطرفة (العرب، 2018).

وقوبلت هذه التصريحات الصادرة عن دبلوماسية الرياض باستنكار شديد من حركة حماس التي رأت أن هذه التصريحات تضليل للرأي العام وتشويه للمقاومة، ولا تعكس مزاج الشعب السعودي، ولا تتوافق مع مواقف المملكة الداعمة للقضية الفلسطينية، واعتبرت أن هذه التصريحات تأتي في سياق التحريض الإعلامي غير المبرر والمخالف للتوجهات العربية والإسلامية والدولية (حماس، 2018). وشكل وصف حماس بالإرهاب –وإن لم يتبعه أي تصنيف رسمي عربي أو سعودي أو خليجي على قوائم الإرهاب–، تحولًا وسابقة في السياسة السعودية التي كانت تدرك في وقت سابق أن إدراج حركة تحرر وطني كحماس إلى قوائم الإرهاب ضار بسياستها الخارجية وبمكانتها الدينية وبموقعها الاستراتيجي.

ولربما أن الموقف السعودي من حماس ووصفها بالإرهابية جاء في سياق محاولة تبرئة ذاتها من تهمة إيواء الجماعات الإرهابية والمتطرفة من أجل كسب ود حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، ولربما يوضع هذا التحامل اللفظي الذي تصاعد بعد اندلاع الأزمة الخليجية في سياق الجهد الأمريكي والإسرائيلي الذي كان مبذولًا بقوة في ذلك الوقت من أجل التوصل لتسوية ما للقضية الفلسطينية والتي أطلقت عليها وسائل الإعلام الأمريكية اسم "صفقة القرن"، ما كان يتطلب بالضرورة القضاء على كل ما يعوق تنفيذها، واتخاذ ما يلزم من إجراءات ضد الرافضين لها.

ومن هنا فإن وصف حماس بالإرهاب وما يترتب عليه من نتائج على الساحتين الإقليمية والدولية هو قرار سياسي وجاء في إطار سعي التحالف الإقليمي إلى استغلال الوضع الراهن من أجل تثبيت وقائع جديدة لخدمة المصالح الاستراتيجية في ظل الأزمات التي تعصف بالدول العربية والإسلامية، بما يضمن وجود إسرائيل كدولة طبيعية في الشرق الأوسط، وبما يؤدي إلى حفظ أمن الأنظمة الملكية، ومجابهة إيران وأذرعها في المنطقة بما يوفر في نهاية المطاف بيئة جديدة تسمح بدفع مسار التطبيع مع إسرائيل.

ولعبت وسائل الإعلام السعودية دورًا كبيرًا على المستوى الخارجي في تشكيل الرأي العام الخليجي والعربي في محاولة لتغيير صورة حركة حماس الذهنية، وعملت هذه الوسائل على إسناد الأدوار الدبلوماسية أثناء اندلاع الأزمة السياسية مع حماس من خلال تنظيم حملات دعائية ضدها تارة بوصفها بأنها وكيلة وموالية لإيران في المنطقة، وتارة باعتبارها بأنها جماعة متطرفة وإرهابية، وتارة بأنها حركة تابعة لقطر وتركيا والإخوان المسلمين، وتصويرها بأنها الجسم الفلسطيني الذي يجلب الموت والدمار للقضية الفلسطينية والمتسبب بأزمات غزة وحصارها، ويمكن رصد بعض مضامين هذه الحملة على النحو الآتي:

أ- في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2017م وصفت صحيفة الرياض السعودية اليومية في خبر نشرته على موقعها الإلكتروني حركة حماس بالإرهابية، وجاء هذا الوصف بعد زيارة وفد قيادي من حماس لإيران وحضوره تنصيب الرئيس الإيراني حسن روحاني بإيران، وكررت وصفها لحركة حماس بالإرهابية 4 مرات في محتوى الخبر (الجديد، 2017)، ونشرته على حسابها على موقع "تويتر" إلا أن الخبر حذف لاحقاً بعد موجة غضب واسعة في وسائل التواصل الاجتماعي.

ب- في مايو/أيار 2019م صحيفة مكة السعودية الرسمية نشرت تقريرًا على موقعها الإلكتروني وعلى حسابها على "تويتر" ربطت فيه بين جماعة الإخوان المسلمين والإرهاب، وأوردت فيه قائمة تتضمن أسماء أربعين قياديا من الجماعة وصفتهم الصحيفة بأنهم إرهابيون عالميون تأثروا بأفكار الإخوان، ومن بين تلك الأسماء شخصيات في حماس مثل الشيخ أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، وإسماعيل هنية، وخالد مشعل، وأيضاً قيادات عسكرية مثل محمد الضيف، ويحيى السنوار (الجزيرة، 2015)، غير أن الصحيفة التي نقلت التقرير عن موقع CEP الذي يصنف نفسه بأنه مشروع مختص لمكافحة التطرف الديني في العالم، اضطرت لحذفه بعد ساعات من النشر، لإحداثه جدلا واسعًا في وسائل التواصل الاجتماعي.

ت- خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتفرقة على غزة 2019-2020 شهد موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" مجموعة تغريدات لمدونين سعوديين تتضامن مع إسرائيل وتهاجم حماس واتهموها بالعمل لصالح إيران وتركيا، وطالبوها بضرورة التصدي لما وصفوه "إرهاب حماس القاتلة".

2- الملاحقة الأمنية:

في 4 إبريل/نيسان 2019م تعرض عشرات الفلسطينيين والأردنيين بالمملكة لحملات اعتقال وتهديد وملاحقة، وتجاوز عددهم 60 معتقلًا، منهم أكاديميون وطلبة ورجال أعمال، ووجهت المحكمة الجزائية المختصة في السعودية للمحتجزين في أول جلسة عقدت لهم في 8 مارس/آذار 2020م ثلاث تهم هي: إنشاء كيان إرهابي، ودعم كيان إرهابي، وتدريب كيان إرهابي، وتركز التحقيق مع المعتقلين على دعم حماس وجمع التبرعات لها داخل المملكة والتعاطف مع المقاومة الفلسطينية (مشايخ، مقابلة خاصة، 2020)، وكان على رأس هؤلاء المعتقلين ممثل حماس الرسمي داخل المملكة الدكتور محمد صالح الخضري، وتضمنت الحملة أيضًا عمليات ترحيل واعتقال وتجميد أرصدة وحسابات بنكية، وإغلاق شركات تجارية ورقابة على الحوالات البنكية. ورغم هذه الأزمة إلا أن سياسة حماس اتسمت بالرغبة بحل تلك الأزمة مع الرياض بهدوء ودون ضجيج من خلال اتباع مسارات دبلوماسية عديدة:

أ- المسار السياسي والدبلوماسي: مع بدء حملة الاعتقالات حاولت حماس التواصل المباشر مع المسؤولين في السعودية ولقاء مسؤوليها وزيارتها؛ بهدف الوقوف على خليفات هذه الحملة وبواعثها، إلا أن هذه الاتصالات باءت بالفشل، لتقوم فيما بعد بالاتصال بمسؤولين وشخصيات عربية وإسلامية في الخليج ومسؤولين مثل منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط السابق نيكولاي ملادينوف، وتدخلت وساطات روسية ومصرية وكويتية ومغربية وأردنية، ولبنانية، إلا أن كل هذه الاتصالات لطالما أنها لم تثمر عن أي نتائج.

ب- المسار القانوني: بعد فشل الاتصالات الدبلوماسية عملت حماس على مخاطبة مؤسسات حقوقية مثل: مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، والمركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، وأصدرت هذه المؤسسات بيانات منفصلة أكدت فيها تعرض المحتجزين الفلسطينيين والأردنيين في السعودية لمحاكمات جماعية وجائرة؛ بدعوى مكافحة الإرهاب، ونقلت هذه المؤسسات عن عائلات المحتجزين ادعاءات بأن أبناءها في السجون السعودية تعرضوا لانتهاكات جسيمة عقب الاعتقالات، منها: الإخفاء القسري، والحبس الانفرادي الطويل، والتعذيب، كما دعت هذه المؤسسات السعودية بضرورة أن توضح للمحتجزين الاتهامات المحددة والأدلة الأساسية من وراء عمليات الاحتجاز (Watch, 2020)، علمًا أن المحتجزين تسلموا في جلسة المحاكمة التي عقدت في 8 مارس/آذار 2019 داخل قاعة المحكمة لوائح الاتهام واستندت السلطات السعودية فيها على قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الذي أصدرته السعودية في 2014م، والذي يتضمن تعريفات غامضة وفضفاضة لأعمال الإرهاب (United, 2017).

ت- المسار الإعلامي: في 9 سبتمبر/أيلول 2019م أصدرت حماس بيانها الأول وأعلنت فيه عن اعتقال جهاز مباحث أمن الدولة السعودي لممثل الحركة الرسمي في المملكة الدكتور محمد صالح الخضري ونجله هاني في إطار حملة استهدف حملة الجوازات الفلسطينية والأردنية المقيمين في السعودية، وجاء هذا البيان بعد خمسة أشهر من بدء الأزمة، خشية التسبب في قطيعة مع الرياض، وهو سلوك عادة ما حكم الأداء الدبلوماسي لحماس في التعامل مع السعودية منذ نشأة العلاقات بينهما، حيث عادة ما تعتمد حماس على سياسة عدم الإفصاح عن أي أزمة دبلوماسية تتعلق مع المملكة وتصديرها لوسائل الإعلام؛ حفاظًا على المصالح المشتركة بينهما، وبالتالي فإنها تفضل الخيارات الدبلوماسية من أجل التوصل لحلول، إلا أن هذا البيان عكس أن الأزمة بين السعودية وحماس وصلت إلى طريق مسدود ويشي بمزيد من التأزم في مستوى العلاقة (حماس، 2019).

ث- المسار الشعبي: في الأشهر التي تلت عملية الاعتقال شرعت لجنة تُدعى بلجنة المعتقلين الأردنيين والفلسطينيين في السعودية بتنظيم حملات إعلامية واحتجاجية تركزت أمام السفارة السعودية في الأردن، ووزارة الخارجية الأردنية، ورئاسة الوزراء والنواب الأردني، واللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة، لكن هذه الوقفات لم تثمر عن حل للأزمة.

لقد شكلت الحملة السعودية -من وجهة نظر حماس- في عهد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تغيرًا تاريخيًا وتحولاً غير مسبوق في سياسات الرياض تجاه حماس؛ إذ لم تتوقع دوائر صناعة القرار في الحركة أن تصل السياسة السعودية ضدها إلى هذا المنعطف؛ لأنها جاءت على عكس التصور الذي استند على افتراض مفاده أن السياسة السعودية في فترة الملك سلمان ستكون متوازنة تجاه الحركة (الزهار، مقابلة خاصة، 2020)، لكن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية السعودية في 2017م جعلت حماس تدرك بأن تقديراتها السياسية لم تكن دقيقة في عام 2015م، والتي توقعت بأن وصول الملك سلمان إلى العرش سيؤدي إلى تغيرات إيجابية تجاه حماس والقضية الفلسطينية (حمدان، مقابلة خاصة، 2020).

ويرى الباحث أن السياسات التي اتخذتها السعودية ضد حركة حماس جاءت كانعكاس طبيعي لزيارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للسعودية ومشاركته في القمة الإسلامية في 20 مايو/أيار 2017م، التي كانت أحد إفرازاتها تشكيل تحالف إقليمي؛ لمواجهة النفوذ الإيراني وجماعات الإسلام السياسي، ولما كانت حماس مدرجةُ على قوائم الإرهاب الأمريكية والإسرائيلية وتُعدُّ-وفق الفهم السعودي-وكيلة إيران في الساحة الفلسطينية، وأحد مهددات الاستقرار والأمن القومي العربي، فإن سياسات هذا التحالف كان من الطبيعي أن تشمل حركة حماس.

إن تغير أولويات السياسة الخارجية السعودية واندفاعها نحو مسار التطبيع مع إسرائيل جعل حماس تتشجع باتجاه حسم خياراتها التحالفية والسياسية عبر العمل على تعزيز العلاقات مع الجمهورية الإيرانية؛ فاستثمرت حادثة الاغتيال الأمريكي لقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني جراء غارة استهدفته في بغداد في 3 كانون الثاني/يناير 2020م لصالحها، حيث زار وفد رفيع من حماس برئاسة إسماعيل هنية طهران وشارك في مراسم تشييع سليماني في 6 كانون الثاني/يناير.

وأثارت هذه الزيارة غضب المملكة العربية السعودية حيث هاجمت وسائل الإعلام السعودية الرسمية زيارة حماس لطهران ورأت فيها بأنها بعثت برسالة سلبية إلى الرياض عكست اصطفافاً مع إيران في إطار الصراع على النفوذ الجاري الذي لا مكان فيه للسلوكيات والمواقف الرمادية (دوح، 2020)، كما هاجمت صحيفة "عكاظ" السعودية زيارة هنية لطهران ووصفه لسليماني بأنه "شهيد

القدس" وليس هذا فحسب بل وصفت الصحيفة حماس بأنها رهينة لنظام الملالي في إيران وأجنداته الطائفية في المنطقة، وأنها استدارات عن العمق الإسلامي والعربي (فكري، 2020).

قد لا تعتبر مسارعة هنيّة إلى المشاركة في جنازة سليماني رغبة من حماس بمواصلة الحصول على الدعم الماليّ الإيراني والعسكريّ فقط، بقدر ما هي توجّه لديها بإقامة تحالف حقيقيّ مع طهران يتجاوز دائرة الصداقة والتفاهمات إلى ما هو أبعد من ذلك، بما ينقل العلاقة من المصلحة الماليّة والعسكريّة إلى الانخراط الاستراتيجيّ مع إيران، وهو أمر يجعل الحركة في قلب السياسات الإقليميّة بالمنطقة، رغم ما تؤكّده حول استقلاليّة قرارها (أبو عامر، 2020).

لا شك أن علاقات إيران الشيعية بحركة حماس السنية شكلت هاجسًا دائمًا للرياض التي تربط على الدوام استئناف العلاقات بحماس بقطع علاقاتها مع إيران وهي سياسة ترفضها حماس التي لا ترغب الدخول في صراعات الشرق الأوسط والمعركة التنافسية المحتدمة بين إيران والسعودية، إذ تحاول تثبيت سياسة النأي بالنفس وعدم الانخراط بحالة الاستقطاب ومساندة طرف على حساب طرف آخر ما يؤثر على حضورها وصورتها كحركة مقاومة فلسطينية، وبالتالي ترى حماس في اعتبار السعودية لها وكيلة إيران حجةً وذريعةً للتهرب من إقامة علاقات متوازنة مع الحركة لاسيما وأن العلاقة مع إيران تنحصر في إطار دعم المقاومة ومواجهة إسرائيل (حمدان، مقابلة خاصة، 2020).

تعد الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية نفسيهما راعيتين وضامنتين للقضية الفلسطينية؛ فالمملكة تدعم خيار حل الدولتين وتدعم جهود الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التسوية، أما إيران فأصبحت منذ عام 1979م ترى في رفض إسرائيل مصدرًا مهمًا لهويتها الثورية ووسيلة لتجاوز الانقسامات الفارسية–العربية والسنية–الشيعية، في سياق سعيها إلى الريادة الإقليمية، وفي خضم هذا التنافس بين هاتين القوتين تدعم إيران الحركات الرافضة لعملية التسوية مثل حماس والجهاد الإسلامي (ويري، وسجادبور، 2014)، وفي المقابل تعمل الرياض على سحب هذه الورقة من يد إيران.

وتبرر حماس دبلوماسية مساعيها تجاه إيران بأنها ليست من أجل جلب المنفعة والمصلحة الذاتية لها أو رغبة بالدخول في صراع المحاور، وإنما بهدف منع الدول العربية من أن تغير بوصلتها بحيث تجعل من إيران العدو اللدود والمهدد الرئيسي لها وتجعل من إسرائيل الصديق الحميم، وترتكز على قاعدة سياسية بأن الدخول في صراعات مذهبية لن يفيد القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي، وبالتالي يتوجب –من وجهة نظر حماس– إعادة البوصلة باتجاه جعل إسرائيل العدو الأول للأمة العربية والإسلامية ولأنظمته السياسية (أبو مرزوق، مقابلة خاصة، 2020).

5.5 خلاصة

بعد توليه العرش في عام 2015م عمل الملك سلمان بن عبد العزيز على ترتيب أولويات السياسة الخارجية السعودية؛ فحدث الانفتاح التدريجي على جماعات الإسلام السياسي في المنطقة والدول السنية الداعمة لها مثل تركيا وقطر بهدف؛ تشكيل تحالف سني؛ لمواجهة النفوذ الإيراني في سوريا واليمن وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، غير أن صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لسدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية وتبنيه لسياسات ضد إيران والاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع الدول الغربية في 2015م بالإضافة إلى مؤثرات داخلية وعربية جعل المملكة تعيد النظر بسياسة الانفتاح على جماعات الإسلام السياسي والاكتفاء بحدود التشاور والتعاون والتنسيق مع الدول السنية مثل تركيا وقطر.

ومع بدء الإدارة الأمريكية بتشكيل تحالف إقليمي لمواجهة إيران، وتنظيم الدولة "داعش"، وجماعات الإسلام السياسي، أجرت المملكة تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية وإدارتها لأزمات المنطقة، لاسيما بعد تعيين الأمير محمد بن سلمان لولاية العهد في عام 2017م؛ إذ رأت المملكة في التغير الحاصل بأمريكا فرصة سانحة لتوجيه ضربة للنفوذ الإيراني في المنطقة والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية؛ فذهبت المملكة على تقديم صورة جديدة عن نفسها أمام حلفائها الإقليميين بأنها شريك أساسي في الحرب على الإرهاب، وانخرطت في خطة الرئيس الأمريكي الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي سمتها وسائل الإعلام الأمريكية بـــ "صفقة القرن"، واتخذت سياسات متعددة ضد حركة حماس وتمثلت: بوصفها بالحركة الإرهابية، واعتقال مناصريها داخل المملكة، والضغط على قطر من أجل تجميد دعمها خلال الأزمة الخليجية عام 2017م.

الفصل السادس

آثار السياسة السعودية على القضية الفلسطينية

1.6 تمهيد

اتسمت السياسة الخارجية السعودية بالقدرة على طرح المبادرات السياسية الهادفة إلى إيجاد تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأبرز هذه المبادرات المبادرة العربية للسلام التي أعلنها الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة بيروت عام 2002م، والتي حظيت منذ ذلك الوقت على إجماع عربي فريد من نوعه حتى باتت المبادرة تمثل المرجعية العربية في التعامل مع ملف القضية الفلسطينية.

ويتناول هذا الفصل الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها المملكة العربية السعودية بعد عام 2000م من أجل التوصل لتسوية سياسية للقضية الفلسطينية، ويركز على الدوافع والأسباب التي تسببت بطرح المبادرة العربية للسلام عام 2002، والموقف الإسرائيلي والأمريكي منها، والمراحل والظروف السياسية التي مرت بها المبادرة لاسيما بعد اندلاع أحداث الحراك العربي عام 2011م ووصول الحركات الإسلامية إلى السلطة في المنطقة العربية.

ويتضمن الفصل موقف المملكة من خطة السلام الأمريكية التي أعلنت عنها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض في 28 يناير/كانون الثاني، والتي جاءت بعنوان: "سلام من أجل الازدهار.. رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي" وعرفت إعلاميًا باسم "صفقة القرن"، مستعرضًا أبرز السياسات التي اتخذتها المملكة على الصعيد الخارجي من أجل تسويق الخطة، وأثر ذلك على القضية الفلسطينية.

ويتناول الفصل السياسة الخارجية السعودية تجاه أزمة الانقسام الفلسطيني، والموقف من اتفاقيات المصالحة الفلسطينية التي أبرمتها الفصائل والأحزاب في دول عربية وإسلامية، وأبرزها اتفاق مكة عام 2007م واتفاق القاهرة 2011م، متضمناً الوقوف عند تحليل انعكاسات انشغال المملكة بأحداث الحراك العربي عام 2011م والتمدد الإيراني في الخليج والمنطقة العربية على ملف المصالحة والقضية الفلسطينية.

2.6 مقدمة

مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م أصيبت اتفاقية كامبد ديفيد التي وقعها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في عام 1978م بانتكاسة كبيرة، ما جعل المملكة العربية السعودية تحاول سد الفراغ الذي سببه هذا الفشل لاسيما بعد تراجع الدور المصري والأردني في ملف التسوية.

3.6 الأثر على التسوية السياسية

1.3.6. المبادرة العربية للسلام:

في خضم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت عام 2000 وبعد فشل اتفاقية كامب ديفيد فاجأ ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في 17 فبراير 2002 خلال مقابلة مع الصحفي الأمريكي في صحيفة نيويورك تايمز توماس فريدمان بإعلان مقترح لتشجيع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يتلخص بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة مقابل التطبيع الكامل للعلاقات بين إسرائيل والدول العربية 22 (Teitelbaum, 2009).

وبعد نحو شهر أطلقت السعودية الخطة التي عرفت بالمبادرة العربية للسلام وتبنتها القمة العربية (14) التي انعقدت في بيروت في 27 مارس 2002، حيث تؤكد هذه المبادرة على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وتمثل المبادرة الخطة السياسية لجامعة الدول العربية ومرجعيتها الأساسية لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط (جامعة الدول، 2002).

المقترح السعودي كان تغييرًا جريئاً لسياسة جامعة الدول العربية تجاه إسرائيل، والتي حددتها في قمة الخرطوم عام 1967م من خلال "اللاءات الثلاثة": لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل؛ ورغم أن المقترح كان فرصة هائلة غير مسبوقة لإسرائيل، إلا أن إسرائيل رفضتها وعبرت عن مخاوفها بشأن القدس، والحدود، واللاجئين (Krieger, 2012).

وحسب نص المبادرة طلبت الدول العربية من إسرائيل (سي إن إن، 2020):

1- إعادة النظر في سياستها وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيار استراتيجي.

2- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.
3- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
4- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

مقابل ذلك عرضت الدول العربية ما يلي:

1- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقيات سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
2- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.
3- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

هناك 4 أسباب دفعت السعودية لطرح المبادرة:

1- تصاعد الانتفاضة الفلسطينية التي رافقها احتجاجات شعبية في الوطن العربي تطالب الأنظمة باتخاذ قرارات جريئة ضد إسرائيل، ما ساهم في زيادة الضغوطات الشعبية على الأنظمة الملكية الموالية للغرب، الأمر الذي كان يستدعي طرح مبادرة سلام مع إسرائيل خشية تقويض شرعيتها ومصداقيتها لدى الرأي العام العربي (Kostiner, 2009).
2- تحسين صورة السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، وإظهار نفسها بأنه الحليف للولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم صورة عن العرب بأنهم ليسوا أعداء وإنما محبو سلام (Zhang, 2004)، حيث أرادت السعودية دفع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية عنها والتمييز بين مقاومة الاحتلال الأجنبي المشروعة، وبين الإرهاب الدولي حتى تنفي عن نفسها تهمة تصدير الإرهاب والعنف والداعم الأساسي لحركة حماس (جبريل، 2014).
3- الحفاظ على التحالف مع واشنطن؛ بسبب أنها المدافع العسكري الرئيسي للمملكة ضد التهديدات الإقليمية أو التهديدات الداخلية، فضلاً أنها المورد الأساسي للأسلحة لها، وبالتالي توصل السعوديون إلى استنتاج مفاده أن الحفاظ على واشنطن كحليف استراتيجي يتطلب مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله ومواجهة حملات الدعاية السياسة التي تشنها قوى إقليمية (Dunn, 1996)، ومن هنا لم تتعلق المبادرة بفلسطين وحدها وإنما كانت توازن بين متطلبات الداخل السعودي وحاجة الرياض الملحة لواشنطن (العيسوي، 2006).

4- تعزيز مكانة السعودية الإقليمي وصورة زعامتها في الشرق الأوسط في ظل تراجع دور مصر والأردن لاسيما بعد فشل اتفاقية كامب ديفيد 2000 ووادي عربة 1994، وتقوية الفصيل المعتدل داخل النخبة السعودية ضد ما يسمى بـــ "الأصولية المتطرفة" التي تتحدى شرعية آل سعود.

أما إسرائيل فتعاملت مع المبادرة بشكل فاتر، وتحت ذريعة مواجهة العمليات الفدائية رداً؛ على الجرائم الإسرائيلية في الانتفاضة نفذت إسرائيل عملية "الدرع الواقي" ضد الضفة الغربية، تخللها حصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مقر المقاطعة برام الله في آذار/مارس 2002، وبالتالي كان الرد الإسرائيلي على المبادرة غير مشجع، ما قلص من إمكانية دفع عملية التسوية وإكسابها الزخم الذي كانت تريد تحقيقه السعودية.

وفي 25 إبريل التقى الملك عبد الله بالرئيس الأمريكي جورج بوش في مزرعته بولاية تكساس وعرض عليه خطة سلام معدلة، وقدم الاقتراح الجديد خلاصة بين رؤية المبادرة السعودية الأصلية والقيود التي يفرضها الواقع، وكان هذا الاقتراح أكثر وداً للولايات المتحدة وإسرائيل، فهو لم يذكر مشكلة اللاجئين ولم يفرض الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 1967، ورغم هذا فقد أضاعت الفرصة إسرائيل الفرصة، ورفضت التعامل مع الصيغة المعدلة لمبادرة السلام بذريعة؛ أنها لم تأت بجديد (Podeh, 2003).

بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون عمل على حملة دبلوماسية لمواجهة الخطة السعودية المعدلة للسلام، حيث زار شارون أمريكا والتقى ببوش في الخامس والثامن من مايو/أيار عام 2002 وعمل على إحراج السعودية من خلال جلب وثائق ادعى فيها أن الجيش الإسرائيلي جلبها من أحد المنازل أثناء عملية الدرع الواقي تشير إلى دعم السعودية المباشر لحركة حماس وعائلات منفذي العمليات الفدائية، كما بذل شارون قصارى جهده لنزع شرعية عرفات من خلال تحميله مسؤولية الهجمات الفلسطينية، وكانت هذه الحملة مصممة إسرائيلياً لتقويض مصداقية السعودية باعتبارها حليف الولايات المتحدة وشريك السلام (Podeh, 2003).

وشكل سقوط نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين حدثا مهما في الشرق الأوسط ساهم في تفكك النظام العربي الرسمي وتعزيز النفوذ الإيراني في العراق وكان هذا النفوذ بمنزلة حجة جديدة لدول الخليج العربي لتلتقي مع إسرائيل في مصالحها المتمثلة في معاداة إيران، ما ساهم في تمهيد الطرق أمام الخطاب المنادي بتطبيع العلاقات مع إسرائيل (Kostiner, 2011).

في 2006 حصل تطوران مهمان أحدثا هزة جيوسياسية في المنطقة، الأول فوز حماس بالانتخابات التشريعية، والثاني، الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006م التي أبرزت تغيرات مهمة في توازن القوى الإقليمي؛ فقد تشكل تحالف بين إسرائيل، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والأردن؛ رداً على النفوذ الإيراني المتنامي في الخليج والشرق الأوسط.

وفي ظل هذه التغيرات عملت السعودية على إعادة طرح المبادرة العربية للسلام، فبعد فوز حماس طلبت السعودية من الحركة الاعتراف بالمبادرة العربية للسلام حتى تحظى بقبول عربي ودولي، غير أن الحركة رفضت وقالت إنها ستبقى متمسكة بموقفها الثابت من المبادرة ما لم توافق عليها الحكومة الإسرائيلية وطالبت برفع سقفها لإجبار إسرائيل على الاعتراف بالمطالب الفلسطينية (الجزيرة، 2007).

وفي إطار المتغيرات التي شهدتها فلسطين بعد فوز حركة حماس بالانتخابات أعادت قمة جامعة الدول العربية التي عقدت في الرياض بـــمارس2007 تكرار التأكيد على عرض مبادرة السلام العربية، إلا أن القمة بدت وكأنها تكشف عن فجوة كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها العربية الرئيسية السعودية بسبب؛ الخلاف مع وزيرة الخارجية كونالداليز رايس التي دعت المجتمعين في القمة إلى ضرورة "التواصل الجريء" مع إسرائيل وألا يكتفوا بتأييد المبادرة والعمل على مناقشة بنودها فيما كان الموقف السعودي يرى أن واشنطن لا تقوم بالدور المطلوب منها لتفعيل إحياء عملية السلام من خلال الضغط على إسرائيل (MacLeod, 2007).

ويرجع الخلاف السعودي الأمريكي إلى مصادقة القمة على اتفاق مكة الذي توصلت إليه السعودية بين حماس وفتح والقاضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية لإنهاء الاقتتال الداخلي الفلسطيني، على عكس الإصرار الأمريكي المستمر بضرورة مقاطعة حماس؛ حيث يعتقد السعوديون أن مفاوضات السلام لا يمكن أن تنجح إلا إذا تم إشراك حماس في عملية السلام (MacLeod, 2007).

وحاولت السعودية إحياء المبادرة العربية للسلام من خلال مشاركتها في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في أنابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية في 2007 بعد تعهدات أمريكية للوصول إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن مشاركة الرياض كانت وفق محددات دبلوماسية، حيث اختار الوفد السعودي الجلوس في المقاعد الخلفية في المؤتمر وعدم مصافحة الإسرائيليين في خطوة كان الهدف منها الإيحاء بأن المشاركة لدفع عملية السلام وليس لتطبيع العلاقات مع إسرائيل (البيان، 2007).

لقد كان قرار السعودية بالمشاركة في مؤتمر أنابوليس جزءاً من حملة دبلوماسية سعودية لإحياء مبادرة السلام العربي للصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أدى بها إلى تعزيز دبلوماسيتها النشطة في الشأن الفلسطيني والتوسط بين حركتي فتح وحماس في اتفاق مكة 2007، كأحد أساليب العمل التي اتبعتها الرياض بهدف تعزيز موقعها الإقليمي واحتواء إيران بالأساليب الدبلوماسية (Mueller, 2017).

وشكلت الحرب الإسرائيلية على غزة 2008–2009 أحد المحطات الفاصلة التي مرت بها المبادرة العربية للسلام بسبب؛ تزايد الخلاف العربي عليها، وفي إطار الحرب الباردة بين محور "الاعتدال" وممحور "الممانعة" طالبت سوريا وقطر وليبيا والسودان والجزائر أثناء قمة غزة الطارئة في الدوحة بـــ يناير/كانون الثاني 2009 إلى سحب المبادرة، بينما عارضت السعودية هذه الدعوات بقمة الكويت واكتفت فقط في نهاية الحرب بتحذير إسرائيل (Valbjørn, 2011).

غير أن اندلاع الانتفاضات العربية عام 2011 أحدث تحولاً في علاقات السعودية بإسرائيل، حيث أمست إيران تمثل العدو المشترك لإسرائيل والسعودية، خاصة بعد أن أعربت إيران عن رغبتها في تغيير الأنظمة الملكية الحاكمة في السعودية والكويت والبحرين واليمن (Esfandiari, 2011)، ونتيجة للموقف المشترك من هذه الثورات تعزز التعاون الأمني والاستخباراتي والدبلوماسي بين السعودية وإسرائيل؛ لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق الذي يتشارك حدوداً برية مع السعودية، والبحرين التي تعد الحديقة الخلفية للسعودية، إضافة لمواجهة التحديات التي نجمت عن سيطرة جماعة الحوثي الموالية لإيران على أجزاء واسعة في اليمن (Salisbury, 2015).

لقد وأدت التحديات التي رافقت الحراك العربي إلى تزايد القناعات لدى السعودية بأن مصير المبادرة العربية للسلام دخلت مرحلة الموت السريري، كما يقول (Muasher, 2011) نتيجة عاملين:

1- التحول الجيوسياسي الذي شهدته المنطقة العربية عام 2011، حيث بدأت الجماهير العربية ترفع شعارات مناهضة لإسرائيل وتستخف بشكل متزايد بالاحتلال الإسرائيلي الذي أصبح من وجهة نظرهم غير قابل للاستمرار بعد ظهور حكومات عربية جديدة في مصر وتونس بدت أكثر استجابة للمزاج العام العربي ورافضة للاحتلال وهذا كان يعني أن المبادرة العربية أصبحت غير واقعية، ولا يعني ذلك أن المبادرة كانت ستشهد إعلاناً رسمياً بموتها لكن كانت التوقعات المؤكدة أنها لن تكون على طاولة الحكومات العربية الجديدة في ضوء صعود جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة.

2- رحيل الملك عبد الله الذي لعب دوراً حاسما في التحايل على أي معارضة محتملة للمبادرة من قبل بعض البلدان العربية وضمان تمرير المبادرة بالإجماع؛ لأنه الزعيم العربي الذي يحظى بمكانة وتأثير تجعله قادرا على حماية مبادرة السلام والمبادئ التي تستند إليها لاسيما بعد غياب الشخصيات في النظام العربي مثل حسني مبارك، وزاد رحيل عبد الله من تعقيد مستقبل الاعتراف بالمبادرة في ضوء الانهيار والتفكك في النظام العربي الرسمي.

عمليًا بعد سنة 2011م أصبحت المبادرة العربية للسلام منتهية الصلاحية لأسباب عدة ليس أقلها ضعف الجامعة العربية كمؤسسة إقليمية متماسكة وتمزقها بشكل متزايد بسبب الخصومات العربية والصراعات في العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن. كما أدت الانتفاضات العربية وتقسيمها للعديد من الأنظمة الجمهورية الاستبدادية القديمة إلى أجزاء طائفية ودينية متعددة إلى تغذية التصور عن الطموحات الإيرانية في المنطقة، مما دفع السعودية إلى محاولة انتهاج سياسة أكثر فاعلية في مواجهة إيران، وقد تجلى ذلك في دعم الرياض لجماعات مسلحة غير حكومية كانت تقاتل داعش ووكلاء إيران في سوريا، والعراق، واليمن في الوقت نفسه. وبدأ السعوديون علانية في مواءمة مخاوفهم من الميليشيات الموالية لإيران مع التهديد الذي يمثله حزب الله في لبنان لإسرائيل (Jones, 2019).

من وجهة نظر "إسرائيل" أوجدت هذه الاضطرابات في الشرق الأوسط وتشرذم تضامن الدول العربية فرصًا جديدة لتجديد العملية السياسية مع الفلسطينيين ليس على أساس المبادرة العربية للسلام، ولكن على أساس مبادرة سعودية جديدة محدودة، خصوصًا وأن البيئة الإقليمية الجديدة تمنح إسرائيل الكثير من المكاسب من تجديد عملية السلام. ومع الأخذ في الاعتبار حاجة الرياض إلى تعزيز نفوذها في جميع أنحاء المنطقة، وبقى الأمل في أن تتمكن السعودية من استخدام نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي للضغط على السلطة الفلسطينية لتكون أكثر استعدادًا لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل دون فرض شروط مسبقة، ومن شأن النتيجة المأمولة لمثل هذه العملية أن تعزز مصلحة إسرائيلية واضحة في تهميش حماس وإجبارها على الاختيار بين الاستمرار بالتموضع إلى جانب إيران وانتهاج المقاومة العسكرية وبالتالي الاستمرار في العزلة السياسية أو المشاركة الدبلوماسية والتوصل إلى حل سياسي حتى وإن كان هذا الحل يتمحور حول المصالح الأساسية لإسرائيل (Jones, 2019).

وبالطبع لعبت المشاكل الداخلية دورها في دفع السعودية إلى إعادة التفكير في سياق انخراطها في الملف الفلسطيني برمته؛ حيث كانت هناك عدة أسباب وراء حرص المملكة على تسهيل التوصل إلى اتفاقية سلام، فبغض النظر عن رغبتها في تأمين موقعها كقوة إقليمية، فإن موجة التغيير السياسي التي ضربت المنطقة بشكل غير مسبوق، بدأت تداعياتها تدق أبواب الرياض، وقد أدى

انخفاض النفط بيني عامي 2015–2017م وتراجع عائدات النفط، والصراع على السلطة داخل القصر الملكي إلى ظهور مجموعة من التحديات الاستثنائية للاستقرار السياسي في السعودية، وترافق ذلك مع سلسلة اعتداءات شنها تنظيم داعش على شيعة السعودية بهدف تأجيج الصراع الطائفي في إضعاف النظام (Jones, 2019).

2.3.6. خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن":

مع انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير 2017م شعرت السعودية والإمارات وإسرائيل بارتياح كبير؛ لأن هذه التغيرات تصب في صالح دول الخليج العربي، سيما وأن ترامب ناصب إيران العداء قبل وصوله إلى البيت الأبيض، واعتبرها المهدد الرئيسي للمنطقة، وبالطبع التقت إدارة ترامب مع دول الخليج على ذات المصلحة المشتركة؛ فاستعدت الولايات المتحدة الأمريكية لحماية هذه الدول من إيران مقابل دفع أموال هذه الحماية، والتحالف الصريح مع إسرائيل.

وفي ضوء هذه المصلحة المشتركة لعبت المملكة العربية السعودية دورًا محوريًا في "صفقة القرن" بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية والتفكير الاستراتيجي الإسرائيلي من حيث تسويق الصفقة والاستعداد للتمويل والتنفيذ، واستغل الإسرائيليون طموح الأمير محمد بن سلمان ورغبته في الصعود لكرسي الحكم في ظل أبيه، وانتهزوا فرصة احتياجه إلى الدعم الخارجي لتحقيق اختراق في العلاقات مع إسرائيل (عبد المنعم، 2018).

وفي مايو/أيار 2017م زار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مستهل زيارته الخارجية الأولى، الرياض في خطوة فسرت سياسياً وإعلامياً على أنها بداية التقارب الفعلي بين الرياض وواشنطن بعد فتور شهدته العلاقة في فترة إدارة الرئيس أوباما، وفي سياق هذا التقارب شرعت المملكة العربية السعودية في سلسلة من السياسات من أجل تسويق الخطة الأمريكية تمثلت بالتالي:

1- **ممارسة ضغوطات على السلطة الفلسطينية:** مارست السعودية ضغوطات قصوى على الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل قبول الخطة الأمريكية وهو ما كشف عنه خلال الاجتماع الثنائي الذي جمع الرئيس عباس والأمير محمد بن سلمان في الرياض في نوفمبر 2017م، وذكرت أحاديث أن ابن سلمان طلب من عباس كما ورد أن "يقبل بما يعرض عليهم من تسويات والتوقف عن الشكوى وأن يعودوا لطاولة المفاوضات، وأن القضية الفلسطينية ليست في سلم أولويات الحكومة ولا الرأي العام في السعودية وأن هناك قضايا أكثر إلحاحاً مثل إيران (الجزيرة، 2018).

2- **التقارب مع إسرائيل:** رغم أن السعودية وإسرائيل لا تربطهما أي علاقات دبلوماسية رسمية إلا أن السعودية أبدت درجة معينة من الاستعداد للانتقال من المقاطعة الكاملة لإسرائيل إلى درجة معينة من الانفتاح؛ فقامت بالتالي:

أ- في مقابلة مع مجلة "ذا أتلانتيك" الأمريكية في 3 أبريل 2018، قال ولي العهد الأمير إن "الفلسطينيين والإسرائيليين لهم الحق في امتلاك أرضهم الخاصة وأن الرياض لديها الكثير من المصالح مع إسرائيل" (Goldberg, 2018).

ب- لقاء محمد بن سلمان مرتين مع وفود من المسيحيين الإنجيليين الأمريكيين المؤيدين لإسرائيل في مدينة جدة المطلة على البحر الأحمر، بالنسبة للوفد الزائر فإن هذه الاجتماعات فرصة لدفع التقارب بين السعودية وإسرائيل قدماً في ظل المصالح المشتركة (BATRAWY, 2019).

ت- في مارس 2018م سمحت السعودية لشركة الخطوط الجوية الهندية باستخدام مجالها الجوي في مسار طيران إلى إسرائيل، ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها أنهت حظراً استمر 70 عاماً على الطائرات التي تسافر إلى إسرائيل عبر المجال الجوي السعودي (العربي، 2018).

ث- إجراء المدون السعودي محمد سعود مكالمة عبر تطبيق "فيس تايم" مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يعرب فيها عن دعمه لنتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية بـــ 2019، وذلك بعد وقت وجيز من زيارته المسجد الأقصى وطرده من قبل الفلسطينيين، كما زار الكنيسيت والتقى بنتنياهو وابنه يائير والنائب المتطرف يهودا غليك ودعا لتدمير المسجد الأقصى (Middle East Eye, 2019).

ج- الجنرال السعودي المتقاعد أنور عشقي يزور إسرائيل برفقة وفد من رجال الأعمال والأكاديميين في يوليو 2016، ويلتقي بشخصيات إسرائيلية من بينهم المدير العام للخارجية الإسرائيلية دوري غولد المقرب من نتنياهو بعد 5 زيارات عقدت بينهما في واشنطن. ورغم إشارة الرياض إلى أن زيارة عشقي لا تعكس وجهة نظر الحكومة السعودية إلا أن التقديرات رأت في الزيارة بأنها لا تتم دون ضوء أخضر من السعودية (أبو سعدة، 2016).

ح- سماح السعودية لرحلة تجارية إسرائيلية في 2 سبتمبر 2020م بعبور أجوائها إلى الإمارات بعد التوصل لاتفاق تطبيع للعلاقات بين الإمارات وإسرائيل، إلا أن السعودية سارعت للتأكيد على أن فتح الأجواء أمام الطائرات الإسرائيلية لن يغير من مواقف المملكة تجاه القضية الفلسطينية (فرانس24، 2020).

ربما عكست الإشارات السابقة رغبة المملكة العربية السعودية بإحداث اختراق ما في العلاقات مع إسرائيل، لكن من المهم أن نشير إلى أن هذه الخطوات سبقها مؤشرات أخرى كانت على النحو الآتي:

1- **اتفاقية تيران وصنافير:** جرى في 8 أبريل/نيسان 2016 اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية والتي قضت بنقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير الاستراتيجيتين في البحر الأحمر للسعودية (المصرية، 2017)، وعلى عكس ما نشر لم تكن استعادة الجزيرتين في البحر الأحمر هو طلب سعودي وإنما طلباً إسرائيلياً؛ كشرط من شروط تطبيع العلاقات مع الرياض مقابل مساعدتها ضد إيران في إدارة مضيق باب المندب وخليج عدن لقطع الإمدادات العسكرية الإيرانية عن الحوثيين ومواجهة التمدد الإيراني (يوسف، 2017)، كلا الجزيرتين في مضيق تيران هما السبيل الوحيد لإسرائيل من أجل الوصول إلى البحر الأحمر والهيمنة على موارده، والذي قد يكون في المستقبل مركز عمليات لتعزيز التعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي بين إسرائيل والسعودية (AL-RASHEED, 2017)، ومثّل استعادة الرياض لتيران وصنافير التي أعطتهما لمصر في 1950م بدء صفقة القرن (Ward, 2019).

2- **اتفاقية المنطقة الحرة بشمال سيناء:** لم تكن زيارة الملك سلمان إلى مصر في إبريل 2016م، من أجل السيطرة على تيران وصنافير فقط، وإنما لتوقيع 23 اتفاقية تعاون من بينها اتفاقية لإنشاء المنطقة الحرة في سيناء، وتشمل هذه الاتفاقية إنشاء وبناء ميناء بحري، وإنشاء مطار، وتشييد الطرق تمهيدًا لدولة غزة الكبرى (عبد المنعم، 2018)، وستشكل هذه المنطقة منفذا لوجستيًا للصناعات السعودية المعدنية، إضافة لخلق منفذ جديد للبترول الخليجي لأوروبا، إذ سيتم نقله عبر جسر الملك سلمان إلى الميناء في المنطقة الحرة ومنه إلى البحر المتوسط، وتأهيل شمال سيناء (العربية، 2016).

3- **مشروع نيوم:** يقع على الساحل الشمالي الغربي للمملكة، أي على ضفاف خليج العقبة نزولاً إلى البحر الأحمر وجزيرتي تيران وصنافير ليمتد لحوالي 468 كيلو متر على الساحل، ويستهدف المشروع إقامة 7 نقاط جذب سياحي، وإقامة 50 منتجعًا سياحيًا، إضافة إلى 4 مدن صغيرة على البحر الأحمر، ويقع المشروع المعلن بين ثلاث دول عربية هي المثلث الرابط بين السعودية والأردن وسيناء في مصر (فاروق، 2019).

في أواخر سنة 2018م اغتُيل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في تركيا، وهذا الحدث على وجه التحديد زاد الأمور تعقيدًا خصوصًا وأنه ألقى بظلال ثقيلة على قطاع الاستثمار السعودي؛ لأنه أضر بثقة المستثمرين ورجال الأعمال، مما دفعهم إلى الابتعاد عن المملكة مع إدراكهم للأضرار التي لحقت بسمعة السعودية بسبب؛ ارتباط عملية الاغتيال بشكل وثيق بولي العهد محمد بن سلمان، وقد لاحظ صناع القرار في إسرائيل أهمية توظيف هذا الحدث ورأوا في هذه التغييرات فرصة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصلحة إسرائيل، لكنهم كانوا يدركون في الوقت نفسه ضرورة وزن احتمالات تطوير التعاون مع

السعودية بدقة؛ إذ كلما بدا البيت السعودي ضعيفًا داخليًا، كلما زاد خوف صانعي القرار في الرياض من أن تحول هذه الخلافات الداخلية حول القضية الفلسطينية دون قدرة السعودية على إعادة التموضع إلى جانب أجندة إسرائيل الإقليمية فيما يتعلق بإيران. وقد أظهر موقف نتنياهو من اغتيال خاشقجي أن دعم النظام السعودي ولاسيما دعم موقف ولي العهد محمد بن سلمان أصبح مصلحة إسرائيلية أساسية.

وربما يكون انتصار نتنياهو لمحمد بن سلمان قد وجد صداه في البيت الأبيض، وأنه قد آتى ثماره بتأييد السعودية لـــ "صفقة القرن" التي يعتقد أنها تخدم مصالح إسرائيل الإقليمية بشكل كبير، وربما يكون من تجليات التعاون بين السعودية وإسرائيل صمت اللوبي اليهودي في الكونغرس عن صفقات الأسلحة الأمريكية للسعودية والإمارات، ومنها بيع السعودية معدات عسكرية بقيمة 50 مليار دولار، وذلك في إطار سعي السعودية لتأسيس "حلف ناتو" عربي (Jones, 2019). واستنادًا على الخلفيات السابقة تعززت القناعات بأهمية إطلاق الخطة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وأسهمت الديناميات السابقة والمصالح المشتركة التي تستند على أن إيران ووكلاءها في المنطقة خطر استراتيجي على الأمن الإقليمي في هندسة وإطلاق الخطة الأمريكية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض في 28 يناير والتي جاءت بعنوان: "سلام من أجل الازدهار.. رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي" والتي استغرق العمل فيها ثلاث سنوات.

الخطة اعتبرها مهندسوها إنجازًا مهمًا للأمن الإقليمي و"فرصة جديدة لمبادرات الأمن القومي؛ لمواجهة التهديدات المشتركة، وأن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية ستعمل معًا لمواجهة حزب الله وداعش وحماس (إذا لم تقم بإعادة توجيه عملها وفقًا لمعايير غزة)، وتشير إلى أن التهديدات التي يشكلها النظام الإيراني أدت إلى واقع جديد، حيث تتقاسم إسرائيل وجيرانها العرب تصورات مشابهة بشكل متزايد حول هذه التهديدات، وأن إسرائيل ليست تهديدًا للمنطقة على الإطلاق، وأن دمج إسرائيل في المنطقة سيتيح لها المساعدة في مواجهة مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية وكذلك مواجهة تهديدات إيران. لقد اكتشفت إسرائيل والدول العربية مصالحها المشتركة في مكافحة الجماعات الإرهابية والخطر المشترك الذي تشكله إيران التوسعية، كما أن هذه الدول تواجه تحديات أمنية مماثلة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ويجب أن يعملوا مع الولايات المتحدة الأمريكية لحماية حرية الملاحة عبر المضائق الدولية التي تتعرض بشكل متزايد لتهديدات إيران وقواتها التي تحارب بالوكالة عنها والجماعات الإرهابية. وينبغي التعبير عن هذه المصلحة المشتركة من خلال توثيق العلاقات بين إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي" (جرادات، 2020).

وفي أعقاب إعلان الخطة استجابت معظم دول الخليج العربي لخطة السلام وكانت أكثر هذه الدول دعمًا هي الإمارات وسلطة عمان، والبحرين التي أرسلت سفراءها لحضور حفل إعلان الصفقة في واشنطن. أما المملكة العربية السعودية فأصدرت بيانا رسميا ركز على محددين اثنين: الأول دعم جهود إدارة الرئيس ترامب لتطوير خطة سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتأكيد على دعمها للبدء في مفاوضات سلام إسرائيلية فلسطينية مباشرة تحت رعاية أمريكية، والثاني شددت على أهمية معالجة أي خلافات حول أي من جوانب الخطة من خلال المفاوضات، وذلك من أجل الدفع بعملية السلام للوصول إلى اتفاق يحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة (الخارجية، 2020).

يمكن رصد أربع ملاحظات مما ورد في بيان الدبلوماسية السعودية:

الأول: أن المملكة لم تؤيد الخطة صراحة أو أي من تفاصيلها ولم تقل بوجوب أن تكون وفق أساس محادثات جديدة، لكنها مع ذلك لم ترفض الخطة، واكتفت بالقول إنها اطلعت على ما ورد في الخطة الأمريكية.

الثاني: أن المملكة لم تكرر أيضًا كالعادة مركزية مبادرة السلام العربية لعام 2002م التي تبنتها جامعة الدول العربية قبل أكثر من 15 عامًا والتي تتعارض أحكامها مع الصفقة.

الثالث: أشارت إلى أن السعودية بذلت جهودًا منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود لتسوية القضية الفلسطينية ومن بين هذه الجهود تقديمها لمبادرة السلام العربية، وهذا اعتراف صريح بأن المبادرة لم تعد صالحة وتجاوزت بنود المبادرة.

الرابع: نوهت ضمنيًا إلى وجود خلافات على بعض ما ورد في الخطة وأكدت على ضرورة معالجتها من خلال المفاوضات، وهذا يعني أن السعودية موافقة على الخطة وإن كان لها تحفظات تجاه بعض البنود في الخطة.

على أي حال لم تعارض السعودية الخطة صراحة، لكنها في نفس الوقت حافظت على خطاب معتدل تجاه القضية الفلسطينية، وحاولت من خلاله تصوير نفسها أنها تدعم القضية الفلسطينية، وهو ما أشار إليه اتصال العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز بالرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد إعلان الخطة الأمريكية وأبلغه بموقف المملكة الثابت من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني منذ عهد الملك عبد العزيز ودعمها لخياراته وما يحقق آماله، وهي لهجة فُهم منها أن الموقف السعودي من القضية الفلسطينية لم يشهد أي تحول حقيقي (الدسوقي ، 2020).

ذات اللغة أفصحت عنها المملكة العربية السعودية خلال الاجتماع الطارئ للجامعة العربية الذي عقد في 2 من فبراير 2020م؛ لمناقشة الخطة الأمريكية، إذ أشار الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية السعودي فيصل بين فرحان إلى العديد من المضامين (العربية، 2020):

1- القضية الفلسطينية هي أولوية لدى السعودية وتأتي على رأس أولويات سياستها الخارجية.
2- السعودية تدعم الشعب الفلسطيني بكافة الطرق والوسائل لاستعادة حقوقه المشروعة وإقامة الدولة المستقلة بكامل السيادة على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشرقية ومن بين هذه الجهود تقديم المبادرة العربية للسلام 2002م.
3- دعم الجهود والمبادرات لدفع عجلة التفاوض للتوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وأن نجاح هذه الجهود يستلزم أن يكون الهدف النهائي لها تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

ومما ورد في الخطاب يمكن الإشارة إلى مجموعة ملاحظات مهمة:

1- تراجعت السعودية عن اعتبار المبادرة العربية للسلام أساسا لتسوية القضية الفلسطينية، إذ لم تشر إليها في الخطاب على أنها المرجعية القانونية والسياسية المعتمدة في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا التراجع لا يرتبط بتراجع السعودية نفسه وإنما يرتبط بالصراع الإقليمي مع إيران، ورغبة دول الخليج بإيجاد أي حلول بالتعاون مع الدول الكبرى مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للنفوذ الإيراني المتزايد، وهذا يستلزم من وجهة النظر السعودية التعاطي مع أي مبادرة أو خطة يمكن أن تلجم السياسات الإيرانية، لضمان بقاء التعاون مع إدارة ترامب، بهدف الحصول على صفقات تكنولوجية وأسلحة.
2- لم تذكر الدبلوماسية السعودية الخطة الأمريكية ولو لمرة واحدة في الخطاب، لكنها أعلنت عن دعمها لما أطلقت عليه "المبادرات" التي تُطرح من أجل دفع المفاوضات للتوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وهذا يعني أن الرياض موافقة ومستعدة للانخراط بأي مبادرة يمكن أن تساهم في إيجاد تسوية ما للقضية الفلسطينية.
3- قصدت السعودية استخدام مصطلح "المبادرات" على الخطة الأمريكية، ويبدو أن ذلك يعود لسببين: الأول عدم ظهورها بصورة الطرف المسوق لهذه الخطة والراعي لها، لاعتبارات داخلية متعلقة بالرأي العام بسبب؛ أنها بلاد الحرمين وحامية المقدسات ولا ترغب بإظهار نفسها أنها الطرف الذي يفرض شروطه على الفلسطينيين، والثاني عدم يقين وثقة السعودية بأن الخطة الأمريكية يمكن أن تحدث اختراقا جوهريا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لاسيما وأن الخطة تعكس سياسات إدارة الرئيس الأمريكي ترامب وقد لا تعكس سياسات الإدارات الأمريكية

المقبلة، وهذا يعني توسيع دائرة الاحتمالات لأي تغير قيادي في أمريكا.

4- كررت السعودية في الخطاب أكثر من مرة وقوفها مع حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وهذا يعني أن السعودية تدرك خطورة وحساسية تجاوز هذه القضية في الصراع، وأن نتائجها مكلفة وباهظة من حيث منافسة إيران لها في الساحة الفلسطينية، خاصة وأن إيران تعتبر دعم القضية الفلسطينية ضد الاحتلال الاستعماري سياسة ثابتة في سياستها الخارجية، ولا ترغب السعودية بمنحها هذه المنافسة بما يؤدي إلى توسيع دائرة نفوذها بشكل أكبر.

على أي حال، إن التصريحات اللفظية قد لا تعكس بالضرورة الموقف الفعلي للسعودية ودول الخليج تجاه الخطة؛ حيث انتهجت هذه الأنظمة بالعادة رواية مزدوجة تجاه القضية الفلسطينية، الأولى رواية موجهة لرأيهم العام؛ بسبب حساسية القضية الفلسطينية، ورواية أخرى توجه خلف الكواليس وفي الاجتماعات الخاصة، وبخلاف لغة التصريحات والبيانات كانت هناك مؤشرات تعكس تطوراً ملحوظاً في العلاقة بين إسرائيل ودول الخليج أشار إليها الباحث سابقاً.

بعد اتفاق أوسلو 1993م امتنعت دول الخليج باستثناء قطر عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، إلا أنه في أعقاب الغزو الأمريكي على العراق 2003 تزايد نفوذ إيران في المنطقة، وعلى هذا فقد زعم العديد من الباحثين والساسة أن العوامل الجغرافية السياسية والتكنولوجية والديمغرافية الجديدة كانت سببا في خلق ديناميات جديدة في منطقة الخليج، والتي تتجاوز أهمية القضية الفلسطينية، وبالتالي فتحت الطريق أمام تطبيع العلاقات مع إسرائيل ودول الخليج انطلاقاً من خمس حجج (Yaghi, 2020):

1- إن دول الخليج وبالتحديد السعودية والإمارات والبحرين على استعداد للتضحية بدعمها للفلسطينيين في مقابل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من أجل التصدي للنفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة العربية، ووضع حد لبرامجها الخاصة بالقذائف النووية والصواريخ الباليستية.

2- تتطلب "رؤية 2030" لولي العهد السعودي محمد بن سلمان وخاصة فيما يتعلق بإنشاء مدينة "نيوم على البحر الأحمر" السلام والتنسيق مع إسرائيل حتى تحظى المدينة بفرصة التحول إلى مزار سياحي.

3- كان حادث الصحفي السعودي جمال خاشقجي سبباً في جعل السعودية أقل قدرة على مقاومة الضغوط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

4- تحتاج دول الخليج إلى التكنولوجيا الإسرائيلية لمراقبة مواطنيها وأيضاً لشراء الصواريخ الدقيقة التي لا ترغب واشنطن وغيرها من الدول الغربية بيعها لها.

5- الجيل الأحدث سنا الذي يمثل أكثر من 60% من عدد سكان دول الخليج لا يهتم بالقضية الفلسطينية مقارنة مع أجيال الخليج السابقة، مما سيسهل على زعماء الخليج الجدد تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وعلى الرغم من مؤشرات التقارب بين إسرائيل والسعودية وتطورها إلا أن السعودية تمتنع عن المغامرة ودفع تكاليف كبيرة مقابل قبولها المطلق بالخطة الأمريكية؛ نتيجة مجموعة من الأسباب (Yaghi, 2020):

1- أن أي تغير في شكل القيادة الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يخلق تغيرات تجاه دول الخليج وملف تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
2- عدم قدرة واشنطن على التعامل مع إيران في منطقة الخليج في ظل تعرض السعودية لضربات متعددة من قبل طهران بـــ 2019 واستهداف مرافق النفط التابعة لها شرق المملكة.
3- احتمالية تغير السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل الحديث الأمريكي المتكرر عن تقليل وجودها في الشرق الأوسط والانسحاب من العراق وسوريا؛ رغم اتخاذ إدارة ترامب سياسات مختلفة تجاه إيران عن سياسات أوباما.
4- الرهان على أن الجيل الشاب في السعودية أقل اهتمامًا بالقضية الفلسطينية فكرة غير مجربة وغير واقعية، والواقع أن القضية الفلسطينية قضية بالغة الحساسية للرأي العام العربي، وعلى سبيل المثال تقيم إسرائيل علاقات مع مصر منذ عام 1978 ولكن دعم المصريين للقضية الفلسطينية لا يزال ساحقاً.
5- إقامة علاقات علنية مع إسرائيل من شأنه أن يلحق الضرر بالأسباب التي دفعت السعودية إلى طلب مساعدة إسرائيل أي إضعاف إيران، فضلاً على أنه سيدفع العرب من المسلمين السنة إلى دعم السياسات الإيرانية في المنطقة، وبالتالي هذا سيعزز من قوة إيران وسيخلق توترات داخل المجتمعات الخليجية ذاتها.

4.6 الأثر على المصالحة الفلسطينية

1.4.6. اتفاق مكة 2007:

مثل اتفاق مكة عام 2007 حصيلة الجهود الدبلوماسية التي بذلتها السعودية للمصالحة بين حماس وفتح، ورغم رعاية الاتفاق إلا أن الرياض لم تستطع بالنتيجة أن توفر الأجواء التي تديم أمد الاتفاق وتحوله إلى وحدة وطنية فلسطينية بفعل عوامل أشرت إليها في الفصول السابقة، وبمغادرة الرياض؛ كوسيط لترتيب البيت الفلسطيني الداخلي دخلت عواصم أخرى كالقاهرة والدوحة على ملف المصالحة لكن مع ذلك أبقت على طرح السؤال الدائم حول سبب غياب السعودية بأن تكون حاضنة للاتفاقيات كما فعلت في عام 2007 (نعيرات، 2015). ومع أن الرياض ابتعدت عن حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة، وأعلنت وقوفها إلى جوار السلطة الفلسطينية، إلا أن السعودية لم تقطع العلاقة مع الحركة وإنما كانت ترى مشكلة حماس بوصفها جزءاً من مشكلة فلسطينية داخلية تُحسم وفقاً للأطر الفلسطينية نفسها؛ وذلك حماية للقضية الفلسطينية، وتفعيلاً للمبادرة العربية للسلام 2002 (أبو طالب، 2007).

بغض النظر عن الأسباب التي أدت لفشل اتفاق مكة أو الطرف المتسبب بإفشاله إلا أن النتيجة النهائية أن الفشل عزز من فرضيتين ثبت صحتهما مع الوقت:

1- انسحاب السعودية من رعاية ملف المصالحة وتعرض قطاع غزة لمزيد من الأزمات الإنسانية والمعيشية سيؤدي إلى ترسيخ العلاقة بين إيران وحماس.
2- ظهور إيران بصورة المدافع عن القضية الفلسطينية والداعم الأساسي لحركات المقاومة في قطاع غزة سيعزز من حضور إيران ونفوذها في المنطقة العربية.

ولفهم خلفيات وبواعث الغضب السعودي من حركة حماس بعد فشل اتفاق مكة لابد من الإشارة إلى الصورة بشكل أشمل، وهو أن نجاح اتفاق مكة كان سيعطي دفعة للدور السعودي الإقليمي الذي أخذ بالبروز في مطلع الألفية؛ بعد تراجع الدور المصري في المنطقة، وخروج العراق من النظام الإقليمي العربي 2003م، وعزلة سوريا بعد انسحابها من لبنان 2005، وبالتالي أفقد هذا الانهيار لاتفاق مكة الفرصة التي كانت تهدف السعودية من ورائه احتواء التمدد الإيراني بأسلوب الوساطة ما يساعدها على تعزيز دورها الإقليمي (الدخيل، 2007).

ورغم إشارة المسؤولين السعوديين مراراً لدور اتفاق مكة في التأثير على العلاقة مع حركة حماس إلا أنه من ناحية انطباعية يمكن القول بأن فشل الاتفاق أثر إلى درجة ما في شكل العلاقة؛ إلا أن هناك مبالغات في تعظيم حجم هذا الأثر، لاسيما وأن اتفاق مكة افتقد لآليات وتصورات التطبيق العملية، مثل تشكيل لجنة متابعة سعودية فعالة تضمن تطبيق الاتفاق تكون بمنزلة المرجعية السياسية والتحكيمية للفصل في أية خلافات ذات علاقة بالتطبيق (الحروب، مقابلة خاصة، 2020).

إذن، وبما لا شك فيه أن فشل الاتفاق شكل ضربة لجهود الدبلوماسية السعودية، إلا أن الملاحظ أن علاقة الرياض بحماس استمرت ولم تصل إلى العداء المعلن، وبالرغم من الغضب السعودي الذي أبدته تجاه حماس وأشارت إليه اتصالات المسؤولين السعوديين وسلوك الإعلام السعودي الرسمي تجاه الحركة إلا أن الرياض أبقت جسور العلاقة قائمة في مسعى لتجديد مبادرتها ووساطتها في ملف المصالحة الفلسطينية، غير أن الانقسام السياسي والجغرافي في فلسطين الناجم عن أحداث 2007، إضافة للعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009 وما تلاه من انقسام عربي في ضوء صراع المعسكرات قلل من أي فرصة لفتح ملف المصالحة من الرياض لمدة لا تقل عن العام.

2.4.6. الورقة المصرية 2009:

أفرزت الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2009م بيئة عربية منقسمة بين معسكرات وتيارات ومحاور، ما أدى لزيادة حدة الاستقطاب بين إيران والسعودية، وبما أن حماس وفق تقسيم اللاعبين في الشرق الأوسط تقع في المعسكر الإيراني فإن هذا زاد من تراجع الثقة بين حماس والرياض التي لم تتشجع لاستعادة دورها النشط في ملف المصالحة إلا في مطلع 2010.

ومع دخول مصر على خط الوساطة بين فتح وحماس في شهر يناير 2009 جددت الدبلوماسية السعودية مساعي الوساطة دعماً للورقة المصرية وإسنادا لمراميها وليس بديلاً عنها أو مزاحماً لدورها، واستمرت السعودية بالدعوة لتحقيق المصالحة الفلسطينية وفي نفس الوقت بدا الخطاب السعودي يتغير ويربط مسار الأحداث باستمرار الانقسام الفلسطيني، وهذا ما حذر منه الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما قال إن "قضية فلسطين توشك أن تدخل نفقًا مظلمًا لا خروج منه بسبب الانشقاق الفلسطيني داعيًا الفصائل الفلسطينية إلى نبذ الخلافات والصراعات والوقوف حول قيادة واحدة، وأكد أن ما يحدث في فلسطين صراع مروع بين الأشقاء مشيرًا إلى أن "العدو المتكبر المجرم لم يستطع عبر سنوات طويلة من العدوان المستمر أن يلحق الأذى بالقضية الفلسطينية أكثر مما ألحقه الفلسطينيون أنفسهم بقضيتهم من أذى في أشهر قليلة" (صالح، 2009).

وفي مطلع عام 2010م راجت تقديرات تشير إلى إمكانية عودة السعودية لملف المصالحة بعد الزيارة التي نظمها خالد مشعل للسعودية وطلبه من وزير المخابرات السعودي استلام الملف وتأكيده له أن حماس تتطلع إلى دور سعودي يضاف إلى الجهد المصري للنجاح في رعاية المصالحة، وتعززت هذه التقديرات بعد اتصال الرياض بالقاهرة والدوحة ودمشق لمناقشة آليات عملية لإتمام المصالحة، إلا أن هذه الجهود أحبطت على ما يبدو بسبب؛ ممانعة القاهرة فتح ملف ورقة المصالحة مرة أخرى للنقاش وتبنى الرياض لرواية أن القاهرة هي الراعي الرسمي الأول للمصالحة (صالح، 2010).

وبالرغم من أن القاهرة رفضت إعادة فتح ملف المصالحة إلا أن السعودية واصلت جهودها بالتنسيق مع مصر من أجل الأخذ بتحفظات حماس على الورقة المصرية، واتضح هذا الدور في رعاية المملكة للقاء بين خالد مشعل والوزير المصري السابق عمر سليمان في مكة انتهى بأن يقوم سليمان بالتواصل مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل التوصل لتفاهمات جديدة بعد زوال التحفظ المصري على إمكانية التوصل إلى هذه التفاهمات قبل توقيع حماس على الورقة المصرية (أبو البهاء، 2012).

يبدو أن تجدد الحراك السياسي على صعيد ملف المصالحة الفلسطينية في 2010 جاء على خط مواز لتجدد الحراك على صعيد ملف التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، وبدا من التوقيتات التي تكثفت فيها تلك الجهود على مدار العام أنها تهدف إلى توفير مناخات هادئة للمفاوضات التي كانت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تسعى إلى الوصول إليه في هذ العام.

3.4.6. اتفاق القاهرة 2011:

مع قدوم الانتفاضات العربية 2011 والسياسات المناهضة للإسلاميين وخاصة جماعة الإخوان المسلمين أصاب الركود السياسة الخارجية السعودية في التعامل مع قضية المصالحة وحافظت المملكة على سياسة محافظة لكن من دون طرح مبادرات جديدة لكن السعودية التي رعت اتفاق مكة 2007، ورحبت باتفاق القاهرة الذي رعته مصر، وطلبت من الزعماء العرب دعم الجهود المصرية لترتيب البيت الفلسطيني (وفا، 2011).

ويمكن تفسير الدعم السعودي لاتفاق المصالحة في القاهرة من اتجاهات متعددة (Pettengill, 2011):

1- اتفاق الوحدة من شأنه أن يواجه حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت المنطقة العربية أواخر 2010، ومواجهة تداعيات تزعزع النظام العربي بعد سقوط نظام الرئيس مبارك.

2- الاعتقاد بأن حركة فتح حليف الرياض في الساحة الفلسطينية سيكون لها تأثير على حركة حماس ما سيساعد على دمج حماس في الحياة السياسية.
3- قطع الطريق على إيران ومنعها من محاولة اللعب في الورقة الفلسطينية لاسيما بعد تراجع دور طهران إثر جمود العلاقة مع حماس بعد أزمة سوريا.
4- محاولة تهدئة الشارع العربي بعد الانتفاضات من خلال إيجاد اتفاقية للمصالحة تحافظ بالقدر نفسه على الهدوء مع الفلسطينيين على الأقل لمدة وجيزة.

4.4.6. اتفاق الدوحة 2012:

مع تراجع الدور السعودي بفعل المتغيرات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة بعد الانتفاضات العربية عام 2011 عن الملف الفلسطيني دخلت الدوحة إلى خط الوساطة بين فتح وحماس لتصل إلى توقيع إعلان الدوحة في 6 فبراير/ شباط 2012 بين رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل والرئيس الفلسطيني محمود عباس (الجزيرة، 2012).

ورحبت السعودية بإعلان الدوحة وأعربت عن أملها أن تسهم هذه الخطوة في إنجاز ما اُتفق عليه ترسيخاً للوحدة الوطنية بما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني، والجدير بالملاحظة أن بيان الترحيب صدر بعد مرور 8 أيام على التوقيع (البيان، 2012)، ولعل هذا التأخر أعطى مؤشراً ودل على أن السلوك السعودي كان يغلب عليه التفرغ لأولويات أمنية وسياسة أخرى طرأت بعد هذه الانتفاضات لاسيما في البحرين، وسوريا، واليمن، وصعود الإخوان في مصر، وبالتالي تراجع الملف الفلسطيني الذي كان يحظى بأولوية أولى في السياسة الخارجية السعودية (الأسطل، 2016).

وبما أن السعودية كانت منشغلة بديناميات ما أفرزه الحراك العربي إلا أنها في الوقت نفسه كانت تراقب بحذر تحركات جارتها الخليجية قطر التي ظهرت بصورة الزعيم الخليجي واللاعب السياسي المنافس لها من خلال دورها الفاعل والنشط كوسيط بين فتح وحماس، وكمنسق إقليمي بين إسرائيل وقطاع غزة بدعم من إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مستخدمة وسائل ناعمة لتعزيز موقعها الخليجي مثل: قناة الجزيرة، والموارد المالية التي تمتلكها بفضل الاحتياطات النفطية (Barakat, 2012).

غير أن السعودية لم تقلق إلى الحد الذي يدفعها لمعارضة إعلان الدوحة؛ لأنها كانت ترى أن أي اتفاق مصالحة فلسطينية يؤدي لإخراج حماس من البوتقة الإيرانية مكسب لعواصم دول الخليج عموماً والسعودية خصوصاً، ورغم أن الدوحة تعد الأقرب إلى حماس منها إلى الرياض بعد

الانتفاضات العربية إلا أن السياسة السعودية رأت أن قرب قطر من حماس أفضل بكثير من اكتساب إيران المزيد من النفوذ والهيمنة (Haidar, 2015).

5.4.6. اتفاق الشاطئ 2014:

في 23 أبريل/نيسان 2014 توصلت حماس وفتح لاتفاق الشاطئ الذي أفضى لتشكيل حكومة توافق فلسطينية، السعودية رحبت بالاتفاق وعبرت أن أملها أن يكون خطوة مهمة نحو تعزيز الوحدة الفلسطينية والقرار الفلسطيني من أجل مستقبل القضية الفلسطينية (كونا، 2014)، ولئن كان الخطاب السياسي السعودي مرحباً بالمصالحة إلا أن السلوك السياسي للمملكة أظهر تزايد أولوية الصراع على النفوذ الإقليمي مع إيران وحلفائها ومواجهة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على الصراع العربي–الإسرائيلي، ما كان يعني تزايد انشغال السعودية عن القضية الفلسطينية والمصالحة لحساب عدد من الملفات الأخرى المرتبطة بالتغيرات التي شهدتها الدول العربية منذ انطلاق شرارة الحراك العربي في مطلع 2011 والتي قادت عملياً لإطلاق عملية إعادة تشكيل الخريطة الجيو–سياسية للمنطقة (صالح، 2015).

ورغم الموقف السعودي المتخذ منذ فشل اتفاق مكة في 2007 وتحميلها حركة حماس مسؤولية فشله، والانشغال بالظروف الأمنية المحيطة إلا أن السياسة الخارجية السعودية عام 2015 أعادت الاعتبار مرة أخرى لهذا الملف بعد وفاة الملك عبد العزيز وصعود الملك سلمان الذي تبنى سياسة الانفتاح على جماعة الإخوان المسلمين، وبمساندة سعودية بذل الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر مساعي وساطة بين حماس وفتح لإحياء اتفاق مكة 2 (المصري، 2015).

ويبدو أن تحركات كارتر جاءت متوافقة مع توجهات حركة حماس ورغبتها بإنجاز المصالحة وهو ما دلّ عليه طلب وفدها القيادي على هامش زيارته للرياض بـــ 2015 مع مدير جهاز الاستخبارات السعودي إحياء اتفاق مكة 2 والتوسط في ملف المصالحة مع حركة فتح؛ فكان الموقف السعودي أنه لا مانع لدى العاهل السعودي من التوسط بالملف مرة أخرى، إلا أن جهدها اصطدم بموقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي رفض التخلي عن الرعاية المصرية للملف (أبو شنب، 2015).

بالنسبة للدبلوماسية السعودية فإن استعادة طرح اتفاق مكة 2 سيحقق هدفين لعله من المفيد الإشارة إليهما لإثراء هذا الجانب من التحليل:

1- استعادة زمام المبادرة والوساطة في الملف الفلسطيني، ما يساعدها على إحياء دورها الإقليمي واستعادة مكانتها المركزية كزعيمة سنية، وبالتالي تهيئة المناخات لإمكانية التوصل لصيغة تهدئة بين حماس وإسرائيل وتعزيز حضورها في غزة بالتنسيق مع مصر.
2- إبعاد حماس عن إيران من خلال توفير غطاء سياسي ودعم مالي لها وتخفيف الضغوطات التي تتعرض له في قطاع غزة حيث الجغرافية التي تديرها منذ 2007.

بيد أن محاولة السعودية لهندسة اتفاق مكة 2 واجهت صعوبات جوهرية حالت دون إتمام الوصول إليه، وكانت كالآتي:

1- عدم وجود ضمانات لنجاح الاتفاق في ظل تمسك الرباعية الدولية بذات الشروط والسياسة في التعامل مع حكومة فيها حماس، وبالتالي ستكون النتائج كما كانت في اتفاق مكة 1.
2- السياسة المصرية التي تعدُّ نفسها أنها الراعي الحصري لملف المصالحة الفلسطينية كانت هاجساً لدى الرياض بأن الدخول على خط القاهرة يمكن أن يؤدي إلى فقدان حليف عربي يشاركه ذات القواسم المشتركة والمتمثلة بمواجهة جماعات الإسلام السياسي.
3- الخشية من أن حماس ستعيد ترميم العلاقة مع إيران كما كانت قبل الحراك العربي 2011م.

6.4.6. اتفاق القاهرة 2017:

في 12 أكتوبر/تشرين الأول وقعت حركتي حماس وفتح في القاهرة على اتفاق المصالحة الفلسطينية برعاية مصرية، ورحبت وزارة الخارجية السعودية بالجهد المصري المبذول لإنهاء الانقسام (الخارجية، 2017)، لكن يلاحظ أن هذا الاتفاق جاء متزامناً مع التقارب الأمريكي الخليجي الذي تكلل بزيارة ترامب للرياض في 20 مايو/أيار من العام الذي جرى فيه التوصل لاتفاق المصالحة، وتبين أن رفع الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو عن هذا الاتفاق جاء ضمن تصور شامل اتفق عليه ترامب وولي العهد السعودي محمد بن سلمان ويقوم على توظيف اتفاق المصالحة في إضعاف حركة حماس وتقليص ارتباطها بإيران (النعامي، 2017).

ويمكن القول إن اتفاق المصالحة جاء ترجمة لتصورات التحالف الإقليمي ضد إيران والذي يتكون من الولايات المتحدة الأمريكية، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، وانطلقت هذه الأطراف من فرضيات عديدة:

1- أن تولى السلطة الفلسطينية مسؤولية الحكومة والأمن في غزة من خلال نافذة المصالحة هي الخطوة الأولى نحو اتفاق إسرائيلي فلسطيني، وبالتالي الوصول للصفقة النهائية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (Asseburg, 2017).
2- أن التطورات في الملف الفلسطيني سيعزز من الموقف في مواجهة إيران، وسيضعف قدرة قطر وتركيا الإقليمية المتصاعدة بعد الانتفاضات العربية، وسيقلص من علاقات حماس بالإخوان المسلمين إلى الحد الأدنى، وسيحقق في الوقت نفسه رغبة المملكة بالهيمنة الإقليمية بأي ثمن تجاه إيران والمحور التركي القطري (Amour, 2018).

إذن خيار المصالحة الفلسطينية لم يكن قرارًا فلسطينيًا بحتًا في 2017م وإنما ارتبط بالتحولات الدراماتيكية في الإقليم، وانطلاقًا من أعلاه لم تتردد السعودية في التحرك العلني لإحباط التقارب الإيراني مع حركة حماس الذي حصل بعد زيارتها لطهران في أكتوبر/تشرين الثاني 2017م، من خلال دعوة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى الرياض في 6 من نوفمبر 2017م، ولقائه بالعاهل السعودي الملك سلمان وولي عهده محمد بن سليمان لمناقشة آليات توظيف اتفاق المصالحة في توفير بيئة تقلص من فرص تطور العلاقات بين حماس وإيران (Khoury, 2017).

وبإجراء مقارنات لأداء السياسة الخارجية السعودية تجاه ملف المصالحة يتضح الآتي:

1- **اتفاق مكة 2007:** مارست السعودية دور الوسيط المحايد بين حماس وفتح، لكن ومع فشل الاتفاق تأثرت علاقات الرياض وحماس بشكل كبير، لكن ورغم هذا حاولت الرياض أن تقطع أي صلة لإيران في الساحة الفلسطينية، وعملت على استعادة وساطتها في بدايات 2010 لكن جهودها انصدمت بالسياسة المصرية التي تعتبر نفسها الراعي الحصري للقضية الفلسطينية.
2- **اتفاق القاهرة 2011:** بدأ ملف المصالحة يشهد تراجعاً ملحوظاً بسبب؛ التغيرات الإقليمية التي طرأت باندلاع الانتفاضات العربية، في وقت شهدت علاقات إسرائيل بالسعودية تقارباً كبيراً؛ لدواعي مواجهة التهديدات الإقليمية في الخليج.
3- **إعلان الدوحة 2012:** اكتفت السعودية بالترحيب بالإعلان واعتبرته خطوة لدفع الاستقرار، ولم يختلف التعامل كثيراً عن عام 2011 باستثناء النظر إلى دور قطر بريبة في التعامل مع الملف الفلسطيني وغزة خصوصاً.
4- **اتفاق الشاطئ 2014:** تعاملت السعودية مع الاتفاق من منطلق الانسجام التام مع سياسات مصر ورؤيتها تجاه هذا الملف بحكم؛ الالتقاء حول القواسم المشتركة التي تراعي هواجس الطرفين المصري والسعودي، لكن سرعان ما تغير الأداء بعد صعود الملك سلمان ورغبته باستعادة دور الرياض المركزي في ملف المصالحة وإنجاز اتفاق مكة 2.

5- **اتفاق القاهرة 2017:** بحدوث تغيرات داخلية في هياكل المملكة مع صعود الأمير محمد بن سلمان لولاية العهد شهدت سياسة السعودية تغيرات ضد القضية الفلسطينية وملف المصالحة، حيث بدا على الموقف السعودي التماهي مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي والمصري ورغبة هذه الأطراف بإنجاز مصالحة مع حماس بالحد الأدنى؛ لمنع نشوب حرب في غزة من جانب، ومحاولات دفع الخطة الأمريكية للسلام من خلال اتخاذ سياسات ضد حماس والقضية الفلسطينية من جانب آخر.

5.6 الخلاصة

حاولت المملكة العربية السعودية لعب دور فاعل في ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ فأطلقت المبادرة العربية للسلام التي أصبحت المرجعية القانونية والسياسية وفلسفتها التي تستند عليها السياسة الخارجية السعودية في التعامل مع الملف الفلسطيني. غير أن الموقف الإسرائيلي الرافض للمبادرة أفرغها من مضمونها، وتعرضت المبادرة لمنعطفات عديدة كان أهمها اندلاع أحداث الحراك العربي عام 2011م الذي أنتج ديناميات جعل السعودية تعمل على مواجهتها بهدف؛ الحفاظ على مصلحتها القومية وأمنها الداخلي؛ فتراجع -على إثر ذلك- دورها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الوقت الذي انشغلت فيه بمواجهة صعود جماعات الإسلام السياسي إلى السلطة في الدول العربية، بالإضافة لمواجهة النفوذ الإيراني في البحرين واليمن وسوريا من خلال إرسال قواتها إلى البحرين، وتشكيل تحالف عربي لمواجهة الحوثيين في اليمن، والعمل على دعم المعارضة السورية ضد نظام الرئيس بشار الأسد وتنظيم الدولة "داعش".

وبعد أن توصلت إيران والدول الغربية 5+1 في 14 تموز/يوليو 2015م إلى اتفاق؛ لتقليص تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات عن طهران، وجدت المملكة العربية السعودية في هذا الاتفاق تهديدُ للاستقرار والأمن في الشرق الأوسط ولمصالحها الاستراتيجية وتعزيز لقدرات إيران النووية؛ فاشتركت المملكة مع دول تلتقي معها حول ذات الهواجس والتخوفات مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول عربية وعملت على مواجهة هذا الاتفاق وإفشاله إلى أن تشكَّل التحالف الإقليمي بزعامة واشنطن؛ لمواجهة إيران، بعد زيارة دونالد ترامب للمملكة العربية السعودية عام 2017م، الأمر الذي جعلها تنخرط بخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الهادفة إلى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية.

6.6 الخاتمة

أدى فشل اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية بين حماس وفتح في 2007م إلى إحداث شرخ في العلاقات ما بين المملكة العربية السعودية وحركة حماس، ومع الديناميات التي تولدت بعد الحراك العربي عام 2011م بدأت السعودية تعطي مصلحتها القومية وأمنها الداخلي أولوية على أي قضية أخرى بما فيها ملف القضية الفلسطينية؛ فانشغلت المملكة في مواجهة موجة الاضطرابات التي ضربت المنطقة العربية بعد عام 2011م، والتي نظرت إليها على أنها تهديدٌ حقيقيٌ للأمن القومي العربي وللاستقرار في الشرق الأوسط.

وبعد انضمام السعودية في 2017م للتحالف الإقليمي الذي يهدف لمواجهة النفوذ الإيراني في الخليج والمنطقة العربية أجرت المملكة تعديلات جوهرية على سياستها الخارجية تجاه المنطقة برمتها، ما أدى بها إلى الانخراط بخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتسوية القضية الفلسطينية والتي أطلقتها عليها وسائل الإعلام الأمريكية "صفقة القرن"، وفي سياق طموحاتها لتوجيه ضربات نوعية للنفوذ الإيراني في اليمن وسوريا، ومحاولة إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية وبناء جسور من العلاقة مع إسرائيل، اضطرت الرياض إلى الاستدارة واتخاذ قرارات وسياسات ضد أي جسم له ارتباطات بإيران ويعارض توجهات واستراتيجيات المملكة الإقليمية.

ولأن حركة حماس –من وجهة نظر الرياض– تعد وكيلة إيران في الساحة الفلسطينية فإن استخدام القوة الصلبة ضدها من خلال محاصرتها وملاحقة خطوط دعمها المالي، ووسمها بالحركة الإرهابية ضرورة ملحة وحاجة ضرورية لسياستها الخارجية وأمنها القومي، إذ يسود اعتقاد ربما بأن هذه الضغوطات ستجبر حماس على تقديم تنازلات في مواقفها السياسية من الصراع مع إسرائيل، وسيجعلها تعيد النظر في علاقاتها وتحالفاتها السياسية مع إيران وتركيا، وسيقدم صورة ذهنية عن المملكة بأنها شريك إقليمي ضد الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، وبالتالي تدفع سياسة تبرئة الذات من الارتباط بالإرهاب نحو التعاون الشامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والدول العربية ضد النفوذ الإيراني وفي ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

7.6 النتائج والتوصيات

1.7.6. النتائج:

1- ترتب على انضمام الرياض للتحالف الإقليمي في 2017م اتخاذها سياسات ضد حركة حماس، تمثلت بوسمها للحركة بـــ "الإرهاب" واعتقال ممثلها الرسمي، وهو ما كشف عن عمق الأزمة بينهما.

2- مارست السعودية ضغوطات دبلوماسية على قطر بعد اندلاع الأزمة الخليجية عام 2017 من أجل وقف دعم وإيواء حركة حماس.

3- أثرت خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتعلقة بالصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" على السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بعامة وحركة حماس بخاصة.

4- رفضت الرياض عودة العلاقات بين إيران وحركة حماس في 2017م، لاسيما بعد أن شهد صراع النفوذ والتنافس الإقليمي بينهما إلى مستويات متوترة.

5- أظهرت السعودية سياسة براغماتية بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز وصعود شقيقه الملك سلمان في 2015م تجاه فروع جماعة الإخوان؛ بهدف تشكيل تحالف سني لمواجهة إيران، وأسهم هذا التقارب في حدوث انفراجات محدودة في العلاقات.

6- ساهم سقوط نظام الرئيس محمد مرسي في مصر عام 2013م، في تعميق الأزمة الدبلوماسية بين المملكة وحركة حماس، لاسيما بعد التقارب بين الرياض والقاهرة، مما فاقم من حجم الضغوط على حركة حماس.

7- أثّر انشغال السعودية بمواجهة الحراك الشعبي العربي في العام 2011م على العلاقات بين المملكة وحركة حماس وخصوصًا بعد تبنيهما لسياسات متعارضة، ففي الوقت الذي اتخذت الرياض سياسات مضادة لصعود جماعة الإخوان للسلطة في المنطقة العربية، ساندت حركة حماس حليفها الأيديولوجي في مصر.

8- أدت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو/حزيران 2007م إلى إحداث شرخ في العلاقة مع السعودية، التي اعتبرت إفشال وساطتها نسفٌ مقصودٌ لمبادرتها، وإهانة لمكانتها وموقعها الإقليمي.

2.7.6. التوصيات:

1- السعي الجاد لاستعادة العلاقة بين المملكة العربية السعودية وحركة حماس، بالنظر إلى تاريخية العلاقة بينهما منذ عام 1988م، والحاجة الماسة لكل منهما للآخر؛ فعلاقة السعودية بحماس ليست عابرة بل إن تأزم العلاقات معها هو العابر، لاسيما وأن تلك العلاقة مرشحة للعودة في أي وقت.

2- استثمار المتغيرات الإقليمية بعد رحيل دونالد ترامب من البيت الأبيض في 2021م، بالعمل على إعادة النظر في سياسة المملكة الحالية تجاه حماس؛ بالنظر إلى أن حركة حماس لاعب مهم في خارطة الشرق الأوسط، وتحظى بثقة ودعم الجماهير العربية والإسلامية، ومن ثم فليس من المصلحة مناصبتها العداء دون داع.

3- العمل على إنهاء ملف المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين داخل المملكة خاصة وأن نشاط هؤلاء كان بعلم وإذن مسبق من السلطات السعودية، وهو ما سيعبد الطريق تجاه استعادة العلاقة بين الطرفين.

4- الحفاظ على سياسة متوازنة تجاه القضية الفلسطينية، وعدم الانجرار وراء سياسة التطبيع مع المحتل؛ لأن السياسة الصهيونية التوسعية تستهدف العالم العربي والإسلامي، وليس فلسطين وحسب.

5- دعوة المملكة للعب دور إيجابي على الساحة الفلسطينية، بما يساهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني، واستعادة دورها التاريخي تجاه القضية الفلسطينية.

6- أفضل السبل لتجنيب حماس من حالة الاستقطاب الإقليمي في المنطقة، هو احتضانها ودعمها في معركتها مع المحتل الصهيوني، وليس من خلال شيطنتها واستهدافها.

7- دعوة حركة حماس للنأي بالنفس عن حالة الاصطفاف وسياسة المحاور في الإقليم، لحاجتها الماسة للجميع في معركتها مع المحتل الذي ما زال يتعنت في منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

[1] الكتب:

1- أبو الإسعاد، م. (2007). **السعودية والإخوان المسلمون**. القاهرة، مصر: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.

2- أبو السعيد، أ. (2016). **قراءة تقييمية للتغطية الإعلامية العربية والدولية خلال الحروب على غزة دراسة تحليلية نقدية**. مجموعة باحثين، الآثار الاستراتيجية للحروب على غزة في ظل التحولات الإقليمية. غزة، فلسطين: معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية.

3- أبو زايدة، ح. (2016). **تطور العلاقات الدولية لحركة حماس**. ط1. غزة: مركز أبحاث المستقبل

4- أبو شنب، ح. (2015). **الثابت والمتحول 2015: الخليج والآخر: طبيعة العلاقة بين حركة حماس والسعودية**. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.

5- أبو طالب، ح. (1979). **الصراع بين شطري اليمن جذوره وتطوراته**. ط1. القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام.

6- أبو طالب، ح. (2006). **التقرير الاستراتيجي العربي**. ط1. القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام

7- الأحمري، م. (2015). **العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج**. ط2. قطر: منتدى العلاقات العربية الإيرانية.

8- الإدريسي، م. (2018). **العلاقات الدولية للملكة العربية السعودية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**. الرياض: مكتبة العبيكان.

9- إسماعيل، م. (2010). **دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي**. ط2. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

10- آل سعود، ف. (2000). **المجالس المفتوحة في المفهوم الإسلامي للحكم في سياسة المملكة العربية السعودية**. ط1. الرياض: دار المعراج الدولية.

11- الأهرام (2017). **الصراعات الداخلية وتنافس الأدوار الإقليمية في قطاع غزة**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية.

12- البرصان، أ. وآخرون (2015). **آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز**. ط1. عمان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

13- البستنجي، م. (2018). **دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجنة نظر النخبة الأردنية**. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

14- بشارة، ع. (2002). **الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

15- بندقجي، ح. (1981). **جغرافية المملكة العربية السعودية**. ط1. جدة، السعودية: الدار السعودية.

16- جبريل، أ. (2014). **السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق 2001-2010**. قطر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

17- جرادات، ن. (2020). **صفقة القرن الترجمة الكاملة والدقيقة**. ط1. مكتبة لايف. تم الاسترداد من https://maktaba.live/5360

18- الجغيفي، ص. (2016). **المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية 1991-2002م**. ط1. الرياض: دار المعتز للنشر والتوزيع.

19- الحسن، ع. (2010). **إيران ومأمن الخليج**. ط1. مصر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

20- حقي، ت. (2010). **مبادئ العلاقات الدولية**. ط5. مصر، القاهرة: المكتبة القانونية.

21- دحلان، أ. (1984). **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**. ط1. جدة، السعودية: دار الشروق.

22- دوريتيي، ج. (2012). **فلسفات عصرنا**. ط1. الجزائر، الجزائر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الدار العربية للعلوم ناشرون.

23- دويدري، ر. (2000). **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**. دار الفكر.

24- الراجحي، ص. (1998). **السياسة الخارجية السعودية في مئة عام**، ط1، الرياض، السعودية: معهد الدراسات الدبلوماسية.

25- الرديني، م. (1979). **سكان المملكة العربية السعودية**. ط1. الرياض: دار اللواء للنشر.

26- رشوان، ح. (1997). **التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع**. ط1. القاهرة، مصر: دار المعرفة الجامعية.

27- الرويلي، ع. (2010). **الأمن الوطني السعودي وآفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية في ظل متغيرات دولية وإقليمية وعلاقات المملكة العربية السعودية مع القوى الفاعلة العالمية**. بيروت: بيسان للنشر والإعلام.

28- سلامة، غ. (1980). **السياسة الخارجية السعودية**. ط1. بيروت، لبنان: معهد الإنماء العربي.
29- سميث وآخرون. (2016). **نظرية العلاقات الدولية التخصص والتنوع**. ط 1. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
30- سويلم، ح. (2009). **قصة الحرب على غزة: 27 ديسمبر 2008- 17 يناير 2009**. ط1. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
31- الشاوش، خ. (2008). **الإرهاب والعلاقات العربية-الغربية**. ط2. عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
32- الشريف، م. (2001). **السياسة الخارجية السعودية في المجال الإسلامي**. مؤتمر السياسة الخارجية السعودية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.
33- صالح، م. (2006). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006**. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
34- صالح، م. (2020). **الإخوان المسلمون الفلسطينيون التنظيم الفلسطيني-قطاع غزة 1949-1967م**، ط.، بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
35- الصاوي، م. (1992). **البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته**. ط1. مصر، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
36- الصند، ع. (1979). **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين**. ط1. الرياض، السعودية: دار المريخ.
37- الطحاوي، ع. (1981). **العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي**. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان.
38- العامر، س. (2016). **السلام الضائع: الجذور التاريخية للصراعات الإقليمية في الخليج العربي. الخليج بين الثابت والمتحول (2015)**. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.
39- العامودي، ع. (1993). **السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق**. ط1. الرياض، السعودية: معهد الدراسات الدبلوماسية - وزارة الخارجية.
40- عبد القادر، م. (د.ت). **المدخل إلى الاستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي.
41- عبيد، ن. (2002). **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
42- العتيبي، ع. (2011). **الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج**. ط2. الرياض، السعودية: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

43- العلوي، م. (2012). **منهج البحث العلمي في علم السياسة**. ط1. بغداد، العراق: دار الكتب والوثائق.

44- عليان، ر. ومحمد غنيم، ع. (2000). **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

45- القابصي، م. (1984). **فهد في صور**. ط1. الرياض، السعودية: دار الأرض.

46- قاسم، ع. (2009). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس 2000-2006م**. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي.

47- القباع، ع. (1986). **السياسة الخارجية السعودية**. ط1. الرياض، السعودية: مطابع الفرزدق.

48- قرني، ب. وهلال، ع. (1994). **السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير**. ترجمة جابر سعيد عوض، القاهرة: جامعة القاهرة.

49- كليب، س. (2017). **البرغماتية (القولفعلية) في تحليل أفعال الخطاب السياسي خطابا ترامب والملك سمان نموذجًا**. ط1. لبنان: دار الفرابي.

50- كورتس، ع.، وبروم، ش. (2015). **الجرف الصامد.. تداعيات وعبر**. ط1. مترجم، غزة، مركز أطلس، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي.

51- الكيالي، ع. (2003). **موسوعة السياسة**. ط3. بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

52- كيشيشان، ج. (2003). **الخلافة في العربية السعودية**. ترجمة غادة حيدر. بيروت: دار الساقي.

53- الكيلاني، م. (1995). **الحركات الإسلامية في فلسطين**. ط1. عمان، الأردن: مؤسسة الرسالة.

54- مارتيني، وآخرون (2016). **آفاق تعاون بلدان الخليج العربي**. كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة Rand.

55- المرزوقي، م. (2014). **الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي**. تأليف مجموعة باحثين، الخليج في سياق متغير. ط1. الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

56- مركز الجزيرة (2017). **حصار قطر سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**. الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

57- مصباح، ز. (1999). **السياسة الخارجية**. ط2، طرابلس: دار التالة.

58- مقبل، ف. (2011). **بحوث ودراسات في تاريخ العلاقات السعودية الفلسطينية في مائة عام**. ط1. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

59- المنوفي، ك. (2006). **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**. ط 1. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة

60- نعيرات، ر. والشوبكي، ب. وبشارات، س. (2009). **الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل**. رام الله، فلسطين: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات.

61- وزارة الخارجية (1999). **السياسة الخارجية السعودية في مائة عام**. الرياض: معهد الدبلوماسية للدراسات.

[2] المجلات والدوريات:

1- أبو طالب، ح. (1987). **أسس صنع السياسة الخارجية السعودية**، السياسة الدولية، العدد 80.

2- أبو طالب، ح. (2001). التقرير الاستراتيجي. **حصاد الفكر**. العدد 127. الصفحة 26. القاهرة: شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. تم الاسترداد من https://cutt.us/03oBJ

3- أحمد، أ. (2001). الرقم العربي في معادلة التحرر الوطني الفلسطيني تحليل للإمكانات والقيود. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد45-46. مجلد 12. الصفحات 26-32، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، غزة. تم الاسترداد من https://cutt.us/Y7aG7

4- الأزعر، م. (2006). معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية. **مجلة شؤون عربية**، صفحة 52. العدد 125. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

5- بارغال، ن. (2016). الواقعية الإيرانية والاتفاق النووي بحث في الدوافع والمسارات. **مجلة رؤية التركية**. العدد3. الصفحة 68. أنقرة: مؤسسة رؤية التركية.

6- باقي، ن. (2019). التوظيف السياسي الخارجي للأقليات العربية في إيران وأثره على العلاقات الإيرانية العربية. **مجلة تجسير**، العدد الأول، المجلد الأول، صفحة 180، قطر: جامعة قطر.

7- الجازي، م. وربيحات، م. (2019). مقومات القوة للمملكة العربية السعودية. **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث**. المجلد 5. العدد 1. الصفحة 247. الرياض: جامعة الحسين بن طلال للبحوث.

8- الحسن، ب. (2006). لماذا يحاصر العالم حركة حماس؟ **مجلة الدراسات الفلسطينية**، الصفحات 36-37. العدد 67. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تم الاسترداد من https://cutt.us/ieeMF

9- حطيط، أ. (2008). الميزان العسكري 2008. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، صفحة 177. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية

10- الحمد، ت. (1986). توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية – الاقتصادية المعيقة للوحدة. **المستقبل العربي**، العدد 93 صفحة 28. مركز دراسات الوحدة العربية.

11- الدخيل، خ. (2007). بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ص 33. مجلد 18، عدد 72. تم الاسترداد من مؤسسة الدراسات الفلسطينية https://f24.link/zqyH3

12- الركن، م. (1993). البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث. **مجلة التعاون الخليجي**، العدد 28. صفحة 28. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.السعودية.

13- الزبيدي، م. (مايو، 2015). محاولات الإصلاح السياسي في السعودية. **المستقبل العربي**، العدد 435 صفحة 45. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية

14- زرنيز، آ. (يونيو، 2018). التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط "نحو إعادة التموضع الإقليمي". **مجلة العلوم السياسية والقانونية**، المجلد 2، الصفحة 119. برلين: المركز الديمقراطي العربي

15- السباعي، ع. (2005). العوامل المؤثرة في تغيير السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية إزاء إيران. **مجلة قضايا إيرانية**، صفحة 122. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الاستشرافية

16- صبرة، ن. (1980). المساعدات المالية إلى دول البحر الأحمر الإفريقية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 59. 29-33. القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام.

17- العامري، ع. (2010). العلاقات الإيرانية-السعودية للفترة ما بين 1997-2008. **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، صفحة 103.جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية.

18- عبد الله، ز. (2019). العلاقات الأمريكية السعودية ما بين التعاون والتبعية. **مجلة لارك**, 3(32), 147-159. تم الاسترداد من الجامعة المستنصرية https://cutt.us/uqfgr

19- العلكيم، ح. (1995). بنية صنع القرار الخارجي السعودي. **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 13. الصفحة 47-48.

20- غازي، و. (2020). الموقف الإيراني من الأحزاب الفلسطينية (حركة حماس إنموذجاً). **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 69، المجلد 17، صفحة 189. تم الاسترداد من https://cutt.us/VKFIY

21- الكواز، م. (2007). العلاقات الإيرانية السعودية 1979-2001. العدد 2. الصفحات 28-31، **مركز الدراسات الإقليمية**. جامعة دهوك، العراق.
22- مخلد، م. (2008). العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة). **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، صفحة 353، العدد 14، المملكة الأردنية الهاشمية، جامعة آل البيت.
23- المغازي، أ. (2019). **دراسة الهرم السكاني في المملكة العربية السعودية: دراسة جغرافية السكان والتنمية**. السعودية: جامعة الملك سعود.
24- المنشاوي، م. (2019). العلاقات السعودية الأمريكية وتحولاتها: المخاطر والاحتمالات. **مجلة سياسات عربية**، العدد 40 صفحة 89، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
25- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2007). نص اتفاق مكة للوفاق الوطني يؤكد تحريم الدم الفلسطيني وتأليف حكومة وحدة وطنية، مكة المكرمة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. تم الاسترداد من مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد https://cutt.us/14f9B69
26- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (28 يناير، 2007). الملك عبد الله يدعو الفرقاء الفلسطينيين للقاء عاجل في مكة. صفحة 194. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. تم الاسترداد من مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تم الاسترداد من https://cutt.us/1BKbw

[3] رسائل علمية:

1- أبو البهاء، م. (2012). **مصر وحماس.. ضرورة العلاقة ومسارها** (رسالة ماجستير منشورة) جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
2- أبو العلا، هـ. (2009). **دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا** (رسالة ماجستير منشورة). جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
3- أبو عطيوي، س. (2012). **الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية (1990-1993)** (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
4- الأسطل، أ. (2016). **العلاقات السياسية المصرية والسعودية وأثرها على القضية الفلسطينية في الفترة (2000-2015)** (رسالة ماجستير منشورة) أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
5- الباتع، أ. (2017). **أثر البعد الأمني في السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران 2001-2015م** (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة اليرموك، عمان، الأردن.
6- الحتاملة، خ. (2019). **السياسة الخارجية القطرية تجاه قوى إقليمية في الشرق الأوسط: إيران وتركيا كحالة دراسة 2010-2018م** (دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك. عمان، الأردن.

7- الحضرمي، ح. (1993). **البعد الاقتصادي في محددات السياسة الخارجية السعودية (1982-1991)** (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية عمان، الأردن.
8- الدبس، م. (2010). **التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس 2000-2009**. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
9- الراشد، م. (2019). **سياسات دول الخليج العربي تجاه حماس 2006-2015م** (رسالة ماجستير غير منشورة). 131. جامعة الكويت، الكويت.
10- ريحان، م. (2007) **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي حركة "حماس" نموذجًا** (دراسة ماجستير منشورة). جامعة القدس "أبو ديس". القدس، فلسطين.
11- الزناتي، أ. (1981). **علاقة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج** (رسالة دكتوراة غير منشورة) جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
12- الشمري، م. (2015). **تأثير البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية.** (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
13- الشيخ، ن. (2000). **دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالتي الاتحاد السوفياتي (1985-1991) والجمهورية السوفيتية (1991-1996)** (دراسة دكتوراة غير منشورة) جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
14- عبد الشافي، ع. (2009). **السياسة الأميركية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني** (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة القاهرة، مصر.
15- العبيدي، م. (2005). **إيران وقضايا المشرق العربي 1941-1979** (أطروحة دكتوراة غير منشورة) جامعة الموصل، بغداد، العراق.
16- عدوان، س. (2015). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الإخوان المسلمين في مصر 2001-2013م** (دراسة ماجستير منشورة). أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. غزة، فلسطين.
17- العنزي، ع. (2017). **التغير في السياسة الخارجية السعودية: دراسة مقارنة لفترة حكم الملك فهد والملك عبد الله 1982-2015م** (رسالة دكتوراة منشورة) جامعة مؤتة، عمان، الأردن.
18- العيد، ص. (2013). **تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية حماس** (رسالة ماجستير منشورة). أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. غزة، فلسطين.
19- كنعان، ر. (2017). **العلاقات السعودية-القطرية: بين التعاون والتصادم (1971-2014)** (رسالة ماجستير منشورة) الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان.

20- نهاد، خ. (2005). **التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامي 2001-2004م** (رسالة ماجستير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين.

21- النيرب، أ. (2016). **العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على الواقع الإقليمي في الخليج العربي** (رسالة ماجستير منشورة) جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

22- اليحيى، ع. (2009). **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية** (رسالة ماجستير منشورة). 103-105. جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان

[4] تقارير:

1- ابن خلدون (2005). **الملل والنحل والأعراف - التقرير السنوي الثامن**. القاهرة، مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.

2- أبو شنب، ح. والمصري، ح. (2017). **آفاق العلاقة بين "حماس" ومصر**. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات. تم الاسترداد من https://cutt.us/8TliT

3- بركات، س. و المصري، ف. (2017). **إنعاش عملية إعادة إعمار غزة المتعثرة**. قطر: مركز بروكنجز. تم الاسترداد من: https://cutt.us/GEQ5P

4- التلاوي، أ. (2016). **السياسات السعودية تجاه الإخوان في عهد الملك سلمان**. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترداد من https://cutt.us/GLi56

5- التميمي، ن. (2017). **الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من https://cutt.us/0JKaI

6- جبريل، أ. (2017). **ماذا يحدث في السعودية: السياسة الخارجية بين الاستمرار والتغيير**. تم الاسترداد من مركز إدراك للدراسات والاستشارات: https://cutt.us/ljOFl

7- سلوم، م. (2019). **تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران وآثاره على العراق**. مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من https://cutt.us/Cii6m

8- صادق، م. (2018). **واقع ومستقبل العلاقات المصرية السعودية**. القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات. تم الاسترداد من: https://cutt.us/3YDvK

9- صالح، م. (2009). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م**. ط1. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من https://cutt.us/6Tjwl

10- صالح، م. (2011). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011**. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من https://f24.link/58cM2

11- صالح، م. (2013). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013**م. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

12- صالح، م. (2015). **أثر الإجراءات المصرية على مستقبل العلاقة مع المقاومة في قطاع غزة.** لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من: https://cutt.us/WPcNj

13- صالح، م. (2015). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015.** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من https://f24.link/yV4iZ

14- عبد الحي، و. (2017). **تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من https://cutt.us/RUayu

15- عبد الحي، و. (2017). **جولة دونالد ترامب في المنطقة العربية وانعكاساتها المستقبلية.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من https://cutt.us/bzfrv

16- عبد المنعم، ع. (2018). **الخاسرون والرابحون في صفقة القرن.** المعهد المصري للدراسات. تم الاسترداد من: https://cutt.us/DLFy3

17- العمور، ث. (2015). **أثر المتغير القيادي على السياسة الخارجية تجاه حركة حماس.** تم الاسترداد من مركز الخليج لسياسات التنمية: https://cutt.us/s0HF3

18- فاروق، ع. (2019). **المخاطر الاستراتيجية لمشروع نيوم.** المعهد المصري للدراسات. تم الاسترداد من https://cutt.us/6cyVP

19- مركز الزيتونية (مارس، 2014م). تقدير استراتيجي، **مستقبل العلاقة بين حماس وإيران.** تم الاسترداد من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: https://cutt.us/LyGee

20- المستقبل العربي (يناير، 2015). **الحرب الإسرائيلية على غزة 2014.** مجلة المستقبل العربي، صفحة 114. تم الاسترداد من: https://cutt.us/R8sK

21- المصري، و. (2020). **العلاقات السعودية-الفلسطينية على صفيح ساخن. قطاع غزة: مجموعة الحوار الفلسطيني.** تم الاسترداد من https://cutt.us/bFNJn

22- المطيري، م. (2008). **مداخلة مقدمة لندوة بعنوان: تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط -دراسة حالة إيران.** تأليف التوجهات السعودية لاستعادة استقرار الأمن في الخليج. القاهرة، مصر: مركز الدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

23- النعامي، ص. (2017). **العلاقة مع إيران من منظور حركة حماس.** مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد منhttps://cutt.us/09rNT

24- النعامي، ص. (2017). **تفاهمات حماس ومصر: التقاء المصالح ومحفزات انعدام الثقة.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من https://cutt.us/ihM5V

25- الهيئة العامة للإحصاء (2017). **مسح الخصائص السكانية**. الرياض: تم الاسترداد من الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية https://cutt.us/GrVfW

26- **وثيقة المبادئ والسياسات العامة** (2017). تم الاسترداد من الموقع الرسمي لحركة حماس https://cutt.us/m1zTN

[5] فيديوهات:

1- جامعة الدول العربية (2020). **اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورة غير عادية – كلمة المملكة العربية السعودية**. تم الاسترداد من https://cutt.us/EgS2i

2- قناة العربي (2019). **حماس في بلاد الحرمين [وثائقيات]**. تم الاسترداد من https://cutt.us/3X4z1

3- قناة النهار (2017). "الدكتور سامي بن عبد الله الصالح"، **تصنيف السعودية لحركة حماس**. تم الاسترداد من https://cutt.us/63n7o

4- نزال، م. (2020). **حماس تكشف علاقاتها بالسعودية**. (معتز مطر، المحاور) قناة الشرق. تم الاسترداد من https://cutt.us/T6GSW

[6] مقابلات شخصية:

1- أحمد بن راشد بن سعيد – بروفيسور في الإعلام السياسي، وأستاذ بقسم الإعلام بجامعة الملك سعود سابقًا (15 أكتوبر، 2020). مقابلة خاصة

2- أحمد رفيق – عوض رئيس مركز الدراسات المستقبلية في جامعة القدس "أبو ديس" (5 أكتوبر، 2020). مقابلة خاصة

3- أحمد يوسف – قيادي في حركة حماس، المستشار السياسي السابق لرئيس وزراء حكومة حماس، ووكيل وزارة الخارجية في حكومة حماس (11 أكتوبر، 2020). مقابلة خاصة.

4- أسامة حمدان – نائب رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية في حركة حماس ومسؤول قسم بلاد الشام والعراق (28 ديسمبر، 2020). مقابلة خاصة

5- خالد الحروب – باحث سياسي وأكاديمي فلسطيني ومختص في الدراسات الشرق أوسطية (13 أكتوبر، 2020). مقابلة خاصة

6- خضر مشايخ – رئيس لجنة المعتقلين الأردنيين والفلسطينيين بالسعودية (10 أكتوبر، 2020). مقابلة خاصة

7- محسن صالح مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (1 نوفمبر، 2020). مقابلة خاصة

8- محمود الزهار – عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ووزير الشؤون الخارجية في حكومة حماس (24 أبريل، 2020). مقابلة خاصة.

9- مسؤول في حماس مطلع على ملف العلاقات مع المملكة العربية السعودية (1 أكتوبر، 2020). مقابلة خاصة
10- مضاوي الرشيد - بروفيسور في علم الاجتماع السياسي في كلية لندن للعلوم السياسية والاقتصادية (14 أكتوبر، 2020). مقابلة خاصة
11- موسى أبو مرزوق - رئيس دائرة العلاقات الدولية في حركة حماس وعضو المكتب السياسي لحركة حماس، ورئيس المكتب السياسي الأسبق لحركة حماس (24 فبراير، 2020). مقابلة خاصة.

[6] المواقع الالكترونية:

1- أ ف ب. (18 أبريل، 2006) **الزهار يصل إلى الرياض ويمتنع عن التعليق على عملية تل أبيب**. تم الاسترداد من صحيفة الجزيرة: https://cutt.us/lYf6d
2- أبو بكر، ب. (5 مايو، 2017). **وثيقة "حماس" في الميزان**. تم الاسترداد من موقع وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية: https://maw.cx/oFpqh
3- أبو سعدة، م. (2016). **السعودية والكيان الصهيوني بعد زيارة عشقي**. المعهد المصري للدراسات. تم الاسترداد من https://f24.link/9wa3g
4- أبو عامر، ع. (28 يوليو، 2015). **زيارة حماس للسعودية تعيد تموضعها الإقليمي**. تم الاسترداد من المونيتور: https://cutt.us/rSBFM
5- أحمد، م. (2016). **من الدبلوماسية الهادئة إلى الخشنة: السياسة الخارجية السعودية.. الدور والسلوك**، يمكن الاسترجاع من: https://cutt.us/n87Zi
6- أنزولا، ع. (27 يوليو، 2017). **رسالة الرباط: أي دور للسعودية في العدوان على غزة؟** تم الاسترداد من نواة: https://cutt.us/BK3sK
7- بدر، ح. (26 يوليو، 2007). **3 حروب على غزة.. عدو واحد ومواقف إقليمية متغيرة**. تم الاسترداد من وكالة الأناضول التركية: https://cutt.us/XPAnI
8- بي بي سي (25 فبراير، 2018). **هل تعكس تصريحات الجبير موقف السعودية الرسمي من حركة حماس؟** تم الاسترداد من بي بي سي: https://cutt.us/GwMN4
9- بينيديتا برتي (19 سبتمبر، 2015). **رهانات حماس في المنطقة واستراتيجية التحوّط الحذرة**. تم الاسترداد من صدى لتحاليل الشرق الأوسط: https://cutt.us/XKNU7
10- الجريدة المصرية (17 أغسطس، 2017). **اتفاقية تعيين الحدود البحرية**. الجريدة المصرية (العدد 33)، صفحة 4. تم الاسترداد من: https://cutt.us/EeMQs
11- الجزيرة (29 أبريل، 2018). **تسريبات لابن سلمان: على الفلسطينيين القبول أو فليصمتوا**. تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://f24.link/8gXKS

12- حمدان، ح. (2007). **العلاقات السعودية الإيرانية. تقهقر بعد تقدم.** تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://cutt.us/wQquf

13- الحميد، ط. (29 أغسطس، 2010). **هل وصل خالد مشعل للرياض معلنا بيع إيران، أم أنه جاء ليبيعنا الوهم؟** جريدة الشرق الأوسط. تم الاسترداد من https://cutt.us/keW5L

14- الخليج الجديد (5 أغسطس، 2017). **صحيفة سعودية تحذف خبرا وصفت فيه حماس بـــ«الإرهابية».** تم الاسترداد من الخليج الجديد: https://cutt.us/b0fsV

15- الدسوقي، أ. (1 يناير، 2020). **بعد إعلان صفقة القرن.. الملك سلمان يتصل بمحمود عباس ويُبلغه رسالة نارية.** تم الاسترداد من الشبكة العربية: https://2u.pw/5cs2W

16- دوح، ص. (17 يناير، 2020). **رهانات حماس الإقليمية وراء قطيعة بينها والسعودية.** صحيفة العرب. تم الاسترداد من: https://cutt.us/4G5kw

17- رؤوف، هـــ. (9 أغسطس، 2019). **معضلة إيران في منطقة الخليج.** تم الاسترداد من اندبندت عربية: https://cutt.us/vy2vt

18- رويترز (21 تموز، 2015). **حركة حماس.. الخروج من عباءة إيران إلى أحضان الملك سلمان.** تم الاسترداد من رويترز: https://cutt.us/36upO

19- زبون، ك. (15 يناير، 2016). **حماس تحسم موقفها وترفض الوقوف في معسكر إيران ضد السعودية.** تم الاسترداد من جريدة الشرق الأوسط: https://cutt.us/6qlz1

20- سي أن أن (5 فبراير، 2009). **ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية تجاه الوضع في غزة.** تم الاسترداد من: https://cutt.us/PmJRQ

21- صالح، م. (25 مايو، 2019). **خيري الأغا مقاوماً وقائداً لحماس.** تم الاسترداد من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: https://cutt.us/58Kod

22- الصانع، س. (14 مارس، 2006). **حماس بالغت في الحديث عن التأييد السعودي.** تم الاسترداد من موقع إيلاف: https://cutt.us/VKgdf

23- صحيفة لوموند. (25 أغسطس، 2018). **الرياض تتقرب من الإخوان المسلمين وأنصار القذافي يعودون إلى ليبيا.** تم الاسترداد من: https://cutt.us/8zT0U

24- الصوص، ع. وبروان، ن. (23 إبريل، 2018). **حماس: مكبَّلة أم تتصرّف بحنكة؟** تم الاسترداد من مركز كارنيجي للشرق الأوسط: https://cutt.us/fGbZW

25- عدنان أبو عامر . (1 يناير , 2020). **زيارة هنيّة لإيران تعلن تحالف "حماس" معها.** تم الاسترداد من المونيتور : https://cutt.us/m79w9

26- العربي الجديد (11 يوليو، 2015). **الغنوشي في السعودية معتمراً ومبادراً لمصالحة مصرية**. تم الاسترداد من العربي الجديد: https://cutt.us/xIWWz

27- العربي الجديد (22 مارس، 2018). **تفاصيل أول رحلة معلنة إلى إسرائيل تمر فوق الأجواء السعودية**. تم الاسترداد من العربي الجديد: https://f24.link/Iq8HG

28- عطوان، ع. (15 أغسطس، 2014). **صمود رجال غزة أثبت خطأ السيناريوهات السعودية المصرية**. تم الاسترداد من صحيفة رأي اليوم: https://cutt.us/GfwkO

29- العمري، غ. (10 أكتوبر، 2016). **تنافس مُشلّ**. تم الاسترداد من معهد واشنطن لتحليل السياسات: https://cutt.us/25E2X

30- فرانس 24 (31 أغسطس، 2020). **السعودية تفتح أجواءها أمام كافة الرحلات الجوية نحو الإمارات ونتانياهو يرحب**. تم الاسترداد من فرانس 24: https://f24.link/rREd4

31- فريدريك ويري,، و كريم سجادبور. (28 أيار/مايو , 2014). **توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغيّر**. تم الاسترداد من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: https://cutt.us/hH6S2

32- الفيصل، ت. (26 يوليو، 2014). **نحلم بقيادات فلسطينية أكثر حذرا**. تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط: https://cutt.us/Zv8Qy

33- قناة الجزيرة (11 مايو، 2015). **ياسين والرنتيسي ضمن قائمة تضم 40 إرهابيا بصحيفة سعودية**. تم الاسترداد من قناة الجزيرة: https://cutt.us/wDr3e

34- الكناني، أ. (2009). **النظام العربي في حرب غزة وحروب القمم**. صحيفة البيان الإماراتية، 14. تم الاسترداد من: https://cutt.us/QWZ7x

35- محمد فكري. (يناير 6, 2020). **«حماس» رهينة الملالي**. تم الاسترداد من صحيفة عكاظ: https://cutt.us/KjoO5

36- المشنوق، ن. (19 فبراير، 2014). **السياسة التوسعية الإيرانية تعيد النفوذ الإقليمي السعودي إلى المنطقة**. تم الاسترداد من العرب: https://cutt.us/mblKI

37- المصري، هـ. (28 يوليو، 2015). **حماس والسعودية**. صحيفة الأيام، تم الاسترداد من صحيفة الأيام: https://cutt.us/qEqqh

38- منير، ش. (23 أبريل، 2017). **مأزق الخيارات الإقليمية لحماس بعد فوز يحيى السنوار**. تم الاسترداد من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://cutt.us/LH1EP

39- النعامي، ص. (11 نوفمبر، 2017). "**ميكور. ريشون" تكشف وثيقة لترامب في ديسمبر: تحالف سعودي مصري إسرائيلي ضدّ إيران.** تم الاسترداد من العربي الجديد: https://cutt.us/fpqzn

40- وكالة الأناضول (27 ديسمبر، 2015). **أردوغان يزور السعودية تلبية لدعوة الملك سلمان.** تم الاسترداد من وكالة الأناضول: https://cutt.us/TjqID

41- ياسين، أ. (2015). **الشيخ أحمد ياسين يوضح العلاقة بين فلسطين والسعودية.** تم الاسترداد من الموقع الرسمي لحركة حماس: https://cutt.us/2QlCN

42- يوسف، ع. (28 مايو، 2017). **كيف يمكن لتيران وصنافير أن يصبحا مفتاح صفقة القرن في الشرق الأوسط؟** تم الاسترداد من المونيتور: https://n9.cl/zui2c

[7] بيانات وتصريحات:

1- أ ف ب. (13 يونيو، 2003). **السعودية ترفض التنديد بحركة حماس.** صحيفة الوسط البحرينية (العدد 281)، تم الاسترداد من https://cutt.us/jAclU

2- الجزيرة (6 فبراير، 2012). **إعلان الدوحة للمصالحة الفلسطينية.** تم الاسترداد من الجزيرة: https://n9.cl/h4z5

3- رويترز (22 فبراير، 2018). **قطر تقول إن مساعدات غزة تجنب إسرائيل الحرب وتظهر أن الدوحة لا تدعم حماس.** تم الاسترداد من وكالة رويترز: https://cutt.us/5ABp8

4- سي أن أن (15 يوليو، 2015). **خالد مشعل يزور السعودية لأول مرة منذ سنوات ويلتقي الملك سلمان.** تم الاسترداد من: CNN https://cutt.us/MBG3D

5- سي أن أن (22 مايو، 2017). **خطاب ترامب في القمة العربية الإسلامية الأمريكية (النص الكامل).** تم الاسترداد من: https://cutt.us/kJkCc

6- صحيفة البيان الإماراتية (2007). **سعود الفيصل: لا مصافحة مع الإسرائيليين.** صحيفة البيان الإماراتية، 1. تم الاسترداد من https://n9.cl/vsqz

7- صحيفة البيان. (14 فبراير، 2012). **الرياض ترحب بالمصالحة الفلسطينية.** تم الاسترداد من https://n9.cl/71ic5

8- صحيفة العرب (2015). **السعودية تحسم الجدل بشأن زيارة مشعل: لا تغيير في العلاقة مع حماس.** صحيفة العرب. تم الاسترداد من https://cutt.us/7uHRz

9- صحيفة الغد (6 يونيو، 2017). **الجبير: طفح الكيل وعلى قطر وقف دعم حماس والإخوان.** تم الاسترداد من صحيفة الغد: https://cutt.us/mFIMO

10- العرب. (2018). **محمد بن سلمان: لدينا مصالح كثيرة نتقاسمها مع إسرائيل.** صحيفة العرب، 23. تم الاسترداد من https://cutt.us/2UzrS

11- فرانس 24 (28 مارس، 2015). **حركة حماس تعلن وقوفها مع "الشرعية السياسية" في اليمن**. تم الاسترداد من فرانس برس 24: https://cutt.us/KNvrq
12- كونا (28 أبريل، 2014). **السعودية ترحب باتفاق المصالحة بين حماس وفتح**. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الكويتية "كونا": https://f24.link/U7OTM
13- موقع حركة حماس (24 فبراير، 2018). **حماس: تصريحات الجبير تضلل الرأي العام وتسيء للمملكة**. تم الاسترداد من الموقع الرسمي لحركة حماس. تم الاسترداد من: https://cutt.us/IoRKl
14- موقع حركة حماس (9 سبتمبر، 2019). **حماس: تطالب السلطات السعودية بالإفراج عن القيادي الخضري**. تم الاسترداد من الموقع الرسمي لحركة حماس: https://n9.cl/xpzfb
15- وزارة الخارجية السعودية (19 أبريل، 2006). **وزير الخارجية يستقبل وزير الشؤون الخارجية بالسلطة الفلسطينية**. تم الاسترداد من جريدة الرياض: https://cutt.us/5oRwJ
16- وزارة الخارجية السعودية (24 يونيو، 2006). **الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية من وصول منظمة حماس الى السلطة الفلسطينية**. تم الاسترداد من https://cutt.us/9INL3
17- وفا (3 مايو، 2011). **الأمير طلال بن بدر يرحب باتفاق المصالحة الفلسطينية**. تم الاسترداد من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية"وفا": https://f24.link/FY8Px
18- وكالة واس (10 فبراير، 2015). **سمو أمير دولة قطر يستقبل سمو الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز**. تم الاسترداد من وكالة الأنباء السعودية (واس): https://cutt.us/k43pK
19- وكالة واس. (25 يناير، 2015). **حركة حماس تعزي القيادة في وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله**. تم الاسترداد من وكالة الأنباء السعودية واس: https://cutt.us/jf8NR

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] كتب:

1- Arafat, A. A. D. (2020). *Regional and International Powers in the Gulf Security*. Springer International Publishing AG. Retrieved from: https://cutt.us/VXOUY
2- Cooper, A. S. (2012). *The oil kings: how the US, Iran, and Saudi Arabia changed the balance of power in the Middle East*. Simon and Schuster. Retrieved from: https://cutt.us/1Tb3t
3- Fred Halliday. (1983). *The Making of the Second Cold War*. London.
4- Gerd d Nonneman. (2005). *Determinants and Patterns of Saudi Foreign Policy*. London: Hurst & Company.

5- Kostiner, J. (2010). *The GCC states and the security challenges of the twenty-first century.* Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University. .Retrieved from: https://cutt.us/06xFc

6- Podeh, E. (2003). *From Fahd to 'Abdallah: The Origins of the Saudi Peace Initiatives and Their Impact on the Arab System and Israel.* Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace, Hebrew University of Jerusalem. .Retrieved from: https://f24.link/EUhsn

7- Rieger, R. (2016). *Saudi Arabian foreign relations: Diplomacy and mediation in conflict resolution. Taylor & Francis.* https://cutt.us/X3fk9

8- Robert Baer. (May 25, 2004). *Sleeping with the Devil: How Washington Sold Our Soul for Saudi Crude Paperback.* New York newspaper.

9- Roberts, D. B. (2017). *Qatar, the Ikhwan, and transnational relations in the Gulf.* The Qatar Crisis, Institute for Middle East Studies at the George Washington University. Retrieved from: https://cutt.us/hA2IN

10- Rubin, B. R. (1997). *Arab Islamists in Afghanistan.* London and Colorado: Lynne Rienner Publisher, Inc.

11- Spiegel, S. L. (1985). *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan.* Chicago and London: University of Chicago Press.

12- Teitelbaum, J. (2009). *The Arab peace initiative: A primer and future prospects.* Jerusalem Ctr Public Affairs. Retrieved from: https://f24.link/jAy8f

13- Teitelbaum, J. (2020). *Fraternal Enemies: Israel and the Gulf Monarchies by Clive Jones and Yoel Guzansky.* The Middle East Journal,. Retrieved from: https://cutt.us/SYB6Y

[2] مجلات ودوريات:

1- Aarts, P. (2007). *Saudi Arabia Walks the Tightrope. The International Spectator*, 42(4), 545-550..Retrieved from https://cutt.us/5xMof

2- *Abu-Amr, Z. (1993). Hamas: a historical and political background. Journal of Palestine Studies, 22(4), 5-19.* Retrieved from https://cutt.us/OShiF

3- Acharya, A. (2014). *US Military Strategy in the Gulf (Routledge Revivals): Origins and Evolution Under the Carter and Reagan Administrations.* Routledge.

4- Amour, P. O. (2018). *Hamas- PLO/Fatah Reconciliation and Rapprochement within the unfolding regional order in the Middle East since 2010: Neorealist and neoclassical realist perspectives.* Anemon Muş Alparslan Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, 6(5), 621-631.. Retrieved from: https://cutt.us/qxV9Z

5- Aras, B., & Falk, R. (2015). *Authoritarian 'geopolitics' of survival in the Arab Spring*. Third World Quarterly, 36(2), 322-336. Retrieved from: https://cutt.us/T2YpD

6- *Bahgat, G. (2004). Saudi Arabia and the war on terrorism*. Arab Studies Quarterly, 51-63. Retrieved from https://cutt.us/pqBJl

7- Barakat, S., Milton, S., & Elkahlout, G. (2020). *The impact of the Gulf crisis on Qatar's humanitarian sector. Disasters*, 44(1), 63-84. Retrieved from: https://cutt.us/s5BNY

8- Behzad, D. (2018). Iran and Saudi Arabia in the Middle East: leadership and sectarianism (2011-2017). Вест ник Российского университ ет а друж бы народов. Серия: Меж дународные от ношения, 18(1). Retrieved from https://cutt.us/PWBqK

9- CHEN, T. (2018, Jul 17). *Support or Hostility: the Relationship between. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia),* p. 108. Volume 4, 2010 - Issue 2. Retrieved from https://cutt.us/O9ZbT

10- DHANOON, R. S. *Kral Selman Bin Abdülaziz Sırasında Suudi Arabistan Dış Politikasının Zorlukları. Bölgesel Araştırmalar Dergisi, 2(1), 97-118.* Retrieved from: https://cutt.us/feOIE

11- Dunn, M. C. (1996). *Five years after Desert Storm: Gulf security, stability and the US presence*. Middle East Policy, 4(3), 30-39. Retrieved from: https://cutt.us/hmQ0N

12- Fawaz A. Gerges. (1999). *America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests*. Cambridge University Press

13- Hudson, M. C. (1996). *To play the hegemon: Fifty years of US policy toward the middle east*. The Middle East Journal, 329-343... Retrieved from: https://cutt.us/YT7az

14- *Kamrava, M. (2013). Mediation and Saudi foreign policy. Orbis, 57(1), 152-170..* Retrieved from. https://cutt.us/Iu2ou

15- KARAKAYA, M. (2019). *FATAH-HAMAS CONFLICT..* Retrieved from https://cutt.us/OaJtD

16- Kassem, A. S. (2012). *Islamic Resistance Movement (Hamas): Performance Evaluation. American International Journal of Contemporary Research, 2(9), 128-139.* Retrieved from https://cutt.us/EkzZb.

17- Kostiner, J. (2009). *Saudi Arabia and the Arab–Israeli peace process: The fluctuation of regional coordination. British Journal of Middle Eastern Studies*, 36(3), 417-429..Retrieved from https://cutt.us/yNLv7

18- Mandaville, P., & Hamid, S. (2018). *Islam as statecraft: How governments use religion in foreign policy.* Washington, DC: Brookings.. Retrieved from: https://cutt.us/4rTS5

19- Neff , D. (1990). *Nixon's Middle East Policy: From Balance to Bias.* Arab Studies Quarterly, p. 143. Retrieved 2020, from. Retrieved from https://cutt.us/H6AFv

20- Rabi, U., & Mueller, C. (2017). *The Gulf Arab states and Israel since 1967: from 'no negotiation'to tacit cooperation. British Journal of Middle eastern studies,* 44(4), 576-592. Retrieved from. https://cutt.us/srLJX

21- Rabi, U., & Mueller, C. (2017). *The Gulf Arab states and Israel since 1967: from 'no negotiation'to tacit cooperation. British Journal of Middle eastern studies*, 44(4), 576-592. .Retrieved from: https://cutt.us/TvqVO

22- Rich, B., & Moore-Gilbert, K. (2019). *From Defense to Offense: Realist Shifts in Saudi Foreign Policy. Middle East Policy,* 26(3), 62-76. Retrieved from: https://cutt.us/BY1nE

23- Riedel, B., & Saab, B. Y. (2008). *Al Qaeda's Third Front: Saudi Arabia. Washington Quarterly,* 31(2), 33-46.. Retrieved from https://cutt.us/QSHqG

24- Steinberg, G. (2009). *Saudi-Arabien als Partner deutscher Nahostpolitik. Sozialwissenschaftlicher Fachinformationsdienst soFid, (Internationale Beziehungen/Friedens-und Konfliktforschung 2009/1), 9-41.* Retrieved from. https://cutt.us/F8Mue

25- Valbjørn, M., & Bank, A. (2012). *The new Arab cold war: Rediscovering the Arab dimension of Middle East regional politics.* Review of International Studies, 3-24. Retrieved from : https://cutt.us/BdOYT

26- Yehiav, A. (2007). The Anti-Iranian Front: Egypt, Saudi Arabia, and Jordan. Middle East Review of International Affairs, 11(1), 6-9.

27- Zhang, J., & Benoit, W. L. (2004). *Message strategies of Saudi Arabia's image restoration campaign after 9/11.* Public Relations Review, 30(2), 161-167.. Retrieved from: https://f24.link/JTgXu

28- *Zweiri, M. (2006). The Hamas Victory: shifting sands or major earthquake?. Third World Quarterly, 27(4), 675-687.*. Retrieved from https://cutt.us/NmAHb

[3] تقارير:

1- Armon Yehoshua و ، Savyon H. Migron. (2 February, 2009). *An Escalating Regional Cold War – Part I: The 2009 Gaza War – Part I: The 2009 Gaza War. The Middle East Media Research Institute.* Retrieved from. https://cutt.us/eoQjK

2- Asseburg, M. (2017). *The Fatah-Hamas Reconciliation Agreement of October 2017: an opportunity to end Gaza's humanitarian crisis and permanently overcome the blockade..* Retrieved from: Leibniz Institute for the Social Sciences https://cutt.us/u7PNT

3- Benjamin, D. (2016). *Turkey's Support for Hamas: A Bridge Too Far?..* Retrieved from: https://cutt.us/BpCkf

4- Centre Al Jazeera. (2015). *King Salman's Priorities: Revamping Alliances to Stop Iranian expansion.* Al Jazeera Centre for Studies. Retrieved from : https://cutt.us/Sr12m

5- Centre Al Jazeera. (2015). *King Salman's Priorities: Revamping Alliances to Stop Iranian expansion.* Al Jazeera Centre for Studies. Retrieved from: https://cutt.us/ljdzW

6- El-Husseini, R. (2020). *Political exigency or religious affinity? Sectarianism in the contemporary Arab world.* Mediterranean Politics, 1-7. Retrieved from: https://cutt.us/64KZR

7- Gause III, F. G. (2005). *Saudi Arabia and the war on terror. Understanding the War on Terror. New York: Council of Foreign Relations.* Retrieved from https://cutt.us/y8Jl8

8- Michael, K., & Dostri, O. *The Hamas Tightrope: Between Political Institutionalization and Armed Struggle.* Retrieved from: https://cutt.us/gPmzU

9- Mohammad Yaghi. (6 April, 2020). *The Gulf States Relations with Israel and Trump's Plan for Peace.* Konrad Adenauer Stiftung. Retrieved from: https://cutt.us/Am22L

10- Morro, P. (2007, may). *International reaction to the palestinian unity government. Library of congress washington dc congressional research service.* Retrieved from https://cutt.us/mjL6V

11- Mustafa Karakaya. (2019). *Fatah-HAMAS Conflict. Radical POLITICS in the Middle East.* Retrieved from. https://cutt.us/gnUPj

12- National Intelligence Council (U.S.). (2008). *Saudi Arabia, Egypt, and Jordan: Policies on Regional Issues and Support for US Goals in the. National Intelligence Council.* Retrieved from https://cutt.us/yYX6q

13- Prados, A. B., & Blanchard, C. M. (2005). *Saudi Arabia: terrorist financing issues. Federation of American Scientists Washington DC.* Retrieved from https://cutt.us/mg94r
14- Ribale Sleiman Haidar. (2015). *GCC Foreign Policy Projections in the Palestinian-Israeli Conflict: A Comparative Analysis of Saudi Arabia and Qatar*. Middle East Centre. https://f24.link/nZiaQ
15- Salisbury, P. (2015). *Yemen and the Saudi–Iranian 'Cold War'. Research Paper, Middle East and North Africa Programme, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs*, 11. Retrieved from: https://f24.link/nDJPt
16- Stalinsky, S. (2003). *Palestinian Foreign Aid: Saudi Financial Aid. Jewish Virtual Library.* Retrieved from https://cutt.us/XSLu3
17- Sultan Barakat (2012). *The Qatari Spring:Qatar's emerging role in peacemaking.* London: London School of Economics and Political Science.. Retrieved from: http://eprints.lse.ac.uk/59266/
18- Yoel Guzansky (2017). *The Gulf States, Israel, and Hamas. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.* Retrieved from: https://cutt.us/CthE8
19- Yoel Guzansky. (2017). *The Gulf States, Israel, and Hamas. Institute for National Security Studies*. Retrieved from: https://cutt.us/3Mv7l
20- Zanotti, J. (2009). *Israel and Hamas: Conflict in Gaza (2008-2009). Congressional Research Service*, Library of Congress.. Retrieved from. https://cutt.us/Xpoi2

[4] المواقع الإلكترونية:

1- Adnan Abu Amer (22 Sept, 2019). *What is behind the Saudi campaign against Hamas?* Al Jazeera Net .Retrieved from: https://cutt.us/hbQnG
2- AYA BATRAWY. (11 Septembe, 2019). *US Christian evangelical delegation meets Saudi crown prince.* AP: Retrieved from: https://f24.link/Np3mx
3- By Nathan Guttman. (19 FEBRUARY, 2006). Rice trip aimed at blocking Hamas funds. Retrieved from https://cutt.us/xlwvL
4- Carol E. Lee, J. S. (2013). "Two-Track Negotiations Led to Iran Nuclear Deal,". *The Wall Street Journal.* Retrieved from. Recovery. https://cutt.us/gynQl
5- Demetri Sevastopulo و ، Katrina Manson. (14 October, 2017). *Donald Trump repudiates landmark Iran nuclear agreement.* Retrieved from: *https://cutt.us/BKL3X*
6- DNA India. (3 Jan, 2010). *Hamas leader in Saudi Arabia. DNA India*: Retrieved from: https://cutt.us/q6oFI

7- Frida Ghitis. (23 Thursday, July, 2015). *Iran Deal Gives Unexpected Boost to Hamas, Muslim Brotherhood*. World Politics Review. Retrieved from https://f24.link/t7MGw
8- Golnaz Esfandiari. (5 February, 2011). *Iran Sees 'Islamic Awakening' In Arab World Uprisings*. Radio Free Europe/ Radio Liberty: Retrieved from: https://f24.link/jC2pX
9- Guzansky, Y., & Michael, K. (2017). *Qatar under Siege: Regional Implications and Ramifications for the Palestinian Arena*. INSS Insight, (935). https://cutt.us/rLNpe
10- Hassan Abu Hannieh. (9 March, 2018). *Why does Saudi Arabia describe Hamas as a terrorist organisation*? Retrieved from: https://cutt.us/dDFLp
11- Human Rights Watch. (17 April, 2020). *Saudi Arabia: Abuses Taint Mass Terrorism Trial*. Human Rights Watch: Retrieved from: https://cutt.us/mRvnZ
12- Jack Khoury. (21 November, 2017) .*Abbas Heads to Saudi Arabia in Unplanned Visit to Discuss Iran, Trump's Peace Push*. Retrieved from: https://cutt.us/HRCCy
13- Jeffrey Goldberg. (2 April, 2018). *Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good'*. Retrieved from: The Atlantic: https://cutt.us/XSckL
14- John Lancaster. (13 March, 1996). *Priorities Differ At Anti-Terrorism Summit. Recovery*. washingtonpost: https://cutt.us/uMkYk
15- Levitt, M. (2005). A *Hamas Headquarters in Saudi Arabia? The Washington Institute*. Retrieved from https://cutt.us/6Nmoe
16- Marwan Muasher. (23 November, 2011). *The Death of the Arab Peace Initiative*? Retrieved from: The Atlantic: https://2u.pw/hilv1
17- Mehul Srivastava. (2018). *Fighting its corner: can Gaza survive? Financial Times*.. Retrieved from: https://cutt.us/D0JOj
18- Middle East Eye. (27 December, 2019). *Netanyahu makes bizarre video call to Saudi blogger during primary campaign*. Retrieved from: Middle East Eye: https://f24.link/ra2Rr
19- Nicholas Saidel. (16 May 2017). *Saudi Arabia, the Mediator Israelis and Palestinians Have Been Waiting For*? Retrieved from: https://cutt.us/Q5lAE
20- Richard Norton. (21 Augustus, 2009). *The Gaza War: Antecedents and Consequences (ARI)*.. Retrieved from https://cutt.us/lpfgd
21- Rose, D. (2007). *The Gaza Bombshell. The Middle East*. Retrieved from https://cutt.us/hoiU1
22- SAMUEL RAMANI. (17 September, 2015). *Hamas's Pivot to Saudi Arabia*. CAARNEGIE .Retrieved from https://cutt.us/qSDEK

23- Scott MacLeod. (30 Mar, 2007). *Saudis Leave Rice Stranded.* Retrieved from: https://cutt.us/XBqr9
24- Storer Rowley. (14 March, 1996). Terror summit: many words, no action.. Recovery.chicago tribune: https://cutt.us/242EW
25- Stratfor Worldview. (2015, jul 27). *Saudi Arabia and Hamas: A Pragmatic Partnership.* Retrieved from Stratfor Worldview: https://cutt.us/XaPLW
26- van Natta Jr, D., & L. O'Brien, T. (2003, September 17). *Flow of Saudis' Cash to Hamas is Scrutinized.* The New York Times. Retrieved 2020, from https://www.nytimes.com/2003/09/17/world/flow-of-saudis-cash-to-hamas-is-scrutinized.html
27- ZVIKA KRIEGER. (29 MARCH , 2012). *Lost Moments: The Arab Peace Initiative, 10 Years Later.* Retrieved from: The Atlantic: https://cutt.us/peVlT
28- Adnan Abu Amer. (8 May, 2020). *Hamas reveals the hidden aspects of its relations with Saudi Arabia. Middle East Monitor.* Retrieved from: https://n9.cl/fwsco

فهرس المحتويات

إقرار ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

مصطلحات الدراسة: ..... ت

الملخص: ..... ح

Abstract ..... خ

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها 3

3.1 أهمية الدراسة 4

1.3.1. الأهمية العملية: 4

2.3.1. الأهمية العلمية: 4

4.1 أهداف الدراسة 4

5.1 فرضيات الدراسة 5

6.1 حدود الدراسة 6

7.1 نوع الدراسة ومنهجها وأداتها 6

1.7.1. نوع الدراسة: 6

2.7.1. مناهج الدراسة: 7

3.7.1. أداة الدراسة: 7

8.1 النظرية المستخدمة في الدراسة 8

9.1 الدراسات السابقة 8

1.9.1. دراسات السياسة الخارجية السعودية: 8

2.9.1. دراسات حركة حماس: 14

3.9.1. التعقيب على الدراسات السابقة: 20

10.1 محتويات الدراسة 21

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية السعودية..... 25

1.2 تمهيد 25
2.2 مقدمة..... 26
3.2 المحددات الداخلية..... 26
1.3.2. المحدد الجغرافي (الجيوسياسي): 26
2.3.2. المحدد الديمغرافي:..... 28
3.3.2. المحدد الاقتصادي:..... 30
4.3.2. نظام الحكم:..... 31
5.3.2. محدد الشرعية الدينية: 32
6.3.2. المحدد العسكري: 33
4.2 المحددات الخارجية 34
1.4.2. المحدد الإسلامي: 34
2.4.2. المحدد الأمريكي: 36
3.4.2. المحدد الخليجي: 38
4.4.2. المحدد العربي: 39
5.4.2. المحدد الإيراني: 40
5.2 خلاصة..... 42

الفصل الثالث: الاتصالات السياسية بين السعودية وحماس 44

1.3 تمهيد: 44
2.3 مقدمة..... 46
3.3 دور المتغيرات المحلية والإقليمية في تعزيز العلاقات..... 46
1.3.3. انتفاضة الحجارة 1987م:..... 47
2.3.3. الغزو العراقي للكويت 1990م: 49
4.3 أثر اتفاق أوسلو 1993م وانعكاسات أحداث سبتمبر 2001م على العلاقة 52
1.4.3. اتفاق أوسلو 1993م:..... 52
1.1.4.3. زيارة الشيخ أحمد ياسين للسعودية 1998م:..... 53
2.1.4.3. الانتفاضة الفلسطينية 2000م: 54

2.4.3. أحداث سبتمبر/ أيلول 2001م: 55
3.4.3. المبادرة العربية للسلام 2002م: 58
5.3 خلاصة 60

الفصل الرابع: السياسة الخارجية السعودية تجاه حماس في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز من 2006-2015م 61

1.4 تمهيد 61
2.4 مقدمة 63
1.2.4. الموقف السعودي من فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م: 63
2.2.4. اتفاق مكة للمصالحة 2007: 66
3.4 أثر فشل اتفاق مكة 2007م، والحراك العربي 2011م على مستوى العلاقة 70
1.3.4. الحرب الإسرائيلية على غزة 2008-2009م: 70
2.3.4. الحراك العربي 2011م: 75
3.3.4. الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014م: 77
4.4 خلاصة 80

الفصل الخامس: السياسة الخارجية السعودية تجاه حركة حماس في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز من (2015-2019) 81

1.5 تمهيد 81
2.5 مقدمة 83
3.5 سياسة الملك سلمان تجاه حماس بعد توليه العرش من (2015-2017م) 83
4.5 تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد وأثر هذا المتغير على حماس 92
1.4.5. زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرياض: 93
2.4.5. الأزمة الخليجية 2017: 95
5.5 خلاصة 105

الفصل السادس: آثار السياسة السعودية على القضية الفلسطينية 106

1.6 تمهيد 106
2.6 مقدمة..... 108
3.6 الأثر على التسوية السياسية 108
1.3.6. المبادرة العربية للسلام: 108
2.3.6. خطة السلام الأمريكية "صفقة القرن": 114
4.6 الأثر على المصالحة الفلسطينية 122
1.4.6. اتفاق مكة 2007:..... 122
2.4.6. الورقة المصرية 2009: 123
3.4.6. اتفاق القاهرة 2011:..... 124
4.4.6. اتفاق الدوحة 2012:..... 125
5.4.6. اتفاق الشاطئ 2014:..... 126
6.4.6. اتفاق القاهرة 2017:..... 127
5.6 الخلاصة..... 129
6.6 الخاتمة 130
7.6 النتائج والتوصيات 131
1.7.6. النتائج: 131
2.7.6. التوصيات:..... 132
المصادر والمراجع 133
فهرس المحتويات..... 156